بسم الله الرحمـن الرحيـم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كـليـة التـجـــــارة
قسم المحاسبـــة والتمويل

دراسة بعنوان

مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" (دراسة ميدانية)

إعداد الطالب:
عدلي زهيـر عمر الحلـو

إشراف:
الدكتور/ حمدي شحدة زعرب

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1430 هـ - 2009م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

ج س غ/35/
الرقم ..... Ref 2009/12/09
التاريخ ..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عدلي زهير عمر الحلو** لنيل درجة الماجستير في **كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

"مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس دراسة ميدانية"

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 21 ذو الحجّة 1430هـ، الموافق 2009/12/09م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. حمدي شحدة زعرب	مشرفاً ورئيساً	.....
د. عصام محمد البحيصي	مناقشاً داخلياً	.....
د. ماهر موسى درغام	مناقشاً داخلياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس Fax: +970 (8) 286 0800 ص.ب 108 الرمال، غزة فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

{ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ }

(سورة الرعد، الآية 17)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وقياس وتحليل مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس".

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار النظري، كما تم استخدام الاستبانه لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي SPSS، واستخدام الاختبارات والمعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة، وأيضاً تحليل ودراسة القوائم المالية للشركات المدرجة لتعزيز النتائج.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(39)، وذلك من وجهة نظر الإدارات المالية للشركات، كما أن الشركات تحقق مزايا من تطبيق متطلبات تشمل تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية، وزيادة كفاءة القوائم المالية، ومساعدة الشركات في تسجيل معاملاتها ، وكذلك مساعدة الشركات على تصنيف الأدوات المالية بطريقة منظمة وسليمة، وذلك على الرغم من وجود معوقات تحد من تطبيق المعيار والمتمثلة في عدم وجود دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وكذلك عدم وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات المهنية للإشراف على تطبيق المعيار.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بتفعيل مهارات وخبرات المحاسبين عن طريق تنظيم لقاءات وورش عمل ودورات تدريبية لموظفي الإدارات المالية بالشركات لمساعدتهم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وكذلك ضرورة تشكيل الشركات المستثمرة في الأوراق المالية لجان متخصصة تناط بها مهام تصنيف تلك الاستثمارات ضمن فئة المعدة للبيع وفئة المعدة للمتاجرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aims to examine, measure and analyze the extent of adherence of companies in Palestine Stock Market in implementing requirements of International Accounting Standards (IAS 39) "Financial Instruments: Recognition and Measurement"

To achieve the objectives of this study the researcher using descriptive analytical method where used to obtain data and information on theoretical side, the analytical method used to obtain the primary data through distribute questionnaires to study and compile the necessary information placing the subject of research , and then unloaded and analyzed using SPSS statistical program, and the use of statistical tests and treatments in order to reach the appropriate of value supports the study, on other hand the study used and analyze the financial reports issued from companies to support the results.

The study found a set of conclusions that the companies listed in Palestinian stock market are committed to the requirements of International Accounting Standard (IAS 39), from viewpoint of financial departments staff, and companies achieve the benefits from the application of the requirements of the standard, although of obstacles that limit the implementing requirements of standard and the lack of courses on International Accounting Standards, as well as lack of clarity of the role played by associations and professional bodies to supervise the application of the standard.

The study recommended the need to work on activating the role of Palestinian Accountants and Auditors on International Accounting Standards; on other hand the investment company that’s invested in stocks must detriment division to classification the investments between trading and Available for sales.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى ..... روح والدي رحمة الله واسكنه فسيح جناته

إلى ..... والدتي نور عيني ومهجة قلبي

إلى ..... إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى ..... شريكة حياتي زوجتي الحبيبة

إلى ..... أبنائي وبناتي حازم وتالا ونادين

إلى ..... أصدقائي وزملائي بالعمل

إليهم جميعا أهدي هذا البحث المتواضع

الباحث

عدلي الحلو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبة الكرام، وبعد، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، وإذ أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **الـــدكتور/ حمـــدي زعـــرب** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، الذي لم يدخر جهـــدا إلا وقدمه في سبيل انجاز هذا العمل ، كما أتقدم بخالص الشـــكر والتقدير إلى أعضاء لجنه المناقشة **الدكتور/ عصام البحيصي والدكتور/ ماهر درغام** لقبولهما مناقشة هذه الرسالة، وكـــذلك إلى السادة المحكمين الذين تفضلوا بتحكيم استبانه البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الجامعة الإســـلامية بطاقمها الأكاديمي والإداري، ولا يسعني هنا أيضا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الإخوة المحاسبين الذين قاموا بتعبئة الاستبانه لتخصيصهم جزء من وقتهم لخدمة البحث العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختصارات المستخدمة في الدراسة

(IAPC) International Auditing Practice Committee.

لجنة ممارسة التدقيق الدولي.

(IASC) International Accounting Standard Committee.

لجنة معايير المحاسبة الدولية.

(IFAC) International Federation of Accountants.

الاتحاد الدولي للمحاسبين.

(IAS) International Accounting Standards.

معايير المحاسبة الدولية.

(IASB) International Accounting Standard Board.

مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

(IASCF) International Accounting Standard Committee Foundation.

مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

(IOSCO) The International Commission Organization of Securities.

المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

(EU) European Community.

المفوضية الأوروبية.

(US.SEC) U.S Securities and Exchange Commission.

هيئة الأوراق المالية الأمريكية.

(SWP) Strategy Working Party.

جماعة العمل الاستراتيجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(IFRS) International Financial Reporting Standards.

معايير الإبلاغ المالي.

(IFRIC) International Financial Reporting Interpretations Committee.

لجنة تفسيرات الإبلاغ المالي الدولي.

(SIC) Standing Interpretation Committee.

اللجنة الدائمة للترجمة.

(CG) Consultative Group.

المجموعة الاستشارية.

(AC) Advisory Council.

المجلس الاستشاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

بيان المحتويات	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
ملخص الدراسة	ب
Abstract	ت
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ج
الاختصارات المستخدمة بالدراسة	ح
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	س
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
فرضيات الدراسة	5
منهجية الدراسة	6
الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: معايير المحاسبة الدولية	
المقدمة	18
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول معايير المحاسبة الدولية	19

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد	19
تعريف المعايير المحاسبية	19
الحاجة لمعايير محاسبة دولية	20
وظائف المعيار المحاسبي	23
أهمية معايير المحاسبة الدولية	23
مواصفات وخصائص المعايير المحاسبية الملائمة	24
مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:	24
مداخل إصدار معايير المحاسبة	25
استخدامات معايير المحاسبة الدولية	26
الإطار الفكري للجنة معايير المحاسبة الدولية	27
المبحث الثاني:المدخل التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية	28
تمهيد	28
التطور التاريخي في عملية وضع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية	29
مرحلة ما قبل إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية	29
المرحلة الأولى 1973 – 1979: مرحلة إثبات الذات	29
المرحلة الثانية 1980 – 1988: مرحلة التفاعل العالمي	30
المرحلة الثالثة 1989 – 1995: مرحلة التطوير والمقارنة	31
المرحلة الرابعة 1995 – 1999: مرحلة عولمة العلم المحاسبي	33
المرحلة الخامسة 2000 – الوقت الحالي: مرحلة القبول العالمي	35
حاجة الدول النامية لمعايير المحاسبة الدولية	37
مقومات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية	38
المبحث الثالث:الجهات المنظمة لمعايير المحاسبة الدولية بين الماضي والحاضر	42
تمهيد	42
لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC	43
تشكيل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية	44
الفصل الثالث: تقييم الاستثمارات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	49
المقدمة	50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الأدوات المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	51
تمهيد	51
أدوات الملكية	52
الأسهم العادية	52
الأسهم الممتازة	54
أدوات الديـــن	56
السندات	56
المشتقات المالية	57
تعريف القيمة العادلة	59
أهداف القيمة العادلة	59
محددات القياس بالقيمة العادلة	60
الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة	61
المبحث الثاني: تقييم الاستثمارات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	63
تمهيد	63
مقدمة عن معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	64
الهدف من المعيار	64
نطاق المعيار	65
المصطلحات ذات العلاقة بالمعيار	66
التصنيفات الرئيسة للاستثمارات	70
الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	70
الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة	71
الموجودات المالية (المتوفرة) للبيع	72
التطور التاريخي للمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	73
التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	74
معايير الاعتراف وإلغاء الاعتراف في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	76
القيمة المعدلة للاستثمارات	79
المعالجة المحاسبية للتغيرات في قيمة الاستثمارات	79

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القياس في معيار المحاسبة الدولي 39	80
إعادة تصنيف الأدوات المالية	82
الأرباح والخسائر	84
انخفاض قيمة الأصول المالية وعدم القدرة على تحصيلها	85
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	86
المبحث الاول: منهجية الدراسة وصدق ثبات الاستبانه	87
تمهيد	87
منهجية الدراسة	87
مجتمع وعينة الدراسة	88
صدق وثبات الاستبيان	90
المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	105
اختبار التوزيع الطبيعي	105
تحليل فقرات الدراسة	106
اختبار الفرضيات	120
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	127
النتائج	128
التوصيات	129
المراجع	131
الملاحق	137

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
2.1	معايير المحاسبة الدولية نافذة المفعول حتى عام 2009	40
2.2	معايير التقارير المالية نافذة المفعول حتى عام 2009	41
2.3	عدد أعضاء المجلس والأصوات المطلوب لإقرار المعايير	46
3.1	المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة للاستثمارات المالية	80
3.2	القياس اللاحق للأصول المالية بموجب المعيار رقم (39)	80
4.1	مقياس ليكرت الخماسي	89
4.2	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	91
4.3	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني : الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	92
4.4	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	94
4.5	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	95
4.6	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	95
4.7	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	96
4.8	معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)	97
4.9	توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع الذي تتبع له الشركة	98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير حقوق الملكية (بالدولار)	99
4.11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة نشاط الشركة	100
4.12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر الشركة من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية	100
4.13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	101
4.14	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	102
4.15	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	102
4.16	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	103
4.17	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	103
4.18	هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية	103
4.19	اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	105
4.20	تحليل فقرات المحور الأول (الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39))	111
4.21	تحليل فقرات المحور الثاني (الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	115
4.22	تحليل فقرات المحور الثالث (مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)	117
4.23	تحليل فقرات المحور الرابع (معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)	119
4.24	تحليل محاور الدراسة	120
4.25	الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	121
4.26	الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق	122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المالية بموجب تحليل البيانات المالية للشركات	
4.27	التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	123
4.28	الإفصاح عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بموجب تحليل البيانات المالية للشركات	124
4.29	مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	125
4.30	معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	126

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

رافقت المحاسبة نشوء الحضارة وتطورها، وقد تطورت المحاسبة من خلال علاقتها بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث كانت كل دولة من الدول تتبع مدخلاً محدداً في تطور المحاسبة لديها، مثل المدخل الضريبي ومدخل التخطيط المركزي الشامل ومدخل المستثمر، وقد تأثرت المحاسبة في تطورها بالمدخل المتبع مما ساهم في تعزيز الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة، حيث قامت العديد من الدول بإصدار قوانين وأنظمة محاسبية وضريبية تلزم الشركات بتطبيقها (حمدان، 2008: 3).

ومع التطور الاقتصادي والتكنولوجي في العقود الثلاث الماضية، حيث ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الدولية، وجب توحيد الممارسات المحاسبية لكي تلبي مصالح كل من له اهتمام بأنشطة منشات الأعمال، حيث تحتاج هذه الفئات مثلها مثل المديرين و الملاك إلى معلومات مالية ودقيقة (تشوي وآخرون، 2004: 24).

ونتيجة للتطورات السابقة أصبحت معايير المراجعة مرجعاً لا غنى عنة يسترشد به المهنيون من جميع أنحاء العالم عامة، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص، حيث لا يوجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها، ولعل ذلك كان دافعا لجهات الإشراف على مهنة المحاسبة في معظم الدول العربية لان تلزم الشركات والبنوك والمؤسسات المالية باعتماد تطبيق معايير المحاسبة الدولية كأساس لإعداد البيانات المالية المنشورة الصادرة عنها، وذلك بعد مرعاه تكييف تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية والمحلية في كل منها (جربوع وحلس، 2002: 21).

وتجدر الإشارة إلى أن مهنة المحاسبة والمراجعة قد بدأت تحظى باهتمام كبير في الآونة الأخيرة خاصةً بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994م وإنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية في عام 1995م، وذلك لما تمثله هذه المهنة من مكانةٍ ذات ارتباط وثيق بالقوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، وتنبع أهمية المهنة من أهمية القوائم المالية المدققة التي تعتبر قاعدة البيانات الأساسية التي يعتمد عليه قطاع واسع من الفئات المستفيدة من مخرجات العمل المحاسبي في الشركات المساهمة العامة والمتمثلة في القوائم والتقارير المالية المدققة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية، من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية، تم تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، وأهم هذه المنظمات:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC
- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC
- لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير هي الوسيلة التي تجعل المحاسبة محل ثقة، كما أن تطبيق هذه المعايير يمكن أن تضمن لجميع فئات مستخدمي القوائم المالية تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في فلسطين، حيث أن إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في فلسطين والثقة بها يعتمدان بدرجة أساسية على مدى التزام تلك الشركات بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة، وذلك لضمان سلامة هذه القوائم المالية والاطمئنان إليها، وأنها تُظهر بعدالة القوائم المالية من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لتلك الشركات يعطي صورة حقيقية للأداء المالي والتدفقات النقدية وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة.

ومما سبق ظهرت أهمية الحاجة للتعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق المعايير الدولية وخاصة المعيار رقم (39)، الأمر الذي يعود بالفائدة على أطراف كثيرة ذات علاقة بموضوع الدراسة، مثل المستثمرين في الشركات المساهمة العامة وإدارة الشركات المساهمة العامة وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

مشكلة الدراسة

تعتبر معايير المحاسبة هي الوسيلة التي تجعل المحاسبة لغة مفهومة وموحدة بين جميع الشركات، وبدونها لن يكون بمقدور الأشخاص الذين يقومون بدراسة التقارير المالية المنشورة أن يضمنوا سلامة تلك التقارير والاطمئنان لها، وأنه يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الفائدة التي يرجوها مستخدمي تلك القوائم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق تظهر مشكلة الدراسة الأساسية والمتمثلة في محاولة التعرف على ما إذا كان هناك التزام من قبل الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند التطبيق العملي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، ومدى أثر ذلك على مصالح الفئات ذات العلاقة بالشركة.

ومن هنا يمكن تلخيص وصياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والخاص بالاعتراف والقياس؟

ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة التالية:

1- ما مدى قيام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالاعتراف والقياس عن المعاملات التي تتم وفقا لمتطلبات المعيار(39)؟.

2- ما مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)؟.

3- ما هي ايجابيات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)؟.

4- ما هي معوقات تطبيق معيار الحاسبة الدولي رقم (39)؟.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذة الدراسة في النقاط التالية:

1- تنبع أهمية هذة الدراسة من كونها تمثل حافزاً ايجابياً للشركات المدرجة للالتزام بتطبيق قواعد المعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وذلك من خلال تبيان المعالجة المحاسبية لبنود الاستثمارات.

2- تعد الدراسة أول دراسة تتناول المعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومدى الالتزام بتطبيقة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية حسب علم الباحث.

3- يعتبر بند الاستثمار من البنود الرئيسية والكبيرة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، وعليه تكمن أهمية الدراسة كون المعيار المحاسبة الدولي (39) يعالج موضوع تقييم الاستثمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلق بالاعتراف والقياس، حيث يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين بالاعتراف عن المعاملات والعمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- معرفة المزايا التي تحققها الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لالتزامها بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

فرضيات الدراسة

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات للاجابة على مشكلة الدراسة وهي كالتالي:

الفرضية الأولى:

لا يتم الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الثانية:

لا يوجد التزام للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

الفرضية الثالثة:

لا يحقق الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) أية مزايا للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرابعة:

لا توجد معوقات تحد من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية وكذلك تم استخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الأدبيات التي كتبت في موضوع البحث وكذلك ما تم نشرة من أبحاث علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية اعتمد الباحث على استبانه تم تصميمها وتوزيعها خصيصا لغرض الدراسة، وكذلك تم تفريغ الاستبانه من خلال استخدام برنامج SPSS الإحصائي، كما تم احتساب الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع البحث.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة من الجوانب ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ونحاول هنا أن نلخص أهم الدراسات السابقة والتي تعتبر الأكثر قرباً لموضوع الدراسة.

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

- **دراسة (القشي، 2008) بعنوان: "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الأردن لمعايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سعت الدراسة إلى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الأردن من جهة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى، ومن ثم بيان أثر ذلك التطبيق على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن الاستثمار الأجنبي بشتى أشكاله وخصوصا الأجنبي المباشر له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط أن تكون البنية الاقتصادية قد أعيد هيكلتها بشكل ملائم. كما وجد إن الأردن قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم وانه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة. ووجد أن الشركات الأردنية وخصوصا المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة كان من أهمها: أن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للأردن، وان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة ويعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرط لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها: حث المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير المحاسبة الدولية، وحث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات الأردنية بشكل أعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهنية وخصوصاً نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار.

- **دراسة (غياضة، 2008) بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات (دراسة تحليلية)".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات، ومعرفة أهم الصعوبات التي تحد من الالتزام بتطبيق قواعد هذا المعيار.حيث تم توزيع عدد (60) استبانه على المحاسبين العاملين في الشركات موضوع البحث استرد منها (52) استبانه.

توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة لا تلتزم بتطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)، وبأن هناك صعوبات تحول دون الالتزام بتطبيق قواعد المعيار أهمها عدم وجود جهة رسمية أو قانون يلزم الشركات بتطبيق المعيار، وكذلك الظروف الاقتصادية، وعدم رغبة الإدارة في إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة، وقصور دور الهيئات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجمعيات المهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق، وانخفاض حجم وطبيعة عمل الشركة لا يحفز على تطبيق المعيار.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي رقم (16) لما له من أهمية كبيرة وخاصة في الشركات الصناعية، والتأكيد على ضرورة قيام الشركات بتطوير أنظمة المعالجة المحاسبية لديها بما يتماشى مع متطلبات المعيار، والإسراع في سن قانون جديد للشركات بدل القوانين سارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتم إلزام الشركات المساهمة الصناعية بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في أنشطتها المالية.

- **دراسة (سابا، 2008) بعنوان: "مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين" دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة".**

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى معرفة وتعامل المحاسبين الفلسطينيين مع معايير إعداد القوائم المالية، وما هي الايجابيات الناتجة عن تطبيق هذه المعايير، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، ومحاولة إيجاد الحلول لها.

وتوصلت الدراسة إلى أنة لا يتم تطبيق معايير إعداد القوائم المالية بشكل كامل في شركات قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى عدة معوقات أهمها عدم الاعتماد بشكل كبير على التقارير المالية في اتخاذ القرارات في الشركات الفلسطينية، وقلة الوعي والإدراك لأهمية تطبيق هذه المعايير، بالإضافة لعدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم دورات تدريبية تخص معايير المحاسبة الدولية والعمل على سن قوانين وتشريعات تلزم الشركات في قطاع غزة بتطبيق معايير إعداد القوائم المالية الدولية وتفعيل دور الهيئات المحاسبية مثل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لإلزام الشركات بتطبيق هذه المعايير لإضفاء الثقة والمصداقية على قوائمها المالية.

- **دراسة (نسمان، 2008) بعنوان: "مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) "اثار التغير في أسعار صرف العملات الاجنبية" (دراسة ميدانية)".**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة الى دراسة قياس وتحليل مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية، من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمراجعين الخارجيين لهذة الشركات لتطبيق متطلبات هذا المعيار.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (21)، وذلك من وجهة نظر كلا من معدي القوائم المالية والمدققين الخارجيين لهذة الشركات، كما أن الشركات تحقق مزايا من تطبيق متطلبات المعيار تشمل تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية، وزيادة كفاءة القوائم المالية، وحل مشاكل الشركات التي لها فروع أجنبية فيما يتعلق بترجمة القوائم المالية، وذلك على الرغم من وجود معوقات تحد من تطبيق المعيار والمتمثلة في عدم وجود دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وكذلك عدم وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات الهنية للاشراف على تطبيق المعيار.

وأوصت الدراسة الى بضرورة العمل على تفعيل دور جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بخصوص معايير المحاسبة الدولية، وذلك لاصدار معايير وطنية فلسطينية تتلائم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني.

- **دراسة (القشي، 2007) بعنوان: "السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية".**

هدفت الدراسة وبشكل أساسي إلى الاطلاع على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالاستثمارات في الأدوات المالية وانتقت منه تصنيف الاستثمارات ضمن فئة المعدة للبيع والمعدة للمتاجرة، حيث تم توزيع عدد (35) استبانه متخصصة وزعت على المؤسسات المالية استرد منها (30) استبانه لمعرفة ما إذا كانت تلك المؤسسات تتبع سياسة محددة في تصنيف الاستثمارات، ومعرفة ماهية الجهات التي تضع سياسات التصنيف في المؤسسات عينة الدراسة

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج: أن البنوك تملك سياسة واضحة نوعاً ما أكثر من شركات التأمين وأن تلك السياسة مناطه بالإدارة العليا. وأن بعض الشركات لديها لجان متخصصة لوضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسات التصنيف، بينما فقدت هذه اللجان في بعض الشركات الكبيرة. وأن لدى البنوك لجان متخصصة لإدارة المخاطر بينما كان ذلك مفقود في اغلب شركات التامين.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات كان من أهمها ضرورة أن تشكل الشركات المستثمرة في الأوراق المالية لجان متخصصة تناط بها مهام تصنيف تلك الاستثمارات ضمن فئة المعدة للبيع وفئة المعدة للمتاجرة. وعقد دورات متخصصة للإدارة العليا بخصوص تصنيف الاستثمارات وإدارة المخاطر واختيار أدوات التحوط الملائمة. وضرورة أن تقوم الشركات التي تستثمر في الأوراق المالية بإنشاء أقسام متخصصة في إدارة المخاطر وإدارة الاستثمارات. وحث الجامعات على إدخال هذا الموضوع في مساقات مدروسة ضمن برامج المحاسبة والإدارة والعلوم المالية والمصرفية. وحث الحكومة على إنشاء مكتب استشاري متخصص بموضوع إستراتيجية إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية. وكذلك حث الشركات على إيجاد آلية معينة لتبادل الخبرات والآليات والسياسات المتبعة في مثل هذا الموضوع.

- **دراسة (المطارنة والبشايرة، 2006) بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (دراسة ميدانية).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وبيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي 39. وكذلك هدفت إلى التعرف على أثر العوامل المتعلقة بالشركة مثل طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي 39.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، والتزمت بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات، حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها وبين الالتزام بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوصت الدراسة بان تقوم الشركات الخاصة بتطبيق تام لمعايير المحاسبة الدولية من أجل التوصل الى عملية التوحيد في السياسات المحاسبية على المستوى الدولي. والعمل على إقامة وإعداد نشرات توضيحية دورية تشرح وتوضح المعايير المحاسبية الدولية وتساعد على المستجدات التي تطرأ على هذه المعايير وخاصة ما يتم تعديلة منها.

- **دراسة (القشي، 2004) بعنوان: "مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في الأردن بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومعاير المحاسبة البريطانية".**

هدفت الدراسة للتعرف على مدى معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في الأردن بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومعاير المحاسبة البريطانية وخاصة أن الدول النامية بشكل عام والأردن بشكل خاص تسعى للانضمام للنظام العالمي الجديد سيصبح حتميا عليها اتباع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. حيث تم توزيع استبانة خاصة بالبحث على مجتمع الدراسة وهم أعضاء الهيئة التدريسيه في قسم المحاسبة بكل من جامعة اربد الأهلية، وجامعة الاسراء الخاصة، وجامعة عمان الاهلية، وجامعة فيلادلفيا.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة بان الجواب الشافي للسؤال المحوري لهذا البحث قد لا يمكن الإجابة عليه بشكل قاطع وبالرغم من المشاكل التي سيواجهها الأردن خلال تطبيقه للمعايير الدولية إلا بعد أن يطبق الأردن هذه المعايير جملة وتفصيلا لمدة من الزمن، وبالتالي التجربة هي الحل الأوحد لمعرفة النتائج الفعلية ومهما طرحنا من إيجابيات أو سلبيات، تبقى فرضيات لا يمكن فحصها إلا من خلال التطبيق ولكن تشير الدلائل بأن المعايير الدولية قد تكون شر (شيء) لا بد منه وخاصة بعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية.

- **دراسة (خليف، 1997) بعنوان: "دراسة وتقييم معايير المحاسبة الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الممارسة في مصر: دراسة تطبيقية ".**

هدفت الدراسة لتبيان مدى ملائمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات في مصر والتعرف على درجة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الممارسات المحاسبية للدول المختلفة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي أفضل المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بوضع معايير المحاسبة الدولية لتولي مهمة الوفاء بالطلب الدولي على معايير المحاسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية، كما خلصت الدراسة إلى وجود 45 مشكلة محتملة إذا طبقت معايير المحاسبة الدولية في مصر مرتبطة بسبعة عشر معيار محاسبي دولي.

وأوصت الدراسة بتوحيد جهة إصدار معايير المحاسبة في مصر ، على أن تعطي السلطة الكافية لمراقبة الالتزام بتطبيق تلك المعايير من قبل الشركات المصرية، حيث توجد عدة جهات تقوم بإصدار معايير المحاسبة المصري للمحاسبين والمراجعين، والجهاز المركزي للحاسبات، واللجنة الدائمة التي كونتها وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

§ **دراسة (Francis, et al, 2008) بعنوان:**

(The Role of Firm-Specific Incentives and Country Factors in Explaining Voluntary IAS Adoptions: Evidence from Private Firms).

هدفت الدراسة إلى تبيان موضوع تبني القطاع الخاص لمعايير المحاسبة الدولية طوعاً، حيث ركزت على دراسة المسائل التالية:

- أعطاء الشركة مرونة في مسالة اعتماد معايير المحاسبة الدولية بعد سيطرتها على العوامل المحلية.
- هل الأهمية النسبية للشركة مقابل العوامل المحلية تتباين مع الأوضاع المؤسسية.

حيث قامت الدراسة باستخدام عينة من 3722 شركة من الشركات الخاصة صغيرة ومتوسطة الحجم من 56 دولة، حيث توصلت الدراسة للنتائج عدة نتائج أهمها. أن كل من الشركة والعوامل المحلية له دور في مسالة اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة طوعا. عندما تم تقسيم عينة الدراسة بناء على مستوى النمو الاقتصادي للبلدان وجدت الدراسة أن العوامل للشركات تقود العوامل المحلية للدول المتقدمة، بينما في البلدان الأقل نموا وجد أن العوامل المحلية تقود الشركات من خلال شرح التبني المعايير الدولية للمحاسبة. وعلية فإن النتائج تشير إلى أن البلدان الأقل تقدما يمكن أن تعزز الفوائد من تبني المعايير الدولية للمحاسبة من خلال تطوير مؤسسات القطاع الخاص التي تسهل التعاقد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

§ دراسة (Halbouni, 2005) بعنوان:

(An Empirical Investigation of Perceived Suitability of International Accounting Standards for Jordan).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الانطباع السائد لدى كل من معدي ومدققي ومستخدمي القوائم المالية حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية في الأردن .

وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن المبحوثين لديهم انطباع قوي بحيادية وقدرة مجلس معايير المحاسبة الدولي على إصدار معايير محاسبية مناسبة يمكن تطبيقها في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن كل من سنوات الخبرة وتنوعها لدى المستجيبين كان لها الأثر الأكبر حول ذلك الانطباع المتكون لديهم بالإضافة إلى ذلك فان نتائج هذه الدراسة تشير أيضا إلى أن الرغبة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعاظم دور مكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب تدقيق عالمية هما من أكثر العوامل المؤثرة في اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن، وبالتالي فأنهما من أكثر العوامل تأثيرا بالنتائج الايجابية نتيجة لذلك التطبيق، أما فيما يتعلق بالإجراءات التي تم اتخاذها لاعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن فإنها تشير إلى أن الحاجة الملحة لضرورة وجود قوائم مالية ذات مصداقية عالية أدى إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية على عجل ودون أي محاولة للاستفادة من التجارب السابقة للدول النامية.

§ دراسة (Gray, 2003) بعنوان:

(Research Note: Revisiting Fair Value Accounting-Measuring Commercial Banks Liabilities).

هدفت هذه الدراسة إلى فحص متطلبات الإفصاح بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حيث توصلت الدراسة إلى وجود ثغرات في متطلبات الإفصاح وخصوصا الالتزامات المالية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وليست العادلة-عدا الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو مصنفة كأدوات مشتقة- حيث أثبتت الدراسة بمثال عملي إلى حساسية البنوك ، التي تتبع معايير المحاسبة الدولية وخصوصا IAS39 ، عالية نتيجة أي تغيير بسيط قد يطرأ على معدل الفائدة الثابتة. وأوصت الدراسة بان يتم قياس جميع الالتزامات بالقيمة العادلة حتى يتم التخفيف من التذبذب (المخاطرة) في قيمة وربحية البنك كما هو موجود في معايير المحاسبة التي تصدرها مجموعة العمل (JWG) في أمريكا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

§ دراسة (Eckes and Hitchins, 2002) بعنوان:

(The Implementation of IAS 39 in The Banking Industry experience in Germany).

هدفت الدراسة إلى الاستفادة من الخبرة الألمانية في التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الدولية والتي ذكر في الدراسة أنها ستطبق إجباريا في دول الاتحاد الأوروبي بداية عام 2005. أظهرت الدراسة، ومن خلال خبرة البنوك الألمانية في التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة الدولي IAS39، الحاجة لسنتين على الأقل من اجل التحول من معايير محاسبة محلية إلى معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة لسنتين إضافيتين لبرامج تغطي متطلبات النظام التكنولوجي والتوثيقي المطلوبة، والتي يجب أن تعمل بشكل متوازن حتى تصل إلى التحول التام من النظام القديم إلى الجديد. كما قامت الدراسة بشرح المواضيع المحاسبية الكبيرة المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي IAS39 من: تصنيف الأدوات المالية، قياس القيمة العادلة للأدوات المالية ، محاسبة المشتقات المدمجة ومحاسبة التحوط، وخلصت إلى عدم الاستخفاف بحجم العمل، والوقت، والجهد، والتكلفة المطلوبة لعملية التحول نحو معايير المحاسبة الدولية، وأوصت بالتطبيق المبكر لها.

§ دراسة (Street and Gray, 2001) بعنوان:

(Observation of International Accounting Standards: Factors explain non-compliance).

هدفت هذه الدراسة إلى فحص القوائم المالية وملحقاتها لعينة واسعة من شركات عالمية تفضل استخدام معايير المحاسبة الدولية IAS على معايير محاسبية أخرى متاحة لها . وذلك بهدف التعرف على أسباب استخدام المعايير المحاسبية الدولية بشكل اختياري، والأسباب التي تساهم في زيادة الالتزام بمتطلباتها . وقد قامت الدراسة بفحص التقارير السنوية الصادرة من سنة 1999م والخاصة ب 279 شركة عالمية شكلت عينة الدراسة. ولتقييم مدى الالتزام من عدمه مع IAS، تم استخدام قائمة فحص تضم متطلبات الإفصاح والقياس والعرض، مرتبطة مع عناصر مختلفة مثل الإدراج المحلي، حجم الشركة، الربحية، نوع الصناعة، أسلوب التحول إلى IAS، نوع المدقق، نوع المعايير المستخدمة كمعايير محلية في تقرير المدقق، نوع معايير التدقيق المستخدمة، بلد المقر، وحجم السوق المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت النتائج الخاصة بمتطلبات الإفصاح لـــIAS، تشير إلى أن الالتزام يكون اكبـــر فـــي الشركات الغير مدرجة في سوقها المحلي، والتـــي تعمـــل فـــي مجـــال النقـــل أو الاتصـــالات أو الالكترونيات، وتفضل العمل بـ IAS بشكل مخصوص، وتكون مدققة من كبريات شركات التـــدقيق، وأخيرا مقرها في سويسرا أو الصين. بينما وجدت مستويات منخفضة من الالتزام فـــي الشـــركات التي: مقرها فرنسا، أو ألمانيا، أو دول غرب أوروبا أخرى.

ومن خلال نتائج الدراسة أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات تدعو IASB إلـــى أخـــذها بعين الاعتبار، مثل التركيز على فرض التقيد التام بـــ IAS، خصوصا فـــي دول غـــرب أوروبـــا، وفرنسا، وألمانيا. تطوير وسائل تعليمية وتثقيفية تحث على الالتـــزام بمتطلبـــات IAS ومتطلبـــات معايير التدقيق الدولية وأخلاقياتها، وتؤكد عليها.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، نجد أن دراســـة (القشـــي،2007) ركـــزت علـــى موضوع السياسات المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) فـــي الشركات المساهمة العامة الأردنية، أما (دراسة المطارنة وبشايرة، 2006) ركزت على موضـــوع مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والســـندات فـــي ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أما دراســـة (Gray, 2003) ركـــزت علـــى موضـــوع متطلبات الإفصاح بموجب معيار المحاســـبة الـــدولي، ونجـــد كـــذلك أن دراســـة (Eckes and Hitchins, 2002) ركزت على موضوع تبني معيار (39) والحاجة الزمنيـــة المطلوبـــة لتطبيـــق المعيار.

من خلال استعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة يمكـــن الإشارة إلى النقاط التالية:

1- إن معظم الدراسات السابقة ركزت على مواضيع جزئية من المعيار.

2- جاءت الدراسة متفقة مع دراسة (المطارنة والبشايرة، 2006) في تناولهـــا لموضـــوع الدراسة، وكذلك النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها.

3- معظم الدراسات تمت في بيئة غير فلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتميز الدراسة الحالية على معظم الدراسات السابقة من حيث موضوع الدراسة ومنهجية التحليل، حيث تم استخدم الاستبانة لجمع البيانات، وتم تأكدت النتائج من خلال تحليل إضافي للقوائم المالية وهذا غير موجودة في جميع الدراسات السابقة، وأيضاً تعتبر هذه الدراسة هي الأولى في فلسطين التي تبحث في موضوع الدراسة على حد علم الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
معايير المحاسبة الدولية

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول معايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: الإطار التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

المبحث الثالث: الجهات المنظمة لمعايير المحاسبة الدولية بين الماضي والحاضر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تطوراً اقتصادياً هائلاً أدى لانتشار الشركات الدولية وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة، وزادت حدة المنافسة بين الدول لجذب المزيد من الاستثمارات الدولية، مما استلزم تصدي المحاسبة كأحد العلوم الاجتماعية المتطورة لدراسة تلك القضايا، ومن هنا ظهر فرع من فروع المحاسبة المالية الأم، وهو المحاسبة الدولية الذي يعد أحدث فروع علم المحاسبة، كما تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (تشوي وآخرون، 2004: 15).

ولحل المشاكل والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في عملية الاعتراف، والقياس، والإفصاح عن الأصول والالتزامات، كان لا بد من وجود جهات ذات تأثير أفضل، تتمتع بنفوذ وقبول عالميين، تعمل على إصدار معايير وإرشادات محاسبية ودولية، ولمواكبة التطور الهائل في مجال الأعمال الهادفة للربح وجب إصدار معايير المحاسبة الدولية المالية، لقد أدركت دول كثيرة أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية، لذا سارعت في إصدار مثل هذه المعايير لتكون الأساس الذي تتم على هداه عملية قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف وإيصال نتائجها إلى كافة المستفيدين , www.acc4arab.com(17/7/2009).

ونتيجة للتطورات السابقة يمكن اعتبار المحورين الأساسيين اللذين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة الدولية وهما: (http://financialmanager.wordpress.com, 17/7/2009)

- الحاجة إلى تقديم آلية لتطوير علم المحاسبة، حيث ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة.
- ظهور اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً وطنياً.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول للتعرف على بعض المفاهيم العامة التي تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية، من حيث ماهية المعايير والحاجة لها ووظائفها وأهميتها ومزايا تطبيقها، ويتناول المبحث الثاني موضوع الإطار التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لدراسة الجهات المنظمة لمعايير المحاسبة الدولية بين الماضي والحاضر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
مفاهيم عامة حول معايير المحاسبة الدولية

تمهيـــد:

إن فهم أبعاد المحاسبة الدولية مهم لكل من يرغب في القيام بأعمال واستثمارات خارج حدود وطنه، حيث قد تختلف القيم التي يتم المحاسبة عنها طبقاً للمبادئ التي تحكم ذلك، فاختلاف الثقافة وممارسات الأعمال والنظام السياسي وقيم العملة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأيضا معدلات التضخم المحلية ودرجة المخاطرة والقوانين الضريبية، كل هذه الأمور تؤخذ في الحسبان عند تقرير مكان وكيفية القيام بهذه الأعمال، وقد يصبح من المستحيل في هذه الأحوال فهم القوائم المالية والإفصاحات الأخرى بدون إدراك وفهم المبادئ المحاسبية الأساسية وثقافة الأعمال (تشوي وآخرون، 2004: 19).

ونظراً لاتساع أسواق رأس المال العالمية، ونشوء أسواق الأدوات المالية المشتقة الجديدة وظهور ما يعرف بالاقتصاديات المفتوحة، والشركات المتعددة الجنسيات، ساهم ولا يزال في تغير صورة الأعمال التجارية العالمية وطبيعتها، وبالتالي أصبحت هناك حاجة متزايدة إلى معايير وإرشادات محاسبية جديدة، لتتواءم والمتغيرات والمتطلبات الجديدة في دنيا المال والأعمال من خلال إصدار تقارير مالية موحدة ذات جودة وشفافية عالمية وقابلة للمقارنة.

ويتناول هذا المبحث أهم المفاهيم حول معايير المحاسبة الدولية، من حيث ماهية المعايير المحاسبية، وأهداف إصدارها، والحاجة لها والصعوبات التي تواجه تطبيقها، والمزايا التي يمكن تحقيقها من تطبيق المعايير، وكذلك مداخل إصدارها، واستخدامات معايير المحاسبة الدولية، وأخيراً الإطار الفكري للجنة معايير المحاسبة الدولية.

تعريف المعايير المحاسبية:

يعني المعيار في اللغة العربية النموذج المعد مسبقاً ليقاس على ضوئه وزن أو طول شي معين أو درجة جودته، أيا كانت هذه المعايير، يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شي معين (أبو زيد، 2005: 58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرف المعايير بأنها نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات (القاضي وحمدان، 2008: 103).

وتعتبر المعايير المحاسبية مسطرة لقياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الأعمال المختلفة، فهي (المعايير المحاسبية) قياسات تطبقها الشركات فقياس عناصر القوائم المالية وبالتالي إلى تحديد نتائج النشاطات والموقف المالي، وتعتمد نتيجة النشاط (ربح/خسارة) لأي شركة على المعايير المحاسبية بالدرجة الأساس والتي تحدد بدورها السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية التي ينبغي عليها تطبيقها والالتزام بها (www.jps-dir.net، 27/7/2009).

وفي المحاسبة تعتبر المعايير المحاسبية عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة التي يستند عليها المحاسب في إنجاز عملة من قياس واثبات وإفصاح المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع (أبو زيد، 2005: 58).

بالتالي يمكن أن تعرف المعايير على أنها نماذج وإرشادات ومقاييس، يمكن أن يستخدمها معدي القوائم المالية مع أجل إصدار قوائم مالية ذات ثقة ومفهومة لمستخدمي القوائم المالية.

الحاجة لمعايير محاسبة دولية:

تعتبر المحاسبة حسب رأي كثير من أقطاب المهنة بأنها لغة الأعمال حول العالم، حيث يتمكن مستخدموا نواتج هذا النظام (التقارير المالية) من قراءة المعلومات التي تحتويها تلك التقارير وفهمها، والتي تمكنهم من تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركات في جميع دول العالم (Stanko, 2000: 21).

إن التحول نحو تناسق الممارسات المحاسبية، عن طريق وضع معايير محاسبية دولية تأخذ الشكل القانوني والشرعي في دول العالم المختلفة يعتبر من أهم ملامح تغير الفكر المحاسبي في العصر الحاضر، وتكمن أهمية التناسق المحاسبي في تحقيق المزايا التالية (choi, 2002: 249):

1. إمكانية فهم المعلومات المالية الصادرة عن الأنظمة المحاسبية من مختلف دول العالم ومقارنتها، وبالتالي إزالة سوء الفهم حول إمكانية الاعتماد عليها.
2. توفير كل من الجهد والوقت والمال المبذول في سبيل مقارنة المعلومات المحاسبية الصادرة من أكثر من نظام محاسبي.
3. سهولة التحليل المالي للشركات، وبالتالي زيادة الثقة بالشركات الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. الحصول على معايير محاسبة عالمية تصل إلى أرقى مستوى ممكن، وتتواءم مع الظروف الاقتصادية والبيئية والقانونية والمحلية لمختلف دول العالم، فتوفر معلومات ذات كفاءة عالية تساعد على التحليل الاقتصادي، وتعزيز الأسواق المالية، وتحضير موازنات أكثر دقة من قبل.

ولقد ساهمت العديد من الجهات العالمية في الضغط لإنشاء معايير المحاسبة الدولية، والتي تؤدي الهدف المنشود من عملية تناسق الممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم منها (Saudagaran, 2001: 34-35):

1- **الشركات متعددة الجنسيات**: وهي شركات كبيرة ذات شخصية مستقلة عن دولة الشركة الأم، وتمتلك مشروعات استثمارية في كافة المجالات الاقتصادية وتديرها في أكثر من دولة أجنبية، وتصل مبيعاتها ورؤوس أموالها إلى ملايين الدولارات، وتهدف الشركات متعددة الجنسيات من المطالبة بمعايير تحقق التناسق المحاسبي إلى:

أ- الحصول على معلومات وإفصاحات من خلال نظام محاسبي ومالي كفء، تمكنها من مراقبة العمل التشغيلي في مختلف الفروع والأقسام التابعة لها في مختلف دول العالم والسيطرة عليه.

ب-تطوير المنافسة من خلال جذب ثقة الأطراف أصحاب العلاقة في المجتمع الدولي.

تقليل تكاليف المفاضلة بين البدائل المالية والاستثمارية العالمية المتاحة للشركة.

د- تقليل تكاليف الإدراج لأوراقها المالية في الأسواق الرأسمالية العالمية، عن طريق إصدار تقرير مالي واحد، يخدم المتطلبات التنظيمية لتلك الأسواق.

2- **المستثمرون**: تزايد توجه المستثمرين في العقدين الأخيرين نحو تنويع استثماراتهم عالمياً، بسبب التطور التكنولوجي والتقني لوسائل الاتصال التي تعمل على توفير المعلومات المختلفة بسرعة ويسر، وذلك بطرق مختلفة، كالإنترنت، والفاكس وشبكات الاتصالات المختلفة ومع ذلك لم تكن المعلومات والبيانات الصادرة من قبل الأنظمة المحاسبية المختلفة تفي بحاجات المستثمرين المتزايدة لعدة أسباب منها:

أ- إن تلك المعلومات غير واضحة وغير مفهومة من قبل عدد كبير من المستثمرين.

ب-حاجة تلك المعلومات والبيانات للمعالجة من قبل أشخاص متخصصة، وذلك لمقاربتها ومقارنتها ببعضها البعض مما يكلف المستثمرين تكاليف غير مسوقة.

ج- عدم الثقة بكثير من المعلومات التي تصدرها عديد من الأنظمة المحاسبية في الدول النامية، وبالتالي استبعاد الكثير من الفرص الاستثمارية فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتجاوز تلك المشاكل طالب المستثمرون بمعايير محاسبية دولية ذات مصداقية وشفافية عالية، وقابلية للفهم، تستخدمها الشركات والمؤسسات العالمية.

3- **أسواق رأس المال العالمية**: تزايدت سرعة عولمة الأسواق المالية العالمية والتي تشمل أسواق الأسهم، والسندات والقروض والعملات والخيارات والأوراق المالية الأخرى في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل هائل نتيجة لتخفيف القيود والضوابط على هذه الأسواق، وحرية انتقال رؤوس الأموال وتحرير التجارة العالمية بالإضافة إلى التقدم الكبير في صناعة الاتصال والمعلوماتية، ونتيجة لذلك تزايدت المنافسة بين الأسواق العالمية، لجذب الشركات المحلية والأجنبية من اجل إدراج إدارتها المالية فيها، وبذلك يزداد عدد الشركات المتداولة وحجمها، ومن هنا كانت الحاجة للغة محاسبية عالمية ذات جودة عالية، تكون مفهومة من الجهات ذات العلاقة بهذه الأسواق، مثل الشركات والمستثمرون المقرضون، والمحللون والماليون والمنظمات المحلية والعالمية وتزويدهم بما يلي:

أ- ممارسات محاسبية قليلة البدائل.

ب-معايير واضحة ومحددة، ذات تطبيق ثابت في مختلف الدول في العالم.

ج- مجموعة شاملة من المعايير ، يتم تطويرها دائماً بما يتلاءم والمتغيرات الاقتصادية.

د- معلومات ذات مصداقية وشفافية عالية ومفيدة لعملية اتخاذ القرارات.

كل ذلك يساعد في زيادة كفاءة الأسواق، وبالتالي كانت الأسواق الرأسمالية إحدى الجهات التي تطالب بتناسق المعايير المحاسبية.

4- **الدول النامية**: تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول التي لم تصل إلى درجة مهمة من التقدم الصناعي نسبة لعدد سكانها، ولها مستوى معيشي منخفض، وهناك رابط مهم بين انخفاض العائد الفردي وبين ارتفاع عدد السكان، كما أن الناتج الإجمالي عادة لا يغطي احتياجاتها (http://en.wikipedia.oeg/wiki/Developing_country، 25/8/2009).

وتعتبر النظم المحاسبية في الدول النامية قاصرة عن تلبية حاجات الأطراف ذات العلاقة لمعلومات ذات مصداقية وشفافية، تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك لعدة أسباب منها: (مطر، 1990: 84)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- التبعية: وهي التبعية المطلقة للمحاسبة في الدول النامية للدول المتقدمة بسبب الاستعمار وخضوع المناهج التعليمية له، وبحكم ضعف إمكانات المهنة المحاسبية لإصدار معايير محاسبية خاصة بالبيئة الاقتصادية فيها.

ب- التقلب: أي تقلب المفاهيم التي تقوم عليها النظم أو المعايير المحاسبية، وبالتالي تفقد أهم خاصيتين الثبات والاتساق. وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية والسياسية.

ج-خضوع المهنة لهيمنة الجهات الرسمية، وخضوع المهنة يكاد يكون مطلقا، بسبب افتقاد مهنة المحاسبة بسبب افتقاد مهنة المحاسبة في تلك الدول للمقومات والأدوات التي تجعلها قادرة على تطوير نفسها بنفسها، كما إن هيمنة الجهات الرسمية هي وسيلة لإلزام الوحدات الاقتصادية بإتباع نموذج محاسبي موحد للمهنة لتحسين مصداقيتها في إصدار المعلومات والبيانات.

إن تبني الدول النامية معايير محاسبة دولية متناسقة، صادرة عن مؤسسات عالمية متخصصة، لها قبول دولي، يحل كثير من مشاكل المهنة وقصورها وكذلك فإنها تحقق الأهداف التي تسعى إليها من جراء تحقق سمتي المصداقية والموثوقية، بالإضافة لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية، لتوفيرها أرضية خصبة، تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، والتدفق النقدي المرغوب.

وظائف المعيار المحاسبي

للمعيار المحاسبي وظائف عدة أهمها (فهمي، 2000: 93):

1. يعتبر وسيلة مساعدة للاتقاء بمستوى الأداء المحاسبي لأعلى مستوى كفاءة ممكنة.
2. يربط الأداء بزمن محدد ومسموح به.
3. يستخدم في تسجيل العمليات المالية لإنتاج وبيع سلعة أو خدمة دفتريا وعرض نتائجها وبياناتها المالية بدقة وعدالة وتوقيت مناسب ، ويمكن الاعتماد عليها.

أهمية معايير المحاسبة الدولية:

بينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصادات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين معايير المحاسبة الدولية، وإن الحاجة إلى المعايير تأتي من خلال التالي: (www.acc4arab.com, 27/7/2009).

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة.
2- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
3- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.
4- اتخاذ القرار المناسب.

وعليه فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة أو حدوث أخطاء كثيرة ومنها:(www.acc4arab.com, 27/7/2009)

1- إعداد قوائم مالية كيفية (حسب الرغبة).
2- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة والمنشآت المختلفة.
3- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين، وكذلك الدارسين وغيرهم من الجدير بالذكر أن أهمية المعايير المحاسبية ازدادت في الوطن العربي حيث أصدرت بعض السلطات الرقابية في بعض الدول تعليمات تقضي الالتزام التام أو الجزئي بهذه المعايير وتعمل بقية الدول على القيام بذلك.

مواصفات وخصائص المعايير المحاسبية الملائمة:

لا بد من خصائص يجب أخذها في الاعتبار عن وضع المعايير المحاسبية وذلك حتى تلبي الغرض الذي وضعت من أجله، ومن هذه الخصائص: (25/8/2009 ،(http:\\dvd4arab.maktoob.com

1- مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئة المحيطة بالمجتمع.
2- أن تتصف المعايير بأنها متغيرة ودائمة التعديل وذلك تبعا للظروف البيئة المتغيرة من وقت لأخر فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة
3- تعتبر المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجات المحاسبية للموضوع الواحد بحيث تقدم المعايير المحاسبية عدة معالجات للموضوع المحاسبي الواحد وليس معالجة واحدة
4- أن لا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغوط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية
5- أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية عملية وفنية وبيئية وان تكون الاجتهادات والآراء الشخصية في اقل حدود ممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد ويقصد بذلك عدم توقع نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية

7- أن تتصف المعايير المحاسبية بالتحرر من الانحياز.

8- أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف القومية العامة دون أن تتأثر بتغير الحكومات

9- أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية بمعنى أن لا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي تكاليف لا تتناسب مع العائد المتوقع منة

مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

تحقق الشركات والمؤسسات مزايا مهمة عند تطبيقها للمعايير: (http://fubabcuaknabager.wirdoress.com, 28/8/2009)

الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، فقد سمح تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوربية مثلا الاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصاً بورصة Wall street في نيويورك، كذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج نظراً لكونها تعتمد عموماً معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية.

1- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2- إن تأسيس معايير محاسبة دولية تلقي قبولاً عاماً على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية.

3- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربياً ودولياً.

4- بدأت دوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية (الأردن مثلاً) تشترط تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تقديم إقرارها الضريبي.

مداخل إصدار معايير المحاسبة

تختلف دول العالم في طريقة إصدار المعايير المحاسبية، والجهة المصدرة للمعايير، وتعتمد طريقة الإصدار أساسا على: شكل الطلب على المعلومات ، وعملية تنظيم المحاسبة، وعموما توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة في دول العالم هي(لطفي، 2006: 320-321)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **المدخل السياسي البحت**: ويعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية، وهو منتشر في القارة الأوروبية وعلى وجه التحديد في فرنسا و أمريكا اللاتينية، وينتقد استخدام هذا المدخل لأنه (لطفي، 2006: 320):

أ- يعتبر اقل استجابة للاحتياجات المتغيرة

ب- إن تغير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا.

ج- إن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغير القوانين بشكل مستمر، وهذا مستحيل لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.

د- عادة ما يركز القانون على العموميات، وليس على المفردات أو المكونات.

هـ- يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية.

2- **المدخل المهني الخاص**: بمقتضى ذلك المدخل يتم إصدار المعايير على طريقة المحاسبين المهنيين، وينتشر هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز ذلك المدخل في إصدار المعايير بدرجة عالية من المرونة والسرعة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.

3- **المدخل المختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص**: ووفقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظم عام، وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

4- **المدخل المختلط**: طبقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية وغيرها وهذا النوع منتشر في اليابان، حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة منشات الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحومة والمحاسبين القانونيين.

استخدامات معايير المحاسبة الدولية

تستخدم معايير المحاسبة الدولية بطرق مختلفة ،وقد علق مجلس معايير المحاسبة الدولية على أن المعايير تستخدم فيما يلي: (شرويدر وآخرون، 2006: 128)

1- كمتطلبات قانونية

2- كأساس لبعض أو جميع المتطلبات القانونية.

3- كاسترشاد لتلك الدول التي تطور متطلبات خاصة بها.

4- من قبل السلطات التنظيمية(المنظمة) للشركات المحلية والشركات الأجنبية.

5- من قبل الشركات ذاتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار الفكري للجنة معايير المحاسبة الدولية

في يوليو سنة 1989 ،نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إطارها الفكري الذي يضع المفاهيم التي يسترشد بها في إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين. وقد ذكرت لجنة معايير المحاسبة الدولية عند- تعرضها للهدف من إصدار هذا الإطار الفكري-مجالات الاسترشاد بهذا الإطار فيما يلي (نور، 2004: 30):

1- مساعدة مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في مراجعة معايرها الحالية وفي تطوير معاييرها المستقبلية.

2- مساعدة مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في القيام بأعمال تنسيق التنظيمات والمعايير والإجراءات المحاسبية المرتبطة بعرض القوائم المالية عن طريق تقديم أساس لتخفيض عدد المعالجات المحاسبية البديلة التي تسمح بها معايير المحاسبة الدولية.

3- مساعدة هيئات وضع المعايير في الدول الأعضاء بلجنة معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايرها المحلية.

4- مساعدة معدو القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتعامل مع الموضوعات التي تتناولها تلك المعايير.

5- مساعدة المراجعين في تكوين أرائهم بشان مدى اتفاق القوائم المالية مع معايير المحاسبة الدولية.

6- مساعدة مستخدمو القوائم المالية في تفسير المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

7- توفير معلومات عن المدخل الذي تتبعه لجنة معايير المحاسبة الدولية عند صياغة معاييرها إلى الأطراف المهتمة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المدخل التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

تمهيـــد:

تتطور المحاسبة كغيرها من العلوم الاجتماعية ، انسجاماً مع كل مـــن التطـــور الاقتصـــادي والاجتماعي والقانوني ، وزاد الاهتمام بالمحاسبة الدولية منها على المستوى المهني والأكاديمي في العقود الأخيرة من القرن السابق ، حيث يبين الأدب المحاسبي أن سنة 1972 تعتبر نقطـــة تحـــول أساسية لمراحل تطور المحاسبة الدولية، وقبل هذا التـــاريخ كانـــت تطـــورات المحاســـبة الدوليـــة والاهتمام بها تتم فقط من خلال عقد اجتماعات ومؤتمرات إقليمية بين المحاسبين لتبادل المعلومـــات والخبرات، ولم يكن هناك أي جهود تذكر فيما يتعلق بتقليـــل هـــوة الاختلافـــات فـــي الممارســـات المحاسبية بين الدول (أبو زيد، 2005: 21).

مع تغير الاقتصاد العالمي، وظهور الشركات متعـــددة الجنســـيات، وأســـواق رأس المـــال والتمويل، وظهرت أسواق مالية جديدة تعرف بأسواق السندات، وتطور النظام القانوني والقضـــائي الخاص بالأعمال، وتسارع التطور الثقافي والتعليمي الخاص بالمهنة، وتعقدت العمليـــات التجاريـــة بين الشركات المختلفة وبين الشركات وفروعها، بالإضافة للتأثير التكنولوجي المتسارع والاســـتقلال الاقتصادي عن السياسة، وزيادة الأعمال التجارية عبر الحدود، حيث شكل كـــل ذلـــك ضـــغوطات كبيرة على مـــهنة المحاسبة، لتـــواكب هذا الـــتطور والـــتغير فـــي دنيـــا المـــال والأعمـــال (Radebugh, 2002: 31) .وأدى ذلك بالتالي إلى وجود منظمات مهنية متعـــددة وطنيـــة وقوميـــة وعالمية تعمل على رفع سوية المهنة، ولعل من أهم المنظمات العالمية المتخصصة في هذا المحـــال ما يعرف بمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB أو ما يطلق عليه في الآونة الأخيـــرة مؤسســـة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF (http://iasfoundation.org، 12/8/2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطور التاريخي في عملية وضع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

لتوضيح عملية تطور المعايير المحاسبية الدولية ، فضل الباحث أن يخوض من هذا الجانب من خلال التطور الزمني للمراحل التي مرت بها هذه العملية، والتي تمت كما يلي:

مرحلة ما قبل إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية

إن فكرة تناسق معايير المحاسبة في دول العالم المختلفة ترجع إلى فترات زمنية بعيدة، إلا انه لم يثبت توثيقياً وجود أي توجه رسمي بهذا الصدد قبل المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة سنة 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا، والذي عقد لمناقشة المبادئ المحاسبية والممارسات المحاسبية ومقارنتها في الدول الكبرى من العالم (فهمي ، 2000: 169).

أما في سنة 1959 فان Jacob Krayenkof العضو المؤسس لشركة أوروبية مستقلة للمحاسبة، والذي يعتبر أباُ لعملية التناسق المحاسبي الدولي، قام بنشر بحث وجد صدى واسعاً وضع فيه تصوراته ودعمه لممارسات محاسبية يمكن قبولها في العديد من دول العالم، لكن فشل في وضع الآلية التي تمكن من تحقيق عملية التناسق بين المعالجات المحاسبية المختلفة في العالم (تشوي ،وآخرون ،2004: 354).

وفي سنة 1966 تم تأسيس مجموعة الدراسة المحاسبية (AISG) Accountants International Study Group والتي تشكلت من مؤسسات مهنية عديدة في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، وذلك لدراسة التباين في الممارسات المحاسبية بين الدول وتحليلها، والعمل على تنسيق هذه الممارسات مع بعضها.

وبعد دراسات عديدة، خلصت تلك المجموعة إلى أن حل مشكلة التباين في الممارسات المحاسبية يجب أن يكون على المستوى العالمي لا المحلي، فيما أعلنت هذه المجموعة عن رغبتها في أن تقوم بقية دول العالم بالحذو حذوها في المطالبة بتنسيق الممارسات المحاسبية العالمية (Street and Kimberley, 1998: 131).

المرحلة الأولى 1973 – 1979: مرحلة إثبات الذات

شكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Committee (IASC) في 29 حزيران 1973 نتيجة اتفاق بين الهيئات المحاسبية المهنية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والمكسيك وهولندا واليابان والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتحقيق الأهداف التالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003: م1):

1- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالمية عالية الجودة والقابلية للفهم والإنفاذ والتي تتطلب وجود معلومات في البيانات المالية والإبلاغات المالية الأخرى ذات جودة عالية وشفافية وقابلية للمقارنة لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال المختلفة العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات في صنع القرارات الاقتصادية، وذلك من اجل المصلحة العامة.
2- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.
3- العمل بفاعلية مع الهيئات التي تضع المعايير الوطنية من اجل تحويل المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية إلى حلول ذات جودة عالية.

في هذه الفترة تم إعطاء كل معيار رمز IAS وإلحاقه برقم يعكس أولوية إصداره ومن ثم العنوان الرئيسي الذي يدور حوله المعيار، مثل ذلك IAS1 عرض البيانات المالية، IAS2 عرض وتقييم المخزون، وهكذا وقد ثم نشرها سنة 1975 (www.iasb.org.uk 30/7/2009,).

افتقرت اللجنة في هذه الفترة إلى نماذج قياس محددة للأحداث الاقتصادية والحركات المحاسبية، انعكس ذلك في قبولها بدائل قياس متعددة لنفس الحدث الاقتصادي، والتي كانت مستقاة بشكل رئيسي من المعايير،والممارسات المحاسبية، حول العالم (لطفي، 2005: 394).

المرحلة الثانية 1980 – 1988: مرحلة التفاعل العالمي

دخلت اللجنة في هذه الفترة مرحلة جديدة بحيث أصبحت مستعدة للانتقادات الحادة الموجهة إليها، وأبدت استعدادا لتوسيع دائرة المشاركة في عملية وضع المعايير ، فقد التقت سنة 1980، بمجموعة العمل الخاصة بالمحاسبة والإبلاغ المالي المنبثقة عن الأمم المتحدة وتم إعلان وثيقة تعاون بينهما (http://www.iasplus.com/restruct/chrono.htm16/8/2009,).

وفي عام 1981 قامت اللجنة بزيارة الكثير من المنظمات المهنية المحلية المؤهلة لوضع معايير المحاسبة المحلية في الدول التي تعمل بها، تم على أثرها تأسيس المجموعة الاستشارية Consultative Group والتي تضم ممثلين عن منظمات دولية لمعدي البيانات المالية ومستخدميها، والأسواق المالية ومنظمو الأوراق المالية ، بالإضافة لهيئات ومنظمات حكومية متداخلة، تقوم هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة بمناقشة المسائل الفنية والتقنية في مشاريع عمل اللجنة وبرامجها وإستراتجيتها، كما أن لها دورا هاما في إجراءات اللجنة لوضع معايير جديدة، والحصول على قبول لها (حماد، 2005: 18).

في سنة 1982 عقدت اللجنة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) اتفاقية التزامات تبادلية مشتركة بموجبها يعترف الاتحاد بان اللجنة هي المصدر الوحيد في العالم لوضع معايير المحاسبة الدولية، كما يساعدها في الحصول على اعتراف وتبني المعايير التي يتم إصدارها في دول العالم المختلفة (فهمي، 2000: 169).

ومن سنة 1983 حتى سنة 1987 حدثت تفاعلات جوهرية باتجاه المعايير وأعمال لجنة معايير المحاسبة، حيث أن بورصة لندن في عام 1984 ذكرت أنها تتوقع أن تلتزم الشركات المسجلة التي لا تتبع المملكة المتحدة أو ايرلندا بمعايير المحاسبة الدولية، أما في عام 1987 فقد قررت المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية The International Organization of Securities Commission (IOSCO) الحث على استخدام معايير عامة للممارسات المحاسبية والمراجعة (تشوي وآخرون، 2004: 355).

المرحلة الثالثة 1989 – 1995: مرحلة التطوير والمقارنة

أهم ما يميز هذه المرحلة قيام اللجنة بمراجعة ذاتية للأهداف التي تسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى مراجعة المعايير التي تم إصدارها. فقد بدأت اللجنة برنامج عمل المقارنة والتطوير، والذي يهدف إلى بيان قابلية المقارنة للبيانات المالية عن طريق تقليل البدائل المتعددة المسموحة لمعالجة الأحداث الاقتصادية في المعايير الحالية أو حذفها، وذلك لتحقيق سمتي المصداقية والمقارنة التي افتقرت إليها لجنة المعايير التي أصدرتها خلال الفترات السابقة، وكانت سببا في كثير من التحفظ لدى جهات عالمية كثيرة تسعى إلى تبني المعايير التي تصدرها اللجنة.

حيث في بداية عام 1989 قامت اللجنة IASC بنشر مسودة الإعلان E32، والتي تحمل الإطار المقارن لإعداد وعرض القوائم المالية، حيث أبدت فيها خطتها نحو تضييق الخيارات المتاحة في المعالجات المحاسبية إلى خيار واحد فقط، مع السماح لحالات محددة فقط بمعالجتين مقبولتين للحدث نفسه، يتم فيها تحديد مقبولتين للحدث نفسه، يتم فيها تحديد احدهما بأنها المفضلة، لاحقا وقد سميت لاحقا بالأساسية، والأخرى على أنها البديلة المقبولة، ويشترط على معدي القوائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية اعتماد إحدى المعالجتين، مع الالتزام بها، والإفصاح عنها في البيانات المالية (Porwal, 2001: 80).

وعلى اثر نشر هذه المسودة وصلت للجنة رسائل تعليق، وملاحظات عليها من جهات رسمية وغير رسمية وصلت إلى مائة وستون رسالة، وخلال السنوات 1990 إلى 1993 قامت اللجنة بإصدار مسودات عرض، عملا بالبرنامج الخاص بالمقارنة والتطوير، وقامت على إثرها في سنة 1993 بإصدار العديد من التعديلات على عشرة من المعايير المحاسبية الدولية IASs، وذلك لتضيق البدائل المتاحة، بحيث تصبح هذه التعديلات سارية المفعول سنة 1995 (Erhard, 2004: 13).

واعتبر البرنامج في ذلك الوقت أنة ناجح من حيث مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منة، إلا أن المعايير بقيت في تلك الفترة تحوي بدائل معالجيه كثيرة بقيت عنصر تحدي أمام اللجنة ، وعقبة في تحقيق أهدافها (Epstien and Mirza, 2001: 13).

تم في هذه الفترة تشكيل لجنة دائمة ومشتركة بين IASC والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية(International Organization of Securities Commissions (IOSCO تم تسمية الاتفاق باسم المعايير الجوهرية (صلب المعايير) Core Standards، وتتمثل أهداف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهي (Cairns, 1998: 1):

1- وضع ونشر في المصلحة العامة للمعايير المحاسبية التي يتعين مراعاتها في عرض البيانات المالية والتشجيع على قبول واحترام في جميع أنحاء العالم.
2- بصفة عامة على العمل لتحسين ومواءمة الأنظمة والمعايير المحاسبية الإجراءات المتعلقة عرض البيانات المالية.

وفي عام 1990 وافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مجموعة من الأهداف التي توضح بشكل أكثر تحديدا ما كانت يحاول تحقيقه، ولا سيما فيما يتعلق عملها الجاري مع IOSCO وتشمل هذه الأهداف، في جملة أمور (Cairns, 1998: 2):

1- أن تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوضع معايير الدولية للمحاسبة التي تلبي الحاجة حقا المعايير الدولية للمحاسبة، لأسواق رأس المال ومجتمع الأعمال الدولي، والتي تعتبر مقبولة للاستخدام في البيانات المالية لجميع الشركات المصدرة للأوراق المالية من أسهم وسندات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وينبغي أن تسعى لإقناع أسواق الأوراق المالية والسلطات الرقابية من قبول الجهات الأجنبية المصدرة للبيانات المالية والمعدة وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة .

3- ينبغي أن تعمل اللجنة الدائمة لمزيد من التوافق بين متطلبات المحاسبة الوطنية أيا كان شكلها، والمعايير الدولية للمحاسبة، وإزالة الخلافات القائمة بين متطلباتها والمعايير المصدرة.

ومن الجدير ذكره أن الهيئة قد أنهت عملية مراجعة IASC Standards سنة 1994، وضعت خلالها برامج التطوير، كان على اللجنة الدخول فيه قبل أن تقوم الهيئة بتبني معاييرها.

المرحلة الرابعة 1995 – 1999: مرحلة عولمة العلم المحاسبي

عن هذه المرحلة قال بلكاوي سنة 2004 أن المرحلة التالية للمحاسبة هي مرحلة الاتجاهات العالمية، والعولمة هي أولا عملية سياسية، ونقطة البداية فيها إنشاء نظام محاسبي فريد، واللازم لتمرير عملية صعبة من حيث تحديد السياسات والممارسات المحاسبية. وهذه العوامل نتجت من الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي، والمؤسسات متعددة الجنسيات، والاستثمار الأجنبي المباشر في خلق معاملات تجارية جديدة، كل هذا خلق ممارسات محاسبية غير منضبطة وغير متوائمة (Paul, 2007: 1).

في هذه المرحلة وقعت اتفاقية بين IASC والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية International Organization of Securities Commissions (IOSCO) في يوليو 1995، نصت على إنشاء اللجنة مجلس استشاري دولي على مستوى عالي من أشخاص في مراكز متقدمة في مهنة المحاسبة، وفي الأعمال ومستخدمين آخرين للقوائم المالية ودور هذا المجلس الاستشاري هو تشجيع قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل اللجنة (حماد، 2005: 18).

ونص الاتفاق على أنة إذا قامت اللجنة IASC (الجهة الأولى) مع نهاية عام 1999 بتطوير المعايير التي تتضمن مجموعة شاملة ومتكاملة من المعايير الأساسية، والتي تم تحديدها بخطة عمل من IOSCO (الجهة الثانية)، بالمستوى والشكل المطلوب بنجاح، تلتزم الجهة الثانية بدعم تلك المعايير وتزكيتها، ليتم قبولها واستخدامها بنطاق واسع لأغراض الإدراج وزيادة رأس المال في الأسواق العالمية (cairns, 1998: 2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد لاقى الاتفاق دعما من العديد من الجهات العالمية، مثل المفوضية الأوروبية European Community(EU)، التي طالبت الشركات متعددة الجنسيات بإتباع IASs ، وهيئة الأوراق المالية الاسترالية، التي وجدت وسيلة لتحقيق اتساق المعايير الاسترالية، فيما أعلنت منظمة التجارة العالمية دعمها لإنجاح العمل الذي تم الاتفاق علية مع IOSCO (http://www.iasplus.com/restruct/chrono.htm, 27/8/2009).

وفي عام 1996 أعلنت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية U.S Securities and Exchange Commission (US.SEC) دعمها لبرنامج اللجنة في تطوير معايير جوهرية ، وان يتم ذلك فوراً بقدر الإمكان، والتي يمكن استخدامها لإعداد القوائم المالية الممكن استخدامها في العروض عبر الحدود (تشوي وآخرون، 2004: 355-356).

وفي سبتمبر 1996 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتعين جماعة العمل الاستراتيجي Strategy Working Party (SWP)، والتي مهمتها مراجعة إستراتيجية اللجنة IASC للفترة التي تلي الانتهاء من برنامج العمل على المعايير الجوهرية، مع قيامها بمراجعة هيكلية اللجنة وتفحص إجراءات عملها (لطفي، 2005: 404).

أكملت لجنة معايير المحاسبة الدولية برنامج عملها سنة 1998، وبدأت لاحقاً جهود جديدة موجهة لدراسة قضايا وضع المعايير السابق بيانها، ولهذا الغرض شكل مجلس اللجنة جهة لوضع إستراتيجية العمل لدراسة ما يجب أن تكون عليه إستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيكلتها لمواجهة التحديات الجديدة، وقد أصدرت هذه المجموعة سنة 1998 ورقة نقاش بعنوان" تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية لمواجهة تحديات المستقبل"، وحددت مقترحاتها لتغير هيكلية اللجنة، وقد تم تسليم التعليقات حول الموضوع، خلال مطلع سنة 1999، وتم إصدار التقرير النهائي، حيث وافق مجلس اللجنة في مارس 2000 بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها (شرويدر وآخرون، 2006: 118-119).

وفي نوفمبر من سنة 1999 أوصت الهيكلية الجديدة، بأن تتحول ال IASC إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنها هيئة مستقلة ، وتم اقتراح التغيرات التالية: (شرويدر وآخرون، 2006: 118-119)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- ضرورة استبدال لجنة التوجيه بلجنة تطوير المعايير التي يلعب واضعو المعايير الوطنيون بها دورا أساسيا في تطوير معايير المحاسبة الدولية ليوافق عليها مجلس اللجنة، على أن تكون لجنة تطوير المعايير مسئولة كذلك عن الموافقة على نشر التفسيرات التي تعدها لجنة التفسيرات القائمة.

2- يجب مساندة لجنة تطوير المعايير بلجنة استشارية لتطوير المعايير تعمل كقناة اتصال مع واضعي المعايير القوميين غير القادرين على المشاركة مباشرة في لجنة تطوير المعايير بسبب محدودية حجمها.

3- يجب توسيع مجلس اللجنة من 16 إلى 25 دولة ومنظمة دون التقليل من جودة عملة.

4- يجب استبدال المجلس الاستشاري الحالي باثني عشر أمينا (ثلاثة يعينهم الاتحاد الدولي للمحاسبين، وثلاثة تعينهم المنظمات الدولية الأخرى وستة يعينهم الأمناء) لتمثيل العالم بالكامل ، ويقوم الأمناء بتعيين أعضاء لجنة التطوير والمجلس ولجنة التفسيرات القائمة ، ويتحمل الأمناء كذلك مسؤولية متابعة فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية وأنشطتها التمويلية.

المرحلة الخامسة 2000 – الوقت الحالي: مرحلة القبول العالمي

تعتبر هذه المرحلة مرحلة مهمة في عمر معايير المحاسبة الدولية، فلم يسبق لمعايير المحاسبة الدولية أن يكون لها هذا الشكل من التنظيم، وهذا الدعم العالمي الواسع.

وتنفيذا للهيكلية الجديدة تم في آذار سنة 2001 تأسيس منشأة غير ربحية سميت مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي أجل رسمياً إلى نيسان من السنة نفسها محل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC كمسئول عن وضع معايير المحاسبة الدولية (القاضي وحمدان، 2008: 109-110) كما قام المجلس الجديد باعتماد تسمية جديدة لمعايير المحاسبة الدولية International accounting Standard (IASs) بحيث تصبح معايير الإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards (IFRS)، وهذه التسمية الجديدة تطلق على المعايير التي يتم تبنيها وإصدارها من قبل المجلس الجديد. وتم اعتماد المعايير المحاسبية IASs جميعها التي أصدرت في السابق، والتفسيرات جميعها التي صدرت بشأنها من لجنة التفسيرSIC (,27/8/2009www.iasb.org.uk).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه الفترة تم تعديل الهدف الرئيس الذي هدفت AISC تحقيقه وهو التناسق، ليحل محله هدف جديد وهو تحقيق التقارب، وفي اعتقاد الباحث أن هذا حدث لفشل IASC من تحقيق التناسق خلال الفترة السابقة ، ولأجل انجاز القبول العالمي تم التعديل.

وفي سنة 2002 قام المجلس IASB باعتماد تسمية جديدة، بحيث يدخل المجلس ضمن المؤسسة الأم، والتي سميت اللجنة التأسيسية لمعايير المحاسبة الدولية IASC Foundation، وتم تسمية اللجنة الدائمة للتفسيرات SIC بلجنة تفسيرات الإبلاغ المالي الدولي International Financial Reporting Interpretations Committee(IFRIC)، والمخولة بتفسير معايير المحاسبة IAS/IFRS، بالإضافة إلى التزويد بالتوجيه الزمني للمعايير في حال عدم وجودها في متن المعايير (http://www.iasplus.com/resource/ref.htm#swp, 28/8/2009).

.

لقد تزايدت أعداد الدول التي قامت باعتماد المعايير الدولية IAS/IFRS منذ بدايات هذه الفترة حتى الآن، وهي في تزايد مستمر بسبب الشرعية الدولية التي حصلت عليها هذه المعايير ، والتي يمكن إجمالها بما يلي (Ding et. al, 2005: 326):

1- إعلان المنظمات العالمية الأوراق المالية IOSCO موافقتها الرسمية على مجموعة المعايير المحاسبية التي أعدتها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، والتي تم إصدارها سابقا.

2- قرار الاتحاد الأوروبي في يونيو 2002 بإقرار قانون يجبر جميع الشركات، بما فيها البنوك وشركات التامين المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية، بإعداد تقاريرها المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS اعتبارا من 2005./1/1.

3- في أكتوبر عام 2002 تم إصدار مذكرة تفاهم بين كل من IASB الدولي وبين FASB الأمريكي حول التعاون المشترك في قضية تقارب معايير المحاسبة الأمريكية والدولية، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

(http://www.iasplus.com/resource/0210iasbfasbmou.pdf29/8/2009,).

1- يتم إزالة التباين والاختلافات الفردية بين كل من US.GAAP و IFRS الدولية في برنامج قصير الأجل.

2- إزالة أي اختلافات أخرى بين مجموعتي المعايير، والتي ستبقى بعد تاريخ 2005/1/1 من خلال تنسيق برامج عملها في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مواصلة التقدم على المشاريع المشتركة .

4- تشجيع كل منهما الهيئات التفسيرية لتنسيق أنشطتها .

أما أكثر المواضيع جدلاً التي واجهت المجلس في السنوات الأخيرة، فكانت تلك التي تخص المحاسبة فيما يتعلق بالأدوات المالية الحديثة منها في أوروبا، وذلك بسبب مشاكل واجهت الاتحاد الأوروبي عند التطبيق، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية في سنة 2003 مصادقتها على جميع المعايير IASs ما عدا IAS39 &IAS32 . ولكنها عادت وصادقت على المعيارين المذكورين سنة 2004، باستثناء جزاءين من معيار 39 حيث تم استبعادهما. وفي سنة 2005 تمت المصادقة على تعديلات عديدة على المعيار IAS39 . (http://www.iasplus.com/restruct/euro2004.htm 3/9/2009 ,).

حاجة الدول النامية لمعايير المحاسبة الدولية

تتميز المحاسبة في الدول النامية عن غيرها من دول العالم بميزات تستدعي من وجهة نظر الكثيرين استخدام معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل، أو من خلال عمل بعض التعديلات التي تجعلها أكثر موائمة لهذه الدول عن دول العالم. ويمكن تلخيص العوامل التي أظهرت الحاجة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية كالتالي (Larson and Sara, 1995: 135-137):

1. مواكبة التطورات نحو إجراءات العولمة: حيث ترغب هذه الدول في اللحاق بحركة العولمة السائدة من خلال الانضمام لعملية التجارة الحرة بالعضوية في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومن متطلبات الانضمام لهذه المنظمات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
2. الحاجة المتزايدة للتمويل الخارجي الخاص والعام : وهنا تجد الدول النامية نفسها مضطرة للتنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الخارجية، لتمويل وتنفيذ النشاطات الاقتصادية اللازمة لعملية التطوير والتنمية الاقتصادية، عن طريق التعامل مع الأسواق الرأسمالية والتمويلية الخارجية، والتي تتطلب بالضرورة تقارير مالية قابلة للفهم والمقارنة، وذات شفافية عالية، قد لا تستطيع النظم المحاسبية المحلية توفيرها دون استخدام IFRS/IAS .
3. ضعف مستوى مهنة المحاسبة في الدول النامية، وما يصاحبه من نقص في الموارد المالية والمادية، أو الموارد والكفاءة البشرية، والذي يشكل عائق أمام تطوير معايير المحاسبية المحلية الحالية، أو إصدار معايير جديدة، حفز كثيراً من الدول النامية للبحث عن حلول عالمية عالية الجودة وغير مكلفة لرفع سوية مهنة المحاسبة، ومن هذه الحلول استخدام IFRS/IAS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. سعي الدول النامية إلى الحصول على الشرعية والتمثيل العالمي نحو الإبلاغ المالي، مما يدفعها نحو تبني المعايير الدولية IFRS/IAS، والتي يتم قبولها في الأسواق العالمية، ويفهمها المستثمر الأجنبي، وتستخدمها كثير من الشركات متعددة الجنسيات.
5. رغبة الدول النامية مواكبة عجلة التطور المحاسبي العالمي، فعندما تستخدم IFRS/IAS والتي تم تطويرها من قبل جهة مهنية عالمية عالية المستوى، فان ذلك يوفر على هذه الدول الوقت والجهد اللازمين للحصول على معايير تحاكي جودة المعايير الدولية، والتي تحتاج لعملية تطويرها الوقت الكثير، الأمر الذي قد يزيد من تأخر نظم هذه الدول عن نظم الدول المتقدمة، وخصوصا أن عملية تطور المحاسبة عالميا في تسارع مستمر.
6. وجود كثير من المشاكل المحاسبية في الدول النامية : لا يوجد لها حلول محلية، فكان البحث عن معايير عالية الجودة على المستوى العالمي لحل هذه المشاكل من العوامل المحفزة على استخدام IFRS/IAS، وخصوصا أنها تتطور من قبل جهة محايدة لا علاقة لها بحكومات الدول المختلفة في العالم.

مقومات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية

ينبغي لأي دولة من الدول النامية ترغب بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولي IFRS/IAS أن تتوفي فيها مقومات، لكي يتم تطبيق هذه المعايير بما يخدم الأهداف المرجوة منها. وحتى لا تنعكس العملية لتكون عملية تطبيق هذه المعايير من أسباب تأخر وفشل المهنة محليا. وهذه المقومات حسب العديد من الدراسات (Shand, 2005: 209-226):

1. تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق والمتطلبات الدولية، وإزالة أي تعارض قد ينتج في أي مجال من المجالات: كالصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها.
2. تحضير بيئة الدول بحيث تأخذ طريقها الصحيح نحو العولمة، عن طريق الانضمام إلى المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، واللجنة التأسيسية لمعايير المحاسبة الدولية، وهيئات البورصات العالمية.
3. تعديل IFRS/IAS قبل التطبيق، بما يتوافق والبيئة الاقتصادية والسياسية للدولة، مع التأكد من أن البيئة الاقتصادية هي من بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات)، والعمل على تراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقاً، وليس دورا قائداً أو مسيطراً أو مالكا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تأهيل أصحاب المهنة من محاسبين مؤهلين بما يتوافق والمعايير الدولية، من خلال دورات تدريبية. تخريج طلبة محاسبة مؤهلين على علم بآخر ما وصل إلية علم المحاسبة العالمي، وتعديل مناهج التعليم المحاسبي بما يتوافق ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRS/IAS.
5. إنشاء مؤسسات أو شركات مهنية متخصصة تكفل نشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير الدولية، وأخر التطورات والمستجدات التي طرأت على المهنة عالميا.

ومن الجدير بالذكر أنة ابتداء من ابريل سنة 2001 تم إصدار المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية والتي تعرف IFRS ، ومنذ ذلك التاريخ حلت هذه التسمية محل معايير المحاسبة الدولية IAS ، حيث أن معايير المحاسبة الدولية والتي تم إصدارها خلال الفترة 1975 و 2001، لا زالت معايير المحاسبة الدولية والتي صدرت في تلك الفترة تحتفظ بالاسم القديم لها وهو "معيار المحاسبة الدولي" حيث تم إصدار 41 معيار تحت هذا المسمى ، حيث بقي منها 31 معيار ساري المفعول حتى تاريخه ، حسب الموضح في الجدول رقم (2.1)، أما بخصوص معايير التقارير المالية فقد تم إصدار 8 معايير دولية وذلك حسب ما هو موضح في الجدول رقم(2.2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2.1)

معايير المحاسبة الدولية نافذة المفعول حتى عام 2009

م	رقم المعيار	البيان
.1	IAS 1	عرض البيانات المالية
.2	IAS 2	المخزون
.3	IAS 7	قوائم التدفق النقدي
.4	IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
.5	IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
.6	IAS 11	عقود الإنشاء
.7	IAS 12	ضرائب الدخل
.8	IAS 14	التقارير المالية للقطاعات
.9	IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات
.10	IAS 17	عقود الإيجار
.11	IAS 18	الإيراد
.12	IAS 19	منافع الموظفين
.13	IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
.14	IAS 21	اثأر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
.15	IAS 23	تكاليف الاقتراض
.16	IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
.17	IAS 26	المحاسبة والتقرير عن منافع برامج التقاعد
.18	IAS 27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة
.19	IAS 28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشات الزميلة
.20	IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدلات تضخم مرتفعة
.21	IAS 30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة
.22	IAS 31	التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة
.23	IAS 32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض
.24	IAS 33	حصة السهم من الأرباح
.25	IAS 34	التقارير المالية المرحلية
.26	IAS 36	انخفاض قيمة الأصول
.27	IAS 37	المخصصات والالتزامات والموجودات المحتملة
.28	IAS 38	الموجودات غير الملموسة
.29	IAS 39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس
.30	IAS 40	الاستثمارات العقارية
.31	IAS 41	الزراعة

(المصدر: الباحث بالرجوع لعدة مواقع الكترونية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2.2)

معايير التقارير المالية الدولية نافذة المفعول حتى عام 2009

م	رقم المعيار	البيان
.1	IFRS 1	تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة
.2	IFRS 2	المدفوعات المستندة إلى الأسهم
.3	IFRS 3	تجميع الأعمال
.4	IFRS 4	عقود التامين
.5	IFRS 5	الأصول غير متداولة التي تتم حيازتها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة
.6	IFRS 6	استكشاف وتقويم الموارد الطبيعية
.7	IFRS 7	الأدوات المالية : الإفصاح
.8	IFRS 8	القطاعات التشغيلية

(المصدر: القاضي وحمدان، 2008: 128-130)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الجهات المنظمة لمعايير المحاسبة الدولية بين الماضي والحاضر

تمهيـــد

لقد شهدت العقود الحالية تطورات مهمة حين أقدمت العديد من الدول سواء كانت دول ناميـــة أو دولاً متطورة على تبني توصيات معايير المحاسبة الدولية وارتفع عدد الـــدول الأعضـــاء بهـــذه المنظمة ليصل من تسعه دول عند إنشائها إلى أكثر من 101 دولة حاليا.من ناحية أخرى ، فالعديـــد من المواضيع المحاسبية المهمة والتي تحظى باهتمام المحاسبين تأتي من حاليا من خـــلال الأبعـــاد الدولية للمحاسبة. فزيادة المعاملات التجارية بين الدول وكذلك الارتفاع الملحوظ في عدد الشـــركات التي تبحث عن تمويل خارج حدود الدول الموجودة بها هذه الشركات اوجد مشاكل محاسبية من نوع جديد يطلق عليها المحاسبة الدولية.(أبو زيد، 2005: 24)

ونتيجة للتطورات السابقة ولأجل زيادة القبول والتطبيق العالمي للمعايير الصادرة عن الجهـــة المسئولة عن إصدار المعايير السابقة وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، تم إعـــادة هيكلـــة لجنة معايير المحاسبة الدولية لتصبح مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية Foundation IASC من اجل قبول المعايير بشكل دولي.

تغيرت هيكلية اللجنة ومسمياتها عما كانت علية منذ تأسيسها إلى الوقت الحاضر، ومن المفيـــد التعرف على هذه التغيرات وخصوصا في المسميات لأنها قد تحدث للقارئ بعض التشويش.

ويتناول هذا المبحث تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية والهيئات التابعـــة لهـــا، ولجنـــة معـــايير المحاسبة الدولية التأسيسية الجديدة والهيئات التابعة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

شكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في 29 حزيران 1973 نتيجة اتفاق بين الهيئات المحاسبية المهنية في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والمكسيك وهولندا واليابان والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية . (المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية 2003) وتتبع لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عدة لجان تابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية وتشمل هذه اللجان (لطفي، 2006: 403-404):

1- **مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية**

يهدف إلى نشر معايير المحاسبة الدولية وتطويرها، والمصادقة على البرامج، الملخصات، والإجراءات المعمول بها في تطوير المعايير الحالية، كما يقوم بتعيين لجان التوجيه، والمصادقة على مسودات العرض، ويتكون المجلس من سبع عشر منظمة منها 13 عضو يمثلون الاتحاد الدولي للمحاسبين، ويمثل الأربعة أعضاء الآخرون مؤسسات مهنية أخرى.

2- **المجموعة الاستشارية Consultative Group (CG)**

وتعمل هذه المجموعة على تقديم النصح والمشورة للجنة، وليس لها أية مسئولية فعلية عند إقرار المعايير، وتتكون هذه المجموعة من 15 منظمة يتم اختيارها من قبل المجلس.

3- **المجلس الاستشاري Advisory Council (AC)**

يقوم هذا المجلس بمراجعة إستراتيجية مجلس اللجنة وخططه، للتأكد من مقابلة المجلس لالتزاماته، كما يقوم بالاشتراك في إجراءات قبول أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق ممارسي مهنة المحاسبة، وهيئات الإعمال ، ومستخدمي القوائم المالية وغيرهم من الجهات المهتمة.

4- **اللجنة الدائمة للترجمة Standing Interpretation Committee (SIC)**

تتكون من 12 عضو من دول العالم المختلفة لكل منهم حق التصويت، وتعد هذه اللجنة ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية لاعتمادها من مجلس اللجنة.

5- **جماعة العمل الاستراتيجي Strategy Working Party (SWP)**

تقوم بمراجعة إستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية للفترة التي تلي الانتهاء من العمل الجاري، وكذلك مراجعة هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية وإجراءات العمل وعلاقاته مع واضعي المعايير المحاسبية الدولية ، وكذلك مهام البحث والتدريب والتعليم والتمويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هذه اللجنة بهيكليتها القديمة تهدف إلى:(حماد ، 2005 : 17)

- إعداد ونشر من أجل الصالح العام، معايير محاسبية تراعي عند عرض البيانات المحاسبية عملية قبولها وتعزيزها على مستوى العالم.
- العمل على تطوير وتوافق الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية.

ثانياً: تشكيل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية

تم تشكيل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 24 أذار 2000، لتحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية التي انتهت في مارس 2001. وأصبحت أهداف مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية كالأتي: (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: ن2)

- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية، من أجل المصلحة العامة، ذات جودة عالية وقابلة للفهم والإنفاذ عمليا، تتطلب وجود معلومات ذات جودة عالية وشفافة ومقارنة البيانات المالية والإبلاغات المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الأخريين في صنع القرارات الاقتصادية.
- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.
- من اجل تحويل معايير المحاسبة الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى حلول ذات جودة عالية.

تتكون مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية من تسعة عشر أمينا، تشمل مهمتهم الأتي (شريدور وآخرون، 2006: 122):

1- تعين أعضاء المجلس بمن فيهم أولئك الذين يعملون بالارتباط مع واضعي المعايير المحليين، ووضع عقود الخدمة ومعايير الأداء.
2- تعين لجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير.
3- المراجعة السنوية لإستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومدى فعاليته.
4- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- مراجعة القضايا الإستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة.

6- وضع وتعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس، ولجنة التفسيرات القائمة، والمجلس الاستشاري للمعايير.

7- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب ،بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير ،ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

وقد ضمت اللجنة التأسيسية في هيكليتها الجديدة ما يلي: (International Accounting Standards Committee Foundation ,2009):

1- **أمناء IASCF** : وهم عبارة عن 22 شخصا ممثلون عن عدة جهات مهنية عالمية:

- ستة من أسيا (دول الباسفيك).
- ستة من أوروبا.
- ستة من أمريكا الشمالية.
- أربعة من بيئات أخرى تحقق التوازن الجغرافي.

مهمتهم الأساسية تعين أعضاء المجلس IASB، كما يقومون بتعيين كل من أعضاء لجنة التفسيرات للإبلاغ المالي العالمي، وأعضاء المجلس الاستشاري. كما يقوم الأمناء بمراقبة فعالية مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويقومون بجمع الأموال لصالح اللجنة، ويعتمدون ميزانيتها.

2- **مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB**: ويتألف من 14 فردا بحيث يكون 12 منهم متفرغين و 2 آخرين غير متفرغين، يتم تعينهم من قبل مجلس الأمناء ،والمؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية ،ويجب أن يتأكد الأمناء بان المجلس لا تسيطر عليه أي مصالح إقليمية أو تنظيمية محددة ولديهم الاستقلالية التامة في عملهم. والمجلس سؤول مسؤولية تامة عن إصدار معايير الإبلاغ المالي والتعديلات التي ستتم عليها وعلى معايير المحاسبة الدولية السابقة، وإقرارها.

تم إقرار هيكلية جديدة في فبراير 2009 حيث سيكون شكل المجلس قبل يوليو 2012 كالأتي:

- 4 من أسيا (دول الباسفيك)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 4 من أوروبا
- 4 من أمريكا الشمالية
- 1 من أفريقيا
- 2 من أي بيئات أخرى تحقق التوازن الجغرافي

وعلية سيكون عدد أعضاء المجلس 16 عضو بدلا من 14 عضو.

وجدول رقم (2.3) يبين التسلسل التاريخ لعدد أعضاء المجلس وعدد الأصوات المطلوبة لإقرار المعايير.

جدول رقم (2.3)

عدد أعضاء المجلس والأصوات المطلوب لإقرار المعايير IASs

التاريخ	عدد أعضاء المجلس	عدد الأصوات المطلوبة لإقرار المعيار
يونيو 1973-يونيو 1978	9	7
يوليو 1978-ديسمبر 1982	11	9
يناير 1983-ديسمبر 1983	12	9
يناير 1984-ديسمبر 1985	13	10
يناير 1986-يونيو 1995	14	11
يوليو 1995-ديسمبر 1995	15	12
يناير 1996-مارس 2001	16	12
ابريل 2001-يونيو 2005	14	8
يوليو 2005-	14	9

(المصدر: www.iasplus.com/restruct/iaschistory.htm)

3- **المجلس الاستشاري للمعايير Standards Advisory Council (SAC)**:

يتكون المجلس من عدد كبير غير محدد من الأعضاء، يمثلون توزيعا جغرافيا متباينا، وهم من أصحاب خلفيات عملية مهنية، ومستخدمون للتقارير المالية، ومحللون وأكاديميون ومدققون، ومن الأعضاء أيضا المنظمات الحكومية والمهنية المختلفة. ويهدف المجلس إلى تقديم النصح والمشورة لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية والأمناء فيما يتعلق بأولوية عملها، وتقديم النصح والمشورة للأجندة الموضوعة والبرامج المتبعة من قبل IASB ، كما يقوم بإعلام مجلس المعايير حول مضامين المعايير المقترحة وأثارها، بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، كما أن علية الدعم الإعلامي والتطبيقي للمعايير التي يتم إصدارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- **مجلس تفسيرات معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRIC)**:

ويضم المجلس حاليا 14 عضو مهمتهم تفسير تطبيق المعايير الدولية الصادرة من المجلس، وتقديم المشورة في الوقت المناسب في المواضيع المتعلقة بالمعايير، ونشر مسودات التفسيرات لجمع الملاحظات العامة حولها، واخذ الملاحظات بعين الاعتبار قبل إعداد التفسير بشكله النهائي، وتقديم التقارير إلى المجلس وحصول موافقة المجلس على التفسيرات.

5- **العاملون**: طاقم من الموظفين يقومون بتقديم الدعم الفني والتقني والإداري للجنة وتشكيلاتها، منهم الناشرون والمعلمون والمشغلون.

من الجدير بالذكر أن العديد من المنظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، واهم هذه المنظمات: (القاضي وحمدان،2008: 106-112)

1- **لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)**:

تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هيئة مستقلة ولا تخضع لسلطة أي حكومة منظمة مهنية معينة . تكونت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في 1973 بعضوية هيئات محاسبية مهنية في عشر دول هي ،استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والمكسيك وهولندا واليابان والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. (أبو زيد، 2005: 280)

وقد انضم إلى هذه المنظمة بعد تأسيسها عدد كبير من المنظمات المهنية حيث بلغ عدد المنظمات المحاسبية الأعضاء أكثر من 101 منظمة محاسبية من أكثر من 77 دولة، ويجب على كل عضو جديد للمنظمة أن يتعهد باستخدام أفضل المحاولات في التأكيد من أن يتم تبني وإتباع المعايير المحاسبية الدولية بدولته. (أبو زيد، 2005: 280)

2- **الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)**

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، يضم في عضويته 155 عضوا ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليونيين ونصف مليون محاسب.

يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها. ومن أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها:(أبو زيد،2005: 282)

1- اقتراح وتطوير معايير وأدلة المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني.

2- تقييم وتطوير أساليب المحاسبة الإدارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تشجيع وتقوية العلاقات مع مختلف الفئات التي تستخدم القوائم المالية.
4- التعاون مع الهيئات المناظرة "الإقليمية" والمساعدة في نشر مثل هذه الهيئات.
5- إصدار الدوريات كوسيلة لتبادل الآراء والأفكار بين المهتمين بالمهنة.
6- التنظيم والإشراف على الاجتماعات الدورية لأعضاء الاتحاد.
7- تنظيم عملية تبادل المعلومات في مجال تقنية وتطوير المعلومات.
8- تشجيع الراغبين في الدخول إلى الاتحاد والمشاركة في نشاطاته والتعريف بة.
ومن الجدير بالذكر أن معظم أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ينتمون للاتحاد.

3- لجنة ممارسة المراجعة الدولية(IAPC)

وهي لجنة لديها صلاحيات إصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها. وتضم اللجنة في عضويتها منذ سنة 1994 أعضاء من 13 دولة وهي: استراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تقييم الاستثمارات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المبحث الأول: الأدوات المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المبحث الثاني: الطرق المتبعة بتقييم الاستثمارات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجات المتعاملين بها من خلال عمليات التبادل التي تتم على هذه الأدوات ،حيث تباع هذه الأدوات وتشترى من قبل العديد من الناس والمؤسسات، لذلك يمكن اعتبارها سلعا شانها في ذلك شان أي سلعة أخرى، إلا أن لها خصوصية باعتبارها أداة استثمارية.

ويرجع التوسع في التعامل بهذه الأدوات إلى ظهور الثورة الصناعية واختلاف الوجه الاقتصادي للعالم، كما ظهرت أيضا الاستثمارات الكبيرة والتي أصبحت تفوق المقدرة الفردية الأمر الذي أدى إلى ظهور الشركات المساهمة والتي تقوم على أساس مشاركة المساهمين في ملكية المشاريع، وهذا الوضع خلق فرص مناسبة لتوظيف الأموال، وكذلك أعطى فرصة للشركات والحكومات في الحصول على التمويل اللازم من خلال طرح الأسهم والسندات(كريم، 2004: 1).

إن استخدام الأدوات المالية بمختلف أنواعها من قبل الشركات شكل (ولا يزال) تحدياً كبيراً أمام المحاسبين وواضعي المعايير المحاسبية على حد سواء حول كيفية المحاسبة عن هذه الأدوات في التقارير المالية، وخصوصاً في مواضيع الاعتراف، والقياس، والإفصاح، لصعوبة وتعقد هذه القضايا.

ونتيجة لتوجه معايير المحاسبة في الآونة الأخيرة نحو القيمة العادلة ومن إحدى هذه المعايير المعيار رقم 39 الخاص بالاعتراف والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية ، كان لا بد من دراسة ما إذا كانت الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية قد قامت بتطبيق هذا المعيار أم لا ، وان كانت قد طبقت المعيار هل التزمت بتطبيقه بشكل سليم.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول دراسة أهم الأدوات المالية من حيث التعرف على أنواعها واهم ما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة ، أما المبحث الثاني فيهدف لدراسة موضوع معالجة معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للاستثمارات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الأدوات المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

تمهيد

ظهرت الحاجة للأدوات المالية الأساسية بشكل رئيسي من الحاجة لرؤوس الأموال والتمويل من قبل الشركات سواء أكانت حاجة قصيرة الأجل كحاجتها للسيولة، أو كانت طويلة الأجل كحاجتها لشراء أصل مادي. وفي المقابل وجدت جهات مالية، وحكومية، وفردية، مستعدة لتغطية هذه الحاجات. من هنا وجدت الأسواق المالية، والتي توفر الأدوات المالية قصيرة الأجل كشهادات الإيداع، والودائع لأجل، والقبولات المصرفية، كما وجدت الأسواق الرأسمالية والتي توفر الأدوات المالية طويلة الأجل كالأسهم، والسندات طويلة الأجل (الميداني، 1989: 42).

ونتيجة للتطورات الاقتصادية ظهرت الحاجة لاستحداث أدوات مالية مشتقة مبتكرة تعتمد على أدوات مالية مشتقة أخرى، أو سلع أو مؤشرات حيث تقوم الشركات بإدارتها من خلال أقسام مختصة بهذا المجال تعرف بأقسام إدارة المخاطر.

ويتناول هذا المبحث الأدوات المالية وأنواعها من أدوات مالية ذات حق ملكية ، وأدوات دين ومشتقات مالية ، وكذلك التعرف عن مفهوم وأهداف ومحددات والطرق المستخدمة للقيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أدوات الملكية

وتتمثل هذه الأدوات في الأسهم العادية، والأسهم الممتازة وهي كالتالي:

الأسهم العادية

تعتبر الأسهم العادية هي النوع الأكثر والأوسع استخداما من قبل الشركات في حصولها على الموارد التمويلية، وبالذات لتكوين رأس المال عند تأسيس الشركات هذه، ولا يمكن تصور إنشاء شركة مساهمة بدون أن تقوم بإصدار أسهم عادية (خلف، 2006: 200).

يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية . وتتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية (القيمة التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، ولكن تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة) مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. وأما القيمة السوقية، فتتمثل في القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، وهذه القيمة قد تكون اكبر أو اقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية (هاشم، 2002: 144).

خصائص الأسهم العادية (التميمي، وسلام، 2004: 31):

1- السهم أداة حق ملكية: وهو حصة من رأس مال شركة مساهمة ولا يمكن أن يكون حق مديونية.
2- ليس له تاريخ استحقاق: كونه يمثل حق ملكية حقيقية لمنشآت قائمة على أساس مبدأ الاستمرارية.
3- عدم ثبات العائد وتذبذبه ما بين ربح أو خسارة وذلك تبعا للظروف الاقتصادية المحيطة بالمنشاة.
4- ارتباط العائد بالحالة الاقتصادية ارتباطا ايجابيا، فهو يحمي الأموال في حالات التضخم، وحالات الرواج، أي أنة استثمار جيد في جميع الحالات.
5- يعطي نوعين من العائد:
   - عائد رأس مالي عند بيع السهم.
   - عائد جاري: نصيب السهم من الأرباح الموزعة
6- له حق الإدارة: التصويت في الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مزايا الاستثمار بالأسهم العادية للمستثمر

يحقق الاستثمار بالأسهم العادية عدة مزايا للمستثمر، وتتمثل فيما يلي (خلف، 2006: 202)

1- أنها توفر للمستثمر الحق في الاشتراك في إدارة الشركة، حيث تمنح لحامل السهم بحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة المساهمة العادية والغير العادية، وكذلك له الحق بموجبها للتصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

2- الحق لملك السهم العادي في الشركات المساهمة في الحصول على حصة من الأرباح التي تحققها الشركة، وتقرر توزيعها، وبقدر يتناسب مع حصته في أسهم الشركة.

3- يتمتع أصحاب الأسهم العادية بحق الأولوية على غيرهم في شراء الأسهم الجديدة التي تقرر الشركة إصدارها في الغالب.

4- الحق في الحصول على حصة من موجودات الشركة، وعلى قدر المساواة مع المساهمين الآخرين.

5- الحق في مراقبة عمل الشركة ومتابعة هذا العمل وفق آليات وصيغ تنظم هذا الحق كما ينص علية النظام الداخلي للشركة، واللوائح والتشريعات والنظم ذات العلاقة بعمل الشركات المساهمة، وحق العضو في التعرف على نشاطات الشركة والنتائج التي تحققها والأوضاع والظروف التي ترافق عملها.

عيوب الاستثمار في الأسهم العادية

للأسهم العادية عيوب ومن أهمها أنة في حال إفلاس الشركة أو تصفيتها، فليس هناك ما يضمن أن يسترد حامل السهم القيمة التي سبق أن دفعا عند شراء السهم، وربما لا يسترد شيئا منها على الإطلاق. وكذلك ليس لحامل السهم المطالبة بنصيبه من الأرباح طالما لم تقرر الإدارة توزيعها (هاني، 2002: 145).

الاتجاهات الجديدة في الأسهم العادية

ظهرت إلى جانب الأسهم العادية التقليدية في السنوات الأخيرة الماضية أنواع جديدة من الأسهم وهي كالأتي (التميمي وسلام، 2004: 43-44):

1- الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية: يخول لحاملة امتلاك قسم معين من أقسام الشركة ولحامل هذا السهم المشاركة في أرباح القسم وتحمل خسائره، دون النظر للمركز المالي لبقية الأقسام في الشركة ونجاح القسم يؤدي إلى ارتفاع قيمة السهم ونصيبه من الأرباح الموزعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصومة من الربح الخاضع للضريبة: وتخصص للعاملين في الشركة مما يجعلها تشبه الرواتب التي يتقاضها العاملون لأنها تختص بعنصر العمل، ويستقطع من الربح قبل الضريبة، أي أنها تمثل عبئا على إيرادات الشركة ويخفض وعاء الضريبة ومما يخفض مخصص الضريبة.

3- الأسهم العادية المضمونة: وإصدارها يكون مضمون بقيمة معينة، وتباع بعلاوة كتامين، وللمستثمر الحق في الشراء بعلاوة إذا رغب بالضمان بان لا يقل قيمة السهم عن قيمة معينة أو بدون علاوة إذا لم يرغب بالضمان، وتمتاز بالتعويض عن نقص المعلومات، لضمان عدم البيع بأقل من القيمة الحقيقية ولدعم ثقة المستثمر للاحتفاظ بالسهم وعدم بيعة.

2- الأسهم الممتازة

هي أسهم تعرف بمستند له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، تماماً مثل الأسهم العادية غير أن تلك الأسهم يكون لحاملها أولويات معينة على الأسهم العادية وغالبا ما تدور هذه الأولويات في الحصول على الكوبون وفي الحصول على نصيب السهم من ناتج التصفية (الدهراوي و هلال ، 2003: 40-44).

أنواع الأسهم الممتازة (الدهراوي وهلال، 2003: 40-44):

1. **الأسهم الممتازة غير مجمعة وغير مشتركة بالإرباح**: وهي تلك الأسهم التي لا يكون لحاملها الحق في المطالبة بالأرباح التي لم يعلن عنها أو لم توزع في السنوات السابقة.
2. **الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشتركة بالأرباح**: وهي تلك الأسهم التي لا يسقط حق حاملها في الكوبونات التي لم يعلن عنها في السنوات السابقة.
3. **الأسهم الممتازة المشاركة وغير مجمعة الأرباح**: وهي تلك الأسهم التي يكون فيها الحق لحامل السهم في مشاركة حملة الأسهم العادية في أي كوبونات تدفع بعد أن يتحصل حامل السهم العادي على كوبون يساوي المعدل المرجح للسهم الممتاز.
4. **الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المجمعة ومشتركة في الأرباح**: وهي التي لها الحق في الحصول على الأرباح عند الإعلان عن توزيعها بشكل متراكم، في وقت لم تحصل فيه هذه الأسهم على توزيعها في سنوات سابقة هذا بالإضافة إلى حقهم في مشاركة حملة الأسهم العادية في أي كوبون إضافي أو أرباح متبقية بعد إجراء توزيع كوبون لحملة الأسهم العادية بمعدل مرجح لتوزيع السهم الممتاز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. **الأسهم الممتازة القابلة للتحويل**: وهذه الأسهم تسمح لحاملها في تحويلها إلى عدد معين من الأسهم العادية أو إلى سندات.

المزايا التي تحققها الأسهم الممتازة للمستثمر

تتمثل المزايا التي تحققها الأسهم الممتازة للمستثمرين والتي يمكن أن تتمثل في التالي (خلف، 2006: 226-227):

1- أنها تكون مناسبة لبعض فئات المستثمرين الذين يرغبون بدرجة مخاطرة أقل مقارنة بالاستثمار في الأسهم العادية لأنهم، يحصلون على نسب محددة من الأرباح، وقبل القيام بأية توزيعات للأرباح على الأسهم العادية، وكذلك لأنهم يحصلون على مقابل لهذه الأسهم في حال تصفية الشركة قبل الأسهم العادية.

2- أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية توفر إمكانية الاختيار بين الاحتفاظ بالأسهم الممتازة هذه أو تحويلها إلى أسهم عادية، ففي هذه الحالة تحقق الأسهم الممتازة عائداً يفوق ما تحققه الأسهم العادية فأنهم يحتفظون بالأسهم الممتازة هذه ولا يقومون بتحويلها إلى أسهم عادية، في حين أنهم يقومون بتحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية عندما يكون عائد الأسهم العادية أعلى من عائد الأسهم الممتازة.

3- توفر الأسهم الممتازة المتجمعة للأرباح إمكانية حصول حملة الأسهم هذه على الأرباح في حال تحقيق الشركة للأرباح للسنوات التي لا يتقرر توزيعها، وذلك عندما يتقرر توزيع أرباح في السنوات اللاحقة.

4- تحقق الأسهم المشاركة في الأرباح إمكانية حصولها على أرباح إضافية إلى نسبة الأرباح المحددة لها، من خلال مشاركتها في الأرباح المتبقية بعد أخذها الأرباح المحددة هذه.

عيوب الأسهم الممتازة

توجد للأسهم الممتازة العديد من العيوب ومنها (خلف، 2006: 230-231):

1- تتضمن درجة مخاطرة اكبر من السندات وهذه المخاطرة ترتبط بعدم الحصول على عائد للأسهم الممتازة في حال عدم تحقيق الشركة أرباح.

2- عدم تسديد قيمتها عند التصفية في حال عدم قدرة الشركة على ذلك، وبالذات عندما تعجز أصولها عن تسديد التزامات الشركة.

3- لا يحق لحملة الأسهم الممتازة الاشتراك في إدارة الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-أن الأسهم الممتازة لا تسهم في تخفيض العبء الضريبي على الشركة بسبب أن الضريبة تفرض على الشركات قبل حصول حملة الأسهم الممتازة على العائد أي قبل توزيع الأرباح.

ثانياً: أدوات الديـــن

السندات

تعتبر السندات الورقة الأساسية التي يتعامل بها في الأسواق المالية، وتعتبر مصـــدر أساســـي للتمويل للعديد من الجهات سواء كانت شركات أو مؤسسات وحتى حكومات، ويعرف السند على انه مستند مديونية قابل للتداول ولأجل محدد وبفائدة محددة، وبهذا فان مالك السند يعتبر دائنـــا للجهـــة المصدرة، أي له الحق في الحصول على قيمة السند الاسمية في وقت استحقاقه، وكذلك له الحق في الحصول على فائدة محددة وبصورة دورية (خلف، 2006: 244).

اتجاهات جديدة حول السندات:

استحدث في العشرين سنة الأخيرة أنواع جديدة من السندات، لها سمات تختلف عـــن الســـندات التقليدية بصورة وأخرى ومنها (هندي، 2003: 37-38):

1. **سندات لا تحمل معدل كوبون**: هذه السندات تباع بخصم على قيمته الاســـمية علـــى أن يســـترد المستثمر قيمته الاسمية عند تاريخ الاستحقاق.
2. **سندات ذات معدل فائدة متحرك**: هو نوع من السندات مستحدث لمواجهة التضخم وعادة يحـــدد سعر فائدة مبدئي لهذه السندات ويعاد النظر كل ستة أشهر فهدف تعديله ليتلاءم مـــع معـــدلات الفائدة السائدة في السوق.
3. **السندات ذات الدخل**: لا يجوز لحملة هذه السندات المطالبة بالفوائد في السنوات التي لـــم تحقـــق المنشأة فيها أرباحاً.
4. **السندات الرديئة**: استحدثت لتمويل امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لحصة كبيرة في رأس المال الخاص بالمنشأة التي يديرونها وذلك بإصدار قروض تستخدم حصيلته لشراء جانباً كبيـــراً مـــن أسهمها المتداولة في السوق وعادة ما يترتب على ذلك زيادة كبيرة في نسبة الأموال المقترضـــة إلى الأموال المملوكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشتمل السندات التي تصدرها الشركات على ما يلي (عوض، 1988: 291):

1- قيمة اسمية: وهي القيمة المدونة في السند، وهي تمثل كمية النقود التي تقترضها الشركة وتعد بدفعها عند تاريخ استحقاق معين في المستقبل.

2- تاريخ استحقاق: لكل سند تاريخ استحقاق محدد في المستقبل، وعند هذا التاريخ يجب على الشركة أن تدفع القيمة المبرمة بالعقد (عادة القيمة الاسمية).

3- سعر الفائدة: على الشركة المصدرة للسند أن تدفع مبلغاً محدداً من الفائدة على السند، يساوي قيمة الدفعات السنوية على القيمة الاسمية للسند.

4- حق الاستدعاء: حيث تقوم الشركة بوضع شرط في عقد السند يعطي الشركة حق استدعاء السند قبل تاريخ الاستحقاق، وفي أي وقت شاءت.

المزايا التي يمكن أن يحققها السند للمستثمر

السند يمكن أن يحقق للمستثمر العديد من المزايا للمستثمرين فيه، ومنها (خلف، 2006: 245):

1- الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، وقبل دفع التزامات الشركة تجاه مالكيها.

2- الحصول على فائدة دورية بمعدل محدد مقدما، وقبل تحقيق الشركة للأرباح، أي بمعزل عن نتائج عمل الشركة سواء كان ربح أو خسارة.

المشتقات المالية

هي أدوات مالية يتم اشتقاقها من أدوات مالية أخرى ويعتمد أدائها على كيفية أداء الأدوات المالية المرتبطة بها، وفلسفة عملها متعلقة بإدارة وتحويل المخاطر المالية.

تدخل الشركات في الأسواق المشتقة (Chance, 2001: 7-3):

1- للتجارة: بغرض الحصول على بضائع معينة لتحقيق الأرباح وعادة تكون مراكزها مراكز طويلة.

2- للتحوط: وتلجأ الشركات إلى السوق بغرض إجراء عمليات شراء أو بيع، تحوطاً لمراكز مالية متخذة سابقاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغم أن التعامل في المشتقات كان مركزاً في دول معينة، إلا أنها نمت بشكل متسارع خلال العقدين الماضيين وباتت تستخدم في معظم دول العالم. وهي تستخدم الآن من قبل الشركات، والمؤسسات المالية، والمستثمرين المتمرسين، وآخرين. ويتم تداول أنواع معينة منها في أسواق عامة ذات كفاءة كأسواق الأسهم. وتتكون المشتقات من كل من: الخيارات، والمستقبليات، والمبادلات، والآجلة، وأخرى خليط منها تسمى الأدوات المالية الهجين.

عقود الخيارات

عقد بين طرفين – بائع ومشتري – والتي تعطي الحق للبائع (ليس فرضاً) ببيع شيئاً أو شراءه في تاريخ لاحق وبسعر يتفق عليه الطرفان بتاريخ العقد. ويدفع البائع للمشتري مبلغاً من المال يسمى علاوة، ويكون هذا العقد حاجزاً للتنفيذ عندما يرغب البائع بذلك. وهناك نوعين من الخيارات أحدهما يسمى خيار بيع Put وهو خيار ببيع شيئاً لمشتري الخيار، والنوع الآخر يسمى خيار شراء Call وهو خيار بشراء شيئا من مشتري الخيار. وللخيارات أسواق خاصة منظمة بها يتم فيها تداول هذه الأدوات ولكن هذا لا يمنع من إبرام مثل هذه العقود خارج السوق. وظهرت سوق الخيارات سنة 1973 لأول مرة، وأنواع عقود الخيار كثيرة ومتنوعة، ويمكن إبرامها على الأصول المالية المختلفة، مثل الأسهم ، والسندات، وعقود المستقبليات، والمعادن، والعملات الأجنبية.

العقود الآجلة

وهي عقود بين طرفين – بائع ومشتري – لشراء أو بيع شيئاً ما في المستقبل، بسعر يتم الاتفاق عليه في الوقت الحاضر. وهنا تنفيذ العقد ملزم للطرفين بكل الأحوال ويجب التنفيذ في اليوم المحدد. ويوجد أسواق لهذه العقود لكنها غير منظمة كأسواق الخيارات، أي لا يوجد لها مكان محدد.

العقود المستقبلية

وهي عبارة عن عقود معيارية ملزمة (إجبارية) يتم فيها اتفاق بين طرفين، بائع ومشتري، لبيع أو شراء ما في المستقبل، وفي وقت محدد. يتم تداول هذه العقود في أسواق منظمة خاصة بها هي أسواق المستقبليات. ومسئولية هذه الأسواق هي إجراء التسويات على عقود المستقبليات بشكل يومي. وتتميز العقود المستقبلية بأنها على وحدات متشابهة، في قيمتها، ومواصفات سلعها، والأصول المالية المتاجر بها، لكن الأسعار تختلف وتتغير باستمرار. ومن الجدير ذكره أن هناك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوعا مختلطاً من العقد المستقبلي، وعقد الخيار يسمى خياراً على المستقبليات Optio on Future وهو يعطي البائع حق الشراء أو البيع لعقد مستقبلي في وقت لاحق على سعر متفق عليه الآن. وهذه العقود يتم التداول بها في سوق المستقبليات.

عقود المبادلات

هي عقود يتفق بموجبها طرفان على تغيير التدفق النقدي ليهم. فمثلاً قد يستلم احدهم حالياً نقد من استثمار معين ولكنه يفضل نوع آخر من الاستثمار لديه تدفق نقدي بشكل مختلف، فيقوم بعمل إتفاق مع آخر لديه نفس الرغبة ولكن يحمل الاستثمار المعاكس للذي يحمله الطرف الآخر فيدخلا في عقد المبادلة. وعقود المبادلات ليس لها سوق منظم. وهناك أنواع من عقود المبادلة، مثل مبادلات حق الملكية Equity Swaps ومبادلات البضاعة Commodity Swaps والمبادلات الائتمانية Credit Swaps ومبادلات العملة ومبادلات أسعار الفائدة. وهذه الأخيرة تشمل على مبادلات المطلوبات المرتبطة بعملة أو سعر الفائدة وعلى مبادلات الموجودات المرتبطة بعملة أو سعر فائدة.

تعريف القيمة العادلة

من أهم التعريفات للقيمة العادلة ما يلي:

هي المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين الطرفين على إطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح (السعافين، 2005: 13). وهي المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشتري به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على أن لا تكون حالة تصفية (دهمش، 2004: 8).

أهداف القيمة العادلة

إن للاستخدام القيمة العادلة أهداف جديدة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبني على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطر للبيع (السعافين، 2005 : 13).

تقيس المنشأة أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العلميات الداخلية (دهمش، 2004 : 10):

1- من أجل عمل قرارات استثمارية وتجارية.

2- إدارة وقياس المخاطر.

3- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

4- حساب التعويضات.

محددات القياس بالقيمة العادلة:

تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس بشكل موثوق به كما يلي (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 50):

أ- إذا كان التغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً لتلك الأداة.

ب- التقييم له احتمالات مختلفة التقديرات لكن ضمن النطاق بشكل معقول .

والحالات التي تكون فيها القيمة العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق به ما يلي (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 50):

أ- الأداة المالية التي يوجد لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة.

ب- أداة الدين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول.

ج- أداة مالية لها نموذج تقييم قياس والتي يمكن بشكل موثوق به قياس من خلال البيانات لذلك النموذج لأن البيانات تأتي من أسواق نشطة .

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها وصفات السوق النشط هي (السعافين، 2005 : 13):

1- عادة يكون بائع ومشترى في أي لحظة.

2- الأسعار معلنة ومتوفرة للعامة.

3- البنود التي يتم تداولها في هذا السوق تكون متجانسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة:

يمثل أسلوب القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة – رغم أنها تختلف في طرق الاحتساب إلا أنها تتقارب بالنتائج . وإن أهم المفاهيم ما يلي:

1- **تكلفة الاستبدال**: تتمثل بذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المنشأة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر للمنشأة من نقدية (أو ما يعادلها) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما، تستخدمه تكلفة الحصول على أصل مشابه- سواء كان جديداً أو قديماً أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة (دهمش، 2004: 10).

كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها تلك التي يتم احتسابها عادة من تكلفة الامتلاك الحالية لأصل مشابه كان جديداً أو مستعملاً أو له طاقة إنتاجية أو إمكانية خدمة معادلة (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: ت30).

2- **القيمة السوقية الجارية**: تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادلها من النقد العادل: استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحول بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة ، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، ويفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة، وعلى الوضع المالي أن يوفر للمستثمرين رؤية جيدة تساعدهم على الاستفادة من البيانات المالية ، عندما يوضح الإفصاح كيفية التوصل إلى القيمة العادلة سواء باقتباس الأسعار من الدليل التجاري للموجودات المتشابه أو المقارنة مع أسعار أدوات مشابه معروضة للبيع، أو ما تنشره الأسواق الثانوية عن أسعار الاستثمارات والأدوات المالية المختلفة (دهمش، 2004 : 10).

ويسمى أيضاً بالقيمة الخارجة أو سعر البيع حيث يتطلب هذا الأسلوب المقدرة على تقدير قيمة التخلص من الأصل، حيث تقيم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها فيما إذا اختارت المنشأة التخلص منها، مع افتراض بيعها في ظروف عادية ليس تصفيه (القشي، 2004: 81).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين بأنها مبلغ من النقد أو النقد المعادل الذي يجب دفعه إذا تم حالياً امتلاك أصل بنفس المبلغ أو ما يعادله أو هو المبلغ النقدي أو ما يعادله لتسوية التزام (مطلوب) جاري أما بالنسبة لأسلوب التكلفة الجارية فإنها بشكل عام الطرق التي تستخدم تكلفة الاستبدال كأساس رئيسي للقياس، على أنه إذا كانت تكلفة الاستبدال أعلى من كل من صافي القيمة الممكن تحقيقها والقيمة الحالية يستخدم صافي القيمة الممكنة تحقيقها أو القيمة الحالية أيهما أعلى كأساس للقياس (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: ت27).

3- **صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق**: تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، وتمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي (دهمش، 2004: 11).

كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: سعر البيع المقدر أثناء سير العمل – (التكاليف المقدرة للانجاز + التكاليف المقدرة لانجاز البيع).

4- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة**: وتقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل ، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة المخاطر ، اللازمة للبنود التي يتم قياسها. وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية المتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة الموجودات مخصومة بشكل مناسب إلا أنه قد يصعب عملياً تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وذلك يصعب عملياً تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وبذلك فقد يصعب تجميع كامل التدفقات من أجل التوصل إلى القيمة الحالية للمنشأة (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: ت29).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تقييم الاستثمارات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

تمهيد:

هناك عوامل إستراتيجية كثيرة تدفع المديرين للاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، فالشركة التي لديها فائض نقدي تريد كسب عائد على أموالها المعطلة، حيث تستطيع أن تستثمر هذه الأموال في الأوراق المالية الخاصة بشركات أخرى سواء طويلة أو قصيرة الأجل (حمـــاد، 2006: 3).

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشـــك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملـــك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن القيمـــة المالية.من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الاقتصـــادية تتســـم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم.وتتغير القوة الشرائية لوحـــدة النقـــد بتغيـــر هـــذه الظروف في حالاته المختلفة، ومن ذلك تم التوجه للقيمة العادلة (القشي، 2007: 3)

ويتناول هذا المبحث مقدمة عن المعيار، ومفهوم المعيار، ونطاق المعيار، والتعـــديلات التـــي حدثت على المعيار، وأهم المصطلحات الواردة بالمعيار، والتصنيفات الرئيسة للاستثمارات الـــواردة في المعيار والتحويلات بين الاستثمارات في ضوء المعيار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة عن معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (39) مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية وقياسها والإفصاح عنها، وهذا المعيار يكمل كذلك أحكام الإفصاح في معيار المحاسبة الدولي رقم (32) والمتعلق كذلك بالأدوات المالية الإفصاح والعرض (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 2).

وبسبب التوسع في استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية، ورفع التقارير عنها حل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) محل معيار محاسبة دولي رقم(25) للأسباب التالية (حماد، 2006: 455):

1- كبر عدد البدائل المحاسبية المسموح بها لمعالجة مواقف متطابقة، ووجود هذا التنوع الكبير في عدد البدائل المحاسبية المقبولة لمواجهة نفس الموقف، يؤدي إلى نتائج مختلفة بدرجة كبيرة، وهو ما يضع صعوبات جمة أمام المقارنات بين الشركات المختلفة.

2- اعتماد المحاسبة على التصنيف الذي تضعه الإدارة للاستثمارات المالية وهل هي متداولة أو غير متداولة. حيث يتيح هذا الأمر الفرصة بل حتى التلاعب في النتائج المحاسبية عن طريق إعلان النوايا بخصوص استثمارات معينة، مما يمكن أن يؤثر سلبا على جودة وموثوقية عملية إعداد التقارير المالية. ويقضي المعيار رقم (39) على نقطتي الضعف السابقتين.

3- زيادة الاعتماد على استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية، وهو الأمر الذي يسهم إلى حد كبير في زيادة الثقة والاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

4- استحدث المعيار رقم (39) معالجات محاسبية حاسمة لإثبات الأدوات المالية في الدفاتر وكيفية قياسها والإفصاح عنها.

الهدف من المعيار

يهدف المعيار 39 إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود الإيجار(السعافيين، 2005: 4).

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمشاريع الأعمال وقياسها والإفصاح عنها (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يهدف المعيار على المدى الطويل إلى قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بكافة التغيرات العادلة في قائمة الدخل (السعافين، 2004: 5).

نطاق المعيار

يجب أن تطبق كافة المشاريع هذا المعيار على جميع الأدوات المالية فيما عدا (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 11-13):

1- تلك الحصص في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع التي تتم محاسبتها بموجب معيار المحاسبة الدولي 27 وفي الشركات الزميلة معيار 28 وتقديم التقارير المالية حول الحصص في المشاريع المشتركة معيار 31، إن المشروع الذي يطبق هذا المعيار
في بياناته الختامية الموحدة لاحتساب مصالحة في المنشآت التابعة والخلفية أو في المشاريع المشتركة التي :

أ- تمت حيازتها وتم الاحتفاظ بها حصراً بنيه التخلص منها في المستقبل القريب.

ب-أو التي تعمل تحت ظروف قاسية جداً تقلل من عائداتها للمشروع التابع له وفي هذه الحالات فإن مستلزمات الإفصاح في معيار المحاسبة 27، 28، 31 تنطبق أيضاً إلى تلك المتضمنة في هذا المعيار.

2- الحقوق والالتزامات بموجب عقد الإيجار التي ينطبق عليها معيار 17.

3- موجودات ومطلوبات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار 19.

4- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين معيار 32 إلا أن هذا المعيار ينطبق على المشتقات المدمجة في عقود التأمين.

5- أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المشروع المقدم للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق للمساهمين للمنشأة المقدمة للتقارير.

6- عقود الضمانات المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي تنص على إجراء دفعات إذا لم يقر المدين بالدفع عند تاريخ الاستحقاق معيار 37. تخضع عقود التأمين لهذا المعيار إذا نصت على وجوب إجراء دفعات استجابة للتغيرات في سعر فائدة محدد وسعر الورقة المالية وسعر السلعة وتقييم الائتمان وسعر الصرف الأجنبي ومؤشر الأسعار أو المتغيرات الأخرى كذلك يتطلب هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعيار الاعتراف بالضمانات المالية التي تم تحملها أو الاحتفاظ بهـا نتيجـة لمعـايير إلغـاء الاعتراف.

عقود العوض المحتمل في عملية ضير الأعمال معيار 22 وتتضمن:

أ- العقود التي تطلب دفعه بناء على المتغيرات الجوية أو الجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية.

ب- العقود التي تتطلب الدفع بناء على المتغيرات الجوية والطبيعية الأخرى تستخدم بشكل عـام كبوالص التأمين وفي هذه الحالات تكون الدفعة التي تمت بناء علـى مبلـغ مـن الخسـارة للمشروع ويستثنى الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين.

7- يقوم المشروع أحياناً بإجراء ما يراه أنه استثمار استراتيجي في الأوراق المالية وحقوق الملكيـة الصادرة من مشروع أخر وذلك بهدف إقامة علاقة تشغيلية طويلة الأجل أو المحافظة عليها.

8- ينطبق هذا المعيار على الموجودات والمطلوبات المالية لشركة التـأمين عـدا عـن الحقـوق والالتزامات الناشئة بموجب عقود التأمين التي هي مستثناه.

9- يطبق على العقود المبينة على السلع التي تعطي أياً من الطرفين الحق في التسوية إمـا نقـداً أو من خلال أداة مالية أخرى باستثناء عقود السلع التي :

أ- تم الدخول بها وتستثمر في تلبية متطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقع.

ب- قصد بها لذلك الغرض عند إنشائها.

ج- يتوقع تسويتها خلال التسليم.

10- إذا اتبع هذا المشروع عقود معادلة تحقق التسوية بفاعلية على أساس الصافي فإن هذه العقـود لا يتم الدخول بها لتلبية متطلبات المشروع الخاصة بالشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقع.

المصطلحات ذات العلاقة بالمعيار

1- **الأداة الماليـة**: أي عقد يزيد من الأصول المالية، أو من الالتزامات المالية لشركة ما أو أداه ملكية شركة أخرى (علي وسالم، 2005: 330).

2- **الأصول المالية :** هي أي أصل يكون (حماد، 2002: 535-536):

- إما في صورة نقدية.
- حق تعاقدي:

أ- لاستلام نقدية أو أي أصل مالي آخر من شركة أخرى

ب- لتبديل أصل مالي أو التزام مالي مع شركة أخرى في ظروف مواتية للشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- أداة حقوق ملكية لمشروع أخر.

3- **التزام مالي**: هو التزام يتصف بالتالي (حماد، 2002: 536):

أ- تسلم نقد أو أي أصل مالي لشركة أخرى.

ب-تبديل أصول مالية أو التزامات مالية مع شركة أخرى بشروط مواتية.

4- **أداه ملكية Equity Instrument** : الأداة هي أداه ملكية إذا وفقط إذا جمعت بين (أ، ب) التالية (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 19):

أ- الأداة لا تحمل عقد ملزم بـــ

* تحويل نقد أو أي أصل مالي آخر لشركة أخرى أو

* تبديل أصول مالية أو التزامات مالية مع شركة أخرى في ظروف غير مواتية للشركة المصدرة.

ب- إذا كانت الأداة ستنفذ أو تنفذ بواسطة أدوات ملكية الشركة وهذه الأداة:

* غير مشتقة ولا تحمل عقد ملزم للمصدر في تحويل عدد محدد من أدواتها المالية أو

* مشتقة يمكن أن تنفذ من خلال استلام الشركة لكمية معينة من النقد أو أي أداه مالية أخرى وتبديلها بعدد معين من أدوات ملكيتها، وفي هذه الحالة لا تتضمن أدوات الملكية المصدرة على أدوات أخرى تكون عقود استلام مستقبلية أو تحويل أداه ملكية للشركة المصدرة.

5- **القيمة العادلة**: هي المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام به، بين أطراف مطلعة، وراغبة في العملية، وتتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة (علي وسالم، 2005: 330).

6- **المشتق**: هو أداه مالية أو عقد آخر يقع ضمن نطاق المعيار وتتضمن جميع الصفات التالية (علي وسالم، 2005: 330):

- تتغير قيمته استجابة لتغير سعر الفائدة المحدد، أو سعر أداه مالية، أو سعر سلعة ما، أو سعر صرف لعملة ما، أو مؤشر أسعار، أو تقييم ائتمان، أو مؤشر ائتمان، أو تغيرات أخرى (مثل أن تكون ضمنية).
- لا تتطلب صافي استثمار مبدئي، أو استثمار مبدئي صغير متعلق بأنواع أخرى من العقود لها نفس الاستجابة للتغيرات في ظروف السوق، و
- تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- مفاهيم خاصة بأنواع المحافظ الخاصة بالأدوات المالية

قسم المعيار الموجودات المالية لأربعه فئات وهي (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 16-17):

1-الموجودات (الأصول) أو المطلوبات (الخصوم) المحتفظ بها للمتاجرة.

2-الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

3-القروض والذمم المدينة التي أحدثها المشروع.

4-الموجودات المالية المتاحة للبيع.

- الموجودات أو المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة تعرف على أنها: أصول مالية أو التزامات مالية تقييم بالقيمة العادلة وتعالج من خلال الأرباح والخسائر هي أصول أو التزامات مالية تتصف بما يلي (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 16):

أ- تتصف على أنها محتفظ بها للمتاجرة، والأصل أو الالتزام لا يصنف على أنه محتفظ به للمتاجرة إلا إذا:

أ-تم امتلاكه، أو حمله، بشكل أساسي لبيعها أو شرائها في فترات قصيرة الأجل

ب-كانت جزءاً من محفظة لأدوات مالية محددة ويتم إدارتها بشكل جماعي، وهناك دليل على أن لها نمطاً فعلياً حديثاً في تحقيقها لربح على المدى القصير.

ج- المشتقات (ما عدا المشتقات التي هي عقود ضمانات مالية وأدوات التحوط الفعالة والمحددة).

ب- في الاعتراف الأولي تم تصنيفها من قبل الشركة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويمكن للشركة أن تستخدم هذا التصنيف عندما يسمح لها المعيار بذلك ومن خلال الفقرة 11: وهي (المشتق الضمني والذي يمكن فصله عن العقد المضيف، وليس له مخاطر وصفات هذا العقد)، أو عند تصنيف الأداة بالقيمة العادلة، تكون المعلومات أكثر إفادة بسبب:-

أ- حذف أو تخفيض حالة عدم ثبات القياس والاعتراف وبشكل كبير والتي قد تنتج من قياس أصول أو التزامات أو الاعتراف بمها وبأرباحها وخسائرها بأسس مختلفة، أو

ب- إدارة مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو كلاهما معا. ويقيم أدائها بالاستناد على القيمة العادلة والمحددة في وثائق إدارة المخاطر أو الإستراتيجية الاستثمارية والمعلومات عن هذه المجموعة يتم الحصول عليها داخلياً على أسلوب إدارة الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق: هي أصول مالية غير مشتقة لها مدفوعات محددة، وتاريخ استحقاق ثابت، ويكون لدى الشركة النية والقدرة على حملها حتى الاستحقاق، وهي غير تلك (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 17).

أ- التي حددتها الشركة في الاعتراف الأولي أنها بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر

ب- التي حددتها الشركة في الاعتراف الأولي أنها متاحة للبيع.

ج- وتلك التي ينطبق عليها تعريف القروض وذمم.

وعلى الشركة أن لا تقوم بتصنيف أصل مالي حتى الاستحقاق إذا كان لدى الشركة نية بيعها أو إعادة تصنيفها خلال السنة الحالية أو خلال السنتين القادمتين، بقيمة أكبر من القيمة التي ستحصل عليها عند الاستحقاق (والقيمة الأكبر من مجموع الاستثمار قيمة الاستثمار حتى الاستحقاق) إلا انه يمكنها بيع هذه الأدوات أو إعادة تصنيفها في الحالات التالية:

أ- وقت الاستحقاق قريب أو تاريخ الاستدعاء قريب وبالتالي التغير في سعر الفائدة السوقي لن يكون له أثر مهم على القيمة العادلة لهذه الأصول المالية.

ب- التأكد من حصول الشركة على جميع المدفوعات الأساسية المرتبطة بالأصل.

ج- إمكانية ربط عملية بيع الأصل أو إعادة تصنيفه مع حدث عارض وخارج عن سيطرة الشركة، والحدث لن يعاود الظهور أو لن تستطيع الشركة توقعه بشكل منطقي.

- القروض والذمم المدينة: أصول مالية غير مشتقة لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مسعرة من قبل سوق نشط وهي غير تلك (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 17).

أ- التي تحاول الشركة بيعها فوراً أو بوقت قريب، والتي يجب أن تصنف على أنها للتجارة، والتي اعتبرتها منذ الاعتراف الأول بأنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ب- التي اعتبرتها الشركة على أنها متاحة للبيع منذ الاعتراف الأولي،

ج- تلك التي قد لا تعطي حاملها كل استثمارها الأولي، بسبب تصنيفها الائتماني والتي يجب أن تصنف على أنها متاحة للبيع.

- أصول مالية متاحة للبيع: وهي أصول مالية غير مشتقة، والتي صنفت على أنها متاحة للبيع ولم تصنف على أنها: (أ) قروض وذمم (ب) استثمارات محتفظ بها للاستحقاق أو (ج) أصول مالية القيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- تكاليف العمليات:

هي تكاليف إضافية ترتبط مباشرة بعملية شراء أو إصدار أو التصرف بأصل أو التزام مالي. وهي أحد التكاليف الإضافية التي يمكن تجنبها إذا لم تقوم الشركة بعملية الشراء أو الإصدار أو التصرف بأصل أو التزام مالي (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 18).

9- التحوط :

تعني للأغراض المحاسبية تحديد أداة تحوط واحدة أو أكثر بحيث أن التغير في قيمتها العادلة هو معادلة Offset كاملة أو جزئية للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط (علي وسالم، 2005: 332)

10- البند المحوط

هو إما أصل أو مطلوب أو التزام ثابت أو عملية مستقبلية متوقعة:

أ-تعرض المنشاة لمخاطرة التغيرات في القيمة العادلة أو التغيرات في التدفقات المستقبلية

ب-لأغراض محاسبة التحوط (علي وسالم، 2005: 332).

التصنيفات الرئيسة للاستثمارات:

قام المعيار بربط نية الإدارة من اقتناء موجود مالي وكيفية تصنيفه والاعتراف به وقياسه وتقييمه حيث تصنف الموجودات المالية ضمن مجموعات لها خصائص معينة معتمدين على نية الإدارة في اقتناء الأصل. المعيار (39) ألغى التفرقة السابقة التي كانت تفرق بين الاستثمارات المتداولة والاستثمارات طويلة الأجل وربط المعيار بموضوع نية أو قصد الإدارة من الاستحواذ على الأداة المالية (حماد، 2002: 540). وقد تم تقسيم الاستثمارات وفقاً لما جاء في معيار 39 إلى ثلاث مجموعات وهي وكما يلي:

المجموعة الأولى: الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

هي الاستثمارات التي تتوافر لإدارة الوحدة المستثمرة في تاريخ الشراء-النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (علي وسالم، 2005: 9). تتمثل بشكل رئيسي في أوراق الدين (السندات) حيث إن لها موعد استحقاق ثابت وقيمة ثابتة، أما الاستثمار في أدوات الملكية كالأسهم العادية فلا يمكن أن تدخل ضمن هذه المجموعة كونه لا يوجد للأسهم موعد استحقاق ثابت كما أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمتها عند البيع يمكن أن تتغير حسب الأسعار في السوق ولكن يمكن أن يدخل ضمن هذه المجموعة بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها استحقاق معين وقيمة ثابتة.

ونلاحظ مما سبق أنه يجب أن يتوافر شرطان أساسيان لتصنيف أي منشأة للموجودات المالية:

1- **النية**: النية الكاملة لدى المنشأة في الاحتفاظ بالموجود المالي لتاريخ الاستحقاق.

2- **القدرة**: القدرة على الاحتفاظ به لتاريخ الاستحقاق.

الحالات التي لا تمتلك فيها المنشأة النية أو القدرة على الاحتفاظ بالاستثمار في الموجود المالي الذي له تاريخ استحقاق ثابت لتاريخ الاستحقاق. عندما تكون المنشأة مستعدة لان تبيع الموجود المالي كرد فعل للتغيرات في أسعار الفوائد في السوق أو احتياجات المنشأة للسيولة أو التغير في مدى توفر بدائل الاستثمار أو العائد عليها. وعندما يكون مصدر السند لديه الحق في دفع قيمة الموجود المالي بمبلغ يقل بشكل كبير عن التكلفة المطفأة لهذا الموجود. وعندما يكون حامل الموجود المالي له حق الطلب من المصدر أن يقوم بدفع قيمته قبل موعد الاستحقاق وذلك لأن هذا الشرط عادة يدفع المشتري ثمناً له وبالتالي فإن عملية دفع ثمن مقابل هذا الشرط لا يتناسب مع نية الاحتفاظ بالموجود المالي لتاريخ الاستحقاق. وعندما يكون مصدر الموجود المالي يملك حق استدعاءه قبل موعد الاستحقاق وحامل الموجود المالي سوف لن يستعيد معظم قيمة استثماره، ويمكن تصنيف مثل هذا النوع من الموجودات المالية كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط في حالة أن حامل الموجود لديه النية في الاحتفاظ به لغاية الاستدعاء أو الاستحقاق وبشرط أن حامل الموجود المالي سوف يستعيد معظم قيمة استثماره.

* يجب أن يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وإظهارها : بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها أي مخصصات معده إزاء التدني في قيمتها.

المجموعة الثانية: الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

يتم إدراج الموجودات المالية التي تشتريها المنشأة ويكون الغرض الأساسي منها هو تحقيق الأرباح من خلال ارتفاع أسعارها في المدى القصير بعد شرائها ضمن هذه المجموعة ويمكن اعتبار المدى القصير هنا هو 3 أشهر على ابعد تقدير (السعافين، 2004: 13).

وقد عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 16):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي الموجودات أو المطلوبات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على أنها نمطاً فعلياً حديثاً لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والمطلوبات المالية المشتقة دائماً أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية.

وتشمل المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة:

المطلوبات المشتقة التي هي ليست أدوات تحوط.

الالتزام بتسليم الأوراق المالية التي افترضها بائع" قصير" (المشروع الذي يبيع أوراقاً مالية لم يمتلكها بعد) وحقيقة أنه يتم استعمال مطلوبات لتمويل أنشطة تجارية لا تجعل تلك المطلوبات ممتلكة للمتاجرة.

يجب على المشروع أن يتبنى تعريفاً لمصطلح " للمدى القصير" ويطبق التعريف المستعمل على أساس ثابت وبعد أن تم تخصيصها كأداة محتفظ بها للمتاجرة يمكن في الواقع الاحتفاظ بأداة منفردة في محفظة لمدة زمنية أطول، لكن يتطلب معيار المحاسبة الدولي 39 أن تكون هناك نية لتحقيق ربح من تقلبات الأسعار على المدى القصير ولكن لا يضع حداً زمنياً لفترة التي يمكن أن تظل فيها الأداة المخصصة محتفظ بها للمتاجرة.

المجموعة الثالثة: الموجودات المالية (المتوفرة) للبيع

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا يمكن تصنيفها في أي من الموجودات السابقة (محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ، متاجرة، قروض ومديونيات، مصممة للقياس بالقيمة العادلة) ضمن مجموعة الموجودات الجاهزة (المتوفرة) للبيع، وتتميز الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه المجموعة بأنها تحتفظ بها لفترة غير محددة فهي ليست لأغراض المتاجرة بحيث يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق كما أن النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق (السعافين، 2004: 13).

وهي أصول مالية خصصت إبتداءاً أن تقيم بالقيمة العادلة وأي تغير في هذه القيمة يعترف بها في حقوق الملكية تحت حساب مكاسب وخسائر غير متحققة وهذا الحساب يعترف به كربح أو خسارة عند البيع أو الاستغناء عن الأصل (حسين، 2004: 10).

تصنيف الأوراق المالية على أنها متاجرة أو أنها متوفرة للبيع بناءاً على نية وميزة المدير، فإذا كان مدير المحفظة مخولاً بيع أو شراء الأوراق المالية لمعادلة وموازنة المخاطر في المحفظة ولكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا توجد نية للمتاجرة ولا توجد ممارسة سابقة للبيع لتحقيق الربح على المدى القصير، فإن الأوراق المالية عندئذٍ تصنف على أنها متوفرة للبيع، أما إذا كان مدير المحفظة ينشط في بيع وشراء الأوراق المالية في المحفظة تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 21).

بموجب فقرة 107 من المعيار والتي تنص على أن المشروع يجب أن يعيد تصنيف الموجودة المالية في فئة المتاجرة فقط إذا كان هناك دليل على اتجاه فعلي حديث لتحقيق الربح على المدى القصير بما يبرر إعادة التصنيف، وعند التحويل فإن هذه الفقرة لا تعطي أي توجيه محدد فيما يتعلق بالاعتراف المناسب بالأرباح والخسائر المؤجلة في حقوق الملكية بعد أن يتم تحويل من فئة " للبيع" إلى فئة" للمتاجرة" فقامت الفقرة 92 التي تعالج حالة إعادة التصنيف وتستبعد الاعتراف بالأرباح والخسائر الفورية أما بالنسبة لفقرة 107 (حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي وذلك مباشرة في حقوق الملكية للاستثمار في الأسهم المتوفرة للبيع) فإن من غير المناسب الاعتراف بالربح أو الخسارة على عملية التحويل لآن هذا يعطى مرونة أكبر كثيراً في توقيت الاعتراف بالدخل في الأرباح والخسائر الصافية وبدلاً من ذلك يتم الاعتراف بالربح والخسارة عند التحويل طبقاً للمبدأ الذي تضمنته الفقرة 92 (ب) من المعيار ونتيجة لذلك فإن التغير المتراكم في القيمة العادلة لتلك الأداة والذي كان قد سبق الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية يترك في حقوق الملكية إلى حين أن يتم بيع الأداة المالية أو التخلص منها بطريقة أو بأخرى و عندئذ تدخل في تقرير الأرباح والخسائر الصافية ووزن المحفظة ينتج عنه في الغالب أرباح وخسائر يعترف بها في أ/خ الصافية خلال فترة قصيرة إلى حد معقول بعد إعادة التصنيف.

التطور التاريخي للمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

في حزيران/ 1998 بدأت اللجنة بالتعاون مع المجمع الكندي للمحاسبين المرحلة الثانية في مشروع إصدار معايير خاصة بالأدوات المالية حين قامت بإصدار مسودة عرض E62: الاعتراف والقياس، والتي أقرت فيها – بناءً على الورقة النقاشية التي كانت قد نشرتها بعنوان: الأصول والأدوات المالية، أن هناك صعوبة في إكمال معيار محاسبة دولي شامل قبل نهاية سنة 1998 التاريخ النهائي لإتمام المعايير الجوهرية التي اتفقت عليها مع IOSCO. ومن خلال جهود مضنية استطاعت اللجنة في تشرين الثاني / 1998 تبني معيار المحاسبة الدولي IAS39 الاعتراف والقياس – والذي سرى مفعوله في تاريخ 2001/1/1، والذي يعكس وجهة نظر اللجنة في المقاييس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواجب استخدامها في المحاسبة عن الأدوات المالية المختلفة عن طريق التوسع في استخدام القيمة العادلة، بالإضافة للأسس التي رأتها مناسبة في الاعتراف والاعتراف الأولي وإلغاء الاعتراف للأدوات المالية (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 1).

التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

لقد أجريت العديد من التعديلات على هذا المعيار، والتي نوجزها كما يلي: (http://www.iasplus.com/standard/ias39.htm, 29/8/2009):

في تشرين الأول/ 2000 تم إجراء تعديلات على خمسة قضايا محدودة للتأكد أن المعيار يطبق بشكل أفضل، وكان المجلس في آذار من نفس السنة قد أقر تطبيقات إرشادية على المعيار على شكل أسئلة وأجوبة.

- تشرين الأول / 2003: كان هدف التعديل تخفيض درجة التعقيد في المعيار، عن طريق توضيح وإضافة تعليمات للتطبيق (لمواضيع مثل إلغاء الاعتراف، وكيفية إهتلاك الأداة المالية وغيرها)، وحذف الفقرات غير الضرورية نتيجة إصدار معايير جديدة، وتحقيق الاتساق مع إصدارات لجنة التفسير التابعة للجنة التأسيسية. ونية المجلس إلى أنه ليس في نيته عمل تعديل يؤدي إلى تغير جوهر المعيار.
- في آذار / 2004: أجري التعديل هنا لموضوع محدد هو تحوط المحفظة الكلي (Macro Hedging) نتيجة ضغوط من قبل الإتحاد الأوروبي وخصوصاً البنوك. وتاريخ سريان مفعوله كان في 2005/1/1.
- في كانون الأول/2004: وقد جرى تعديل محدد على نسخة آذار/2004، في موضوع الاعتراف الأولي في الأصول والالتزامات والتحويل للأرباح والخسائر الناتجة عن هذا الاعتراف.
- في نيسان/2005: تعديل محدد على نسخة آذار/2004 في موضوع تحوط التدفق النقدي المتوقع من العمليات داخل فروع الشركة، حيث تم السماح للشركات باستخدام التحوط على مخاطر أسعار الصرف للعملات التي تتعامل بها فروع الشركات خارج الدولة الأم. وهذا التعديل جاء ليتماشى مع عملية إدارة المخاطر التي تقوم بها الشركات.
- في حزيران/2005: تعديل محدود على نسخة آذار/2004 في موضوع القيمة العادلة للمشتقات، حيث تم السماح لبعض المشتقات (وفي ظروف معينة: يكون لها دور في إلغاء الأخطاء المحاسبية أو تقليلها) في قياسها بالقيمة العادلة التي يعتمد وفقاً لوثائق خاصة بإدارة المخاطر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو الإستراتيجية الاستثمارية، وعندما تحتوي هذه الأدوات المالية على مشتقات ضمنية لها ظروف معينة، ويجب معالجة الفرق في تقرير الدخل.

- في آب/2005: جرى تعديل محدود آخر على نسخة آذار/2004، في موضوع عقود التأمين المالية حيث تم إدخال تعديلات على كيفية قياس بعض هذه الأدوات. كما سمحت اللجنة ببعض المرونة في تحديد بعض الأدوات المالية على أنها خاصة بالتأمين، ويمكن إدخالها ضمن نطاق هذا المعيار إذا قرر محررها ذلك عند الاعتراف الأولي. وهذا حل مؤقت (كما اعتبره IASB) غير فعال على المدى الطويل، وهو حلا للمصدر، وليس حلا لحامل الأداة، لذلك يتوقع المجلس إصدار تعديل جديد لتغطية حالات لم تجزم بعد.
- تشرين الأول/2005: أجري تعديلاً جديد، حيث تم إلغاء متطلبات الإفصاح من هذا المعيار وتحويلها للمعيار الجديد.
- تشرين الأول/2008: جرت تعديلات جوهرية على المعيار مع بداية ظهور الأزمة المالية العالمية، حيث تم إجراء التعديلات التالية:

1- لا يجوز إعادة تصنيف الأدوات المالية (بما في ذلك المشتقات) ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بعد الاعتراف المبدئي.

2- لا يجوز إعادة تصنيف المشتقات خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في الوقت الذي يتم فيه الاحتفاظ بها أو إصدارها.

3- لا يجوز إعادة تصنيف أي أداة مالية تم تصنيفها عند الاعتراف المبدئي ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

4- من الممكن تصنيف أصل مالي خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة في الحالات التالية:

عندما لا يتم الاحتفاظ بالأصول بهدف بيعها أو إعادة شراؤها في فترة قريبة. في الحالات والظروف الطارئة فقط. بالتالي، من الممكن أن يتم إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العالية في تاريخ إعادة التصنيف. ولا يجوز عكس أي ربح أو خسارة تم الاعتراف بها مسبقا في الربح والخسارة. وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمته الجديدة أو قيمته المطفاءة كما هوا ملائم.

في حال انطبق على الأصل تعريف القروض والذمم الدائنة. في حال كانت المنشاة تمتلك النية والقدرة على الاحتفاظ بالأصل المالي في المستقبل القريب. بالتالي ، يتم تضمين الأصل المالي ضمن فئة القروض والذمم الدائنة بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. لا يجوز عكس ربح أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خسارة تم الاعتراف بها مسبقا من قبل في الربح والخسارة. وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمته الجديدة أو المطفاءة كما هو ملائم.

5- من الممكن إعادة تصنيف أصل مالي تم تصنيفه كأصل متوفر للبيع وانطبق علية تعريف القروض والذمم الدائنة(في حال لم يتم تصنيفه كأصل متوفر للبيع) خارج فئة الأصول المتوفرة للبيع وضمن فئة القروض والذمم الدائنة في حال كانت المنشاة تملك النية والقدرة على الاحتفاظ بالأصل المالي في المستقبل القريب أو لغاية استحقاقه. وبالتالي، من الممكن إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم احتساب أي خسائر أو أرباح سابقة من ذلك الأصل الذي تم الاعتراف بة في قائمة الدخل الشامل.

معايير الاعتراف وإلغاء الاعتراف في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) يتوجب على المنشات أن تعترف بأي أصل مالي ما أو أي التزام مالي في ميزانيتها عندما تصبح طرفا في الأطراف التعاقدية للأداة ،وتلغي المنشاة أي أصل مالي أو جزء منة في الميزانية عندما تمارس المنشاة حقوقها في المنافع المحددة في العقد ،أو ينتهي سريان الحقوق أو تتنازل المنشاة أو تفقد السيطرة على العقود التعاقدية التي يتألف منها الأصل المالي أو جزء من الأصل المالي (حماد ، 2002: 498).

1- الاعتراف الأولي بالتكلفة

يجب على الشركة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في ميزانيتها فقط عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. تكون التكلفة هي القيمة العادلة للتعويض المعطي (في حالة الأصل) أو المقبوض (في حالة الالتزام)، ويتم إدراج تكاليف المعاملات في التكلفة في التكلفة فيما يتعلق بكل الأصول المالية والالتزامات المالية ، وتعرف تكاليف المعاملات بأنها التكاليف الإضافية مباشرة باقتناء أو التصرف في الأصل أو الالتزام المالي (على سبيل المثال عند شراء أو بيع أوراق مالية لا بد أن يتم التنفيذ عن طريق سماسرة أوراق مالية ولذلك يضاف إلى أي ثمن الشراء أو الخصم من ثمن البيع قيمة العمولة السمسرة وبعض الدمغات)، وهكذا تشمل تكاليف المعاملات أتعاب وعمولات المستشارين والسماسرة، ولكنها لا تشمل علاوة الدين أو خصم الدين أو تكاليف التمويل أو مخصصات التكاليف الإدارية الداخلية (حماد ، 2006: 285).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية فتتم المحاسبة عن مشتريات الأصول المالية ، فيتم الإقرار بها باستخدام إما تاريخ التعامل (المتاجرة) أو محاسبة التسوية، ولكن الطريقة المتبعة يجب أن تطبق بشكل ثابت فيما يتعلق بكل واحدة من فئات الأصول الأربع للأصول المالية والواردة في المعيار ،أما بالنسبة لمبيعات الأصول المالية، فيجب استخدام محاسبة تاريخ التسوية (حماد ، 2006: 283) .

2- إلغاء الاعتراف بأصل مالي

قبل تقييم عملية إلغاء الاعتراف على الشركة التمييز ما بين الأصول المالية الكاملة، والأصول المالية الجزئية (جزء من عقد). والأصول المالية الجزئية يطبق عليها شروط إلغاء الاعتراف (التالية) فقط إذا حققت أحد الشروط الثلاثة في الفقرة 16 من المعيار.

- على الشركة إلغاء الأصل المالي فقط عندما (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 32):

أ- ينتهي حقها التعاقدي في التدفق النقدي للأصل المالي، أو

ب- قامت بعملية تحويل الأصل حسب الفقرات التالية.

- تكون الشركة قد حولت أصل مالي إذا تحققت الحالات التالية (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 32):

أ- حولت حقها التعاقدي لطرف آخر، لاستلام التدفق النقدي من الأصل المالي أو

ب- احتفظت بالحق التعاقدي لاستلام التدفق من الأصل المالي، ويفرض الالتزام التعاقدي دفع تدفق نقدي لطرف آخر أو لأكثر وبالقيمة نفسها للتدفق المستلم من الأصل في اتفاق يشمل الشروط التالية كلها:

- الشركة غير ملزمة بالدفع للطرف الآخر ما لم تستلم الكمية من التدفق النقدي، والتي هي مساوية للتدفق النقدي من الأصل الأساسي.
- تمنع الشركة بحسب عقد التحويل من بيع أو رهن الأصل الأساسي، وهذا غير التدفق النقدي الذي تمنحه للطرف الآخر من عقد التحويل.
- لدى الشركة حق في تأخير أي تدفق نقدي تقوم بجمعه لحساب الطرف الآخر دون تأخير ذي خطورة. والشركة غير مخولة بإعادة استثمار التدفق النقدي من الأصل خلال الفترة القصيرة ما بين جمع النقد وبين تسليمه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عندما تحول شركة أصلاً مالياً، عليها أن تقيم إلى أي مدى تحتفظ بالخطورة والعوائد من الملكية العائدة من الأصل المالي. وفي هذه الحالة (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 33):

أ- إذا قامت الشركة فعلياً بتحويل جميع المخاطر والعوائد من الملكية للأصل المالي، فعلى الشركة إلغاء الأصل المالي، والاعتراف بشكل منفصل بأصل، أو التزام، أو حق متبق في عملية التحويل.

ب- إذا احتفظت الشركة بجميع المخاطر والعوائد من الأصل المالي، فعلى الشركة الاستمرار في الاعتراف بالأصل.

ج- إذا حولت الشركة جزءاً من المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل المالي، وأبقت الجزء الآخر، فعلى الشركة هنا تحديد ما إذا بقيت تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي وعندئذ:

* إذا لم تحتفظ الشركة بالسيطرة، فعليها إلغاء الأصل المالي، والاعتراف بشكل منفصل بأصل، أو التزام، أو أي حق آخر نتج أو بقي من عملية التحويل.
* وإذا لم تفقد السيطرة، فعلى الشركة الاستمرار في الاعتراف بالأصل المالي.

3- الطريقة الطبيعية في بيع أصل مالي وشرائه:

يجب أن يتم الاعتراف، أو إلغاء الاعتراف، بأصل مالي تم بعملية بيع وشراء طبيعية، باستخدام تاريخ الشراء أو البيع، أو تاريخ التسوية.

4- إلغاء الاعتراف بالتزام مالي:

* على الشركة إزالة الالتزام المالي، أو جزء منه، من ميزانيتها عندما يتم تنفيذه، أو إلغاؤه، أو انتهاء مدته فقط.
* التبادل الذي يتم ما بين المقرض والمدين (المقترض) لأداه دين، بأدوات مختلفة تماما، فيجب على الشركة المحاسبة عن عملية التبادل، على أنها تسديد للالتزام المالي الأصلي، والاعتراف بالالتزام الجديد. وبنفس الطريقة يتم المحاسبة عندما يكون التبادل بجزء من الالتزام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* يجب أن يتم الاعتراف بالفرق ما بين القيمة المحمولة للالتزام المالي المسدد، أو المحول طرف آخر، والمدفوعات المسجلة (متضمنة أي أصول غير نقدية حولت أو سددت)، يجب الاعتراف بها في تقرير الدخل.

القيمة المعدلة للاستثمارات

ينبغي أن تعالج الأوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية والمحتفظ بها كاستثمارات بالقيمة العادلة وذلك إذا كان الغرض من الاحتفاظ بها هو المتاجرة أو كانت متاحة للبيع، وتستبعد تكاليف المعاملات عند تحديد القيمة العادلة وذلك ما لم تكن هناك زيادة في القيمة منذ تاريخ الاقتناء، وسوف يكون هناك عادة خسارة مقر بها في فترة الاحتفاظ الأولي بسبب حقيقة أنة يتم إدراج تكلفة المعاملات عند إثبات المعاملة في الأصل (حماد، 2002: 540).

المعالجة المحاسبية للتغيرات في قيمة الاستثمارات

تؤخذ التغيرات التي تطرأ على قيمة الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة إلى الدخل في الوقت الحالي ،وبالنسبة للأوراق المتاحة للبيع فإنها إما أن تنعكس في المكاسب أو حقوق الملكية مباشرة تبعا للأسلوب أو الطريقة التي تختارها المنشاة المصدرة للتقارير المالية عند الاستحواذ ،أما التغيرات التي تحدث في قيمة الأوراق المحتفظ بها حتى ميعاد الاستحقاق ،فيتم تجاهلها ما لم تعتبر من قبل التدهور المستمر ،فيتم تحديد القيم عادة بالرجوع إلى الأسعار السوقية ،ولكن في بعض الظروف يلزم إتباع مناهج أخرى مثل تحديد التدفقات النقدية المخصومة (حماد، 2002: 545).

ويبين الجدول رقم (3,1) المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة للاستثمارات المالية بموجب المعيار رقم (39)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3,1)

المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة للاستثمارات المالية

نوع الاستثمار	المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة
أ-استثمارات مالية بغرض المتاجرة	قائمة الدخل
ب-استثمارات مالية متاحة للبيع	إما إثباتها في قائمة الدخل أو إثباتها ضمن حقوق الملكية (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)
ج-استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ حتى تاريخ الاستحقاق	يتم تجاهلها، إلا إذا اعتبرت من قبيل الهبوط غير المؤقت فيتم معالجتها.

(المصدر: حماد، 2006: 467)

القياس في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

إن أكثر المواضيع جدلاً حول هذا المعيار موضوع القياس، وخصوصاً أنه توسع في استخدام القيمة العادلة كما تبينها الحالات التالية في القياس.

1- **القياس المبدئي للأصول والالتزامات المالية**

يجب على الشركة عند الاعتراف الأولي بالأصل أو بالالتزام المالي قياسها بالقيمة العادلة، (في حال كون الأصول والالتزامات المالية ليست بالقيمة العادلة خلال الربح والخسارة). يضاف إليها تكاليف العملية والتي ترتبط مباشرة بهذه العملية.

2- **القياس اللاحق للأصول المالية**

بعد الاعتراف المبدئي، يترتب على الشركة قياس الأصول المالية بما فيها المشتقات (والتي هي أصول) بالقيمة العادلة وبدون أي تخفيض لتكاليف العمليات، والتي قد تظهر نتيجة بيعها أو التصرف بها. ويتحدد القياس اللاحق للأصل المالي حسب الفئة ،وهذه الفئات هي:

- الأصول المالية المحتفظ بها لإغراض المتاجرة.
- القروض والذمم المدينة التي تمنحها المنشاة للغير.
- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق.
- الأصول المالية المتاحة للبيع.

ويبين الجدول رقم (3,2) القياس اللاحق للأصول المالية بموجب المعيار رقم (39):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3,2)

القياس اللاحق للأصول المالية بموجب المعيار رقم (39)

الفئة	أساس القياس	التغيرات في القيمة	اختبار انخفاض القيمة
بغرض المتاجرة	القيمة العادلة	ترحل للدخل	لا يجري مثل هذا الاختبار
القروض التي تمنحها المنشاة للغير	التكلفة المستهدفة	ترحل للدخل	يتم إجراء هذا الاختبار
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المستهدفة	ترحل للدخل	يتم إجراء هذا الاختبار
متاحة للبيع	القيمة العادلة	تختار المنشاة بين ترحيل التغيرات في القيمة إلى قائمة الدخل أو حقوق الملكية	يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة في حالة إظهار التغيرات في القيمة ضمن حقوق الملكية

(المصدر: حماد، 2006: 295)

3- القياس اللاحق للالتزامات المالية

يحب أن تقاس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح والخسارة، بما فيها المشتقات التي تم اعتبارها على أنها التزام، بالقيمة العادلة. ما عدا مشتقات الالتزامات الضمنية، والتي يجب تنفيذها بتحويل أدوات ملكية، والتي ليس لها سعر سوقي موثوق، ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة، ففي هذه الحالة يتم قياس هذه المشتقات بالتكلفة (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 48).

4- اعتبارات قياس القيمة العادلة

يتضمن تعريف القيمة العادلة فرضية استمرارية الشركة وبدون النية والحاجة للتصفية الاختيارية أو الجبرية، كما وتعكس القيمة العادلة الجودة الائتمانية للأداة المالية. وتحدد القيمة العادلة للأداة المالية حسب الحالات التالية (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 39):

- وجود سوق نشط للأداة المالية: إن أفضل دليل على القيمة العادلة هي الأسعار المتداولة في سوق نشط، ويعتبر السوق نشيطاً عندما تكون الأسعار متوفرة فيه بسهولة وانتظام نتيجة تبادل التجار والسماسرة ومجموعات متخصصة في السوق. وتكون هذه الأسعار ناتجة عن صفقات فعلية ومنتظمة من خلال أطراف ذات رغبة واطلاع.
- وجود سوق نشط لأجزاء من الأداة المالية المجمعة: يتم الاعتماد على أسعار السوق لأجزاء هذه الأداة كأساس عند تحديد سعر الأداة المجمعة وكمدخلات لنموذج التقييم المستخدم لتحديد سعرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم وجود سوق نشط لأداه المالية: إذا كانت السوق غير نشطة، على الشركة بنـــاء القيمـــة العادلة باستخدام تقنية التقييم (التقدير). والهدف من استخدام هذه التقنية هو تحديد ما يمكـــن أن تكون عليه صفقة التبادل (الخاصة بالأداة المالية) في تاريخ القياس بـــين أطـــراف ذات رغبة واطلاع، وفي ظروف عمل طبيعية، وتقنيات التقييم تمثل أحد ما يلي: -

أ- استعمال آخر أسعار الصفقات على الأداة المالية نفسها أو المشابهة لها جوهريـــاً بـــين أطراف ذات رغبة واطلاع واسع، وتحديد القيمة العادلة باستخدام تحليل خصم التـــدفق النقدي، أو نموذج تسعير الخيار.

ب- استخدام نموذج تقييم يستخدم عادة من قبل الأطراف ذات العلاقة في الســـوق لتســـعير الأداة المالية بشرط أن يكون هذا النموذج قد أثبت فاعليته في قدرته على تقدير الأسعار بشكل موثوق وتم استخدامه فعلا في الصفقات التي تمت على الأداة في السوق.

عند استخدام أي من تقنيات التقييم على الشركة استخدام أقصى ما يمكن من مـــدخلات مـــن بيانات ومعلومات من السوق، واقل ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من الشركة داخلياً. وتتضمن هذه المدخلات جميع العوامل التي قد يستخدمها أطراف السوق في تحديـــد السعر، مع الانتباه إلى أن تكون هذه العوامل متسقة مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة فـــي تسعير الأدوات المالية.

على الشركة فحص تقنية التقييم بشكل دوري واختبار صلاحيتها في تسعير الأداة المالية من خلال أسعار أي صفقة يمكن ملاحظتها على نفس الأداة، أو من خـــلال معلومـــات ســـوقية متوفرة ويمكن الاعتماد عليها.

المدخلات (البيانات) في نموذج التقييم تمثل البيانات حول أحوال السوق، وعوامل أخرى قد تؤثر على قيمة الأداة العادلة، منها (القيمة الزمنية للنقود، خطر الائتمان، سعر تحويل العملة الأجنبية، أسعار السلعة المرتبطة، أسعار السهم، التذبذب في الأسعار).

إعادة تصنيف الأدوات المالية

بموجب المعيار توجد قدرة محدودة لدى الشركات على تعـــديل تصـــنيف اســـتثمارات معينـــة للأدوات المالية ،ولكن الاستثمارات التي يتم تبويبها أو تصنيفها في البداية أنها محتفظ بها للمتـــاجرة ،لا يمكن أبدا تعريفها فيما بعد على أنها محتفظ بها حتى ميعاد الاستحقاق ،أو أنها متاحة للبيع ،حيث إن مجلس معايير المحاسبة قرر أن التصنيف المبدئي للاستثمار على أنها فئة محتفظ بهـــا للمتـــاجرة يجب أن تقوم على الغاية الأصلية من اقتناء الاستثمار ،أما الاستثمارات التي تصنف على أنها متاحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبيع ،فيجوز إعادة تصنيفها لتصبح لأغراض المتاجرة بشرط أن يكون هناك أدلة كافية على وجود نمط فعلي حديث لجني أرباح قصيرة الأجل حتى يكون مبرر لهذا التغير (حماد، 2002: 546).

1- إعادة التصنيف من والى فئة المحتفظ به حتى الاستحقاق

يجب أن تقرر الشركة ما إذا كان هناك نية وقدرة على الاحتفاظ بالأصول المالية حتى الاستحقاق ليس فقط عند الاكتساب ولكن أيضا عند كل تاريخ ميزانية عمومية لاحق. وإذا تم في أي من تواريخ التقرير هذه استنتاج أن المعايير لم تعد تستوفي ،فان الاستثمار يجب إعادة قياسه بالقيمة العادلة في ذلك الوقت. وبوجه عام سوف يتم إعادة تصنيف الاستثمار ليتحول إلى فئة المتاح للبيع في مثل هذه الظروف ،وبناء على ذلك سوف يتم الإقرار بتسوية القيمة العادلة ضمن حقوق ملكية المساهمين أو ضمن المكاسب حسب الطريقة التي تختارها المنشاة للتقرير المالي. ومن الممكن أن يكن من المحتمل أن يعاد تصنيف الأوراق المالية التي احتفظ بها من قبل حتى الاستحقاق لتندرج ضمن فئة المتاجرة وفي هذه الحالة سوف تؤخذ تسوية القيمة العادلة إلى المكاسب الجارية (حماد، 2006: 431).

وبخصوص إمكانية تصنيف استثمارات صنفت في بادئ الأمر على أنها متاحة للبيع فيما بعد لتصبح ضمن فئة المحتفظ بها حتى الاستحقاق، فانه ليس من المستحيل حدوثه، وإذا حدث هذا الأمر فان القيمة العادلة تصبح عندئذ أساس تكلفة الاستثمار (حماد ، 2002: 547).

2- التحويلات بين فئتي الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات بغرض المتاجرة

وفقا للمعيار فان الاستثمارات التي احتفظ بها في بادئ الأمر لأغراض المتاجرة لا يمكن إعادة تصنيفها فيما بعد على أنها متاحة للبيع ،وعلى العكس من ذلك فان التحويل إلى محفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة يتوقع ألا تتكرر كثيرا ،ولا تحدث إلا عندما تتوفر أدلة على قيم المنشاة بممارسة سلوك تجاري يدل دلالة قوية على أن الاستثمار المعني سوف يتم الاتجار فيه على المدى القصير (حماد، 2002: 548).

وبخصوص الأوراق المالية الجاري تحويلها إلى فئة محفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة ، فأنة تعتبر أي خسارة أو مكسب غير محقق وتم تسجيله في حقوق الملكية على أنة محقق في تاريخ التحويل ،كذلك فان أية تغييرات في القيمة العادلة منذ تاريخ الميزانية العمومية الأحدث قد يلزم الإقرار بها في ذلك الوقت (حماد، 2002: 549).

ويمكن تلخيص أهم الأمور المتعلقة بإعادة تصنيف الأدوات المالية ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يسمح للشركة بإعادة تصنيف الأدوات المالية خارج محفظة القيمة العادلة خلال الربح والخسارة أبداً.

- بسبب تغير النية أو قدرة الشركة على حمل الاستثمارات في محفظة الاستحقاق، يجب أن تحول هذه المحفظة إلى محفظة المتاح للبيع، وإعادة تقييمها بالقيمة العادلة داخل الملكية.
- إذا قامت الشركة ببيع جزء من محفظة الاستحقاق متجاوزة للشروط اللازمة لحملها فانه يجب هنا إعادة تصنيف هذه المحفظة إلى محفظة المتاح للبيع، والفرق في الناتج من القيمة العادلة، يجب أن يعالج حسب الفقرة 55 من المعيار، والخاصة بالربح والخسارة.
- إذا توفر مقياس جديد للقيمة العادلة، لم يكن متوفراً في السابق لأصل أو التزام مالي كان يجب أن يقيم بالقيمة العادلة، في هذه الحالة على الشركة إعادة قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة، ومعالجة الفروق في القيمة حسب الفقرة 55 من المعيار.
- نتيجة لعدم توفر مقياس للقيمة العادلة، والذي كان متوفرا في السابق، ولظروف نادراً ما تحدث، تصبح الشركة غير قادرة على توفير القيمة العادلة التي يمكن الاعتماد عليها في قياس بعض الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، يمكن للشركة في هذه الحالة استخدام مقياس التكلفة ومعالجة الفرق بين القيمتين في الملكية المباشرة وكما يلي:-

أ- في حالة كونها أصولاً مالية لها تاريخ استحقاق ثابت يجب أن يطفأ الربح والخسارة على أنه ربح أو خسارة، خلال العمر المتبقي للاستثمار حتى الاستحقاق، وباستخدام نموذج تسعير فعال.

ب- بالنسبة للأصول والالتزامات التي ليس لها تاريخ استحقاق ثابت، يجب إبقاء الربح والخسارة في الملكية حتى يتم التصرف بالأداة المالية.

الأرباح والخسائر

يجب التقرير عن الأرباح والخسائر المعترف بها والناتجة عن تغير القيمة العادلة لأصل او التزام مالي ليس جزءاً من علاقة تحوط كما يلي (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 54-52):

أ- يجب الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي صنف على أنه بالقيمة العادلة خلال الربح والخسائر في تقرير الدخل.

ب-الأرباح والخسائر الناتجة عن محفظة الأدوات المالية المتاحة للبيع (ما عدا الخسائر الغير متوقع تعويضها وأرباح أسعار الصرف) يجب الاعتراف بها مباشرة في الملكية حتى يتم إلغاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتراف بالأدوات في هذه المحفظة، وعندئذ الأرباح والخسائر والتي كان قد احتفظ بها مجمعة كربح أو خسارة عن هذه الأدوات، تعالج في تقرير الدخل.

ج- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر عن الأصول والالتزامات المالية والتي تقاس بالتكلفة المطفأة، عندما يتم إلغاء الاعتراف بها، أو عند انخفاض قيمتها، ومن خلال عملية التخفيض المتبعة.

د- إذا كانت تعترف الشركة بالأصل المالي في تاريخ التسوية، فلا يتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة للأصول ما بين تاريخ المتاجرة وبين تاريخ التسوية، وذلك للأصل التي سوف تصنف في محافظ التكلفة أو التكلفة المطفأة، بينما يتم الاعتراف بفرق القيمة العادلة، للأصول ما بين تاريخ المتاجرة وبين تاريخ التسوية، في تقرير الدخل للأدوات التي سيتم اعتبارها في محفظة القيمة العادلة خلال الربح والخسارة، أو في الملكية إذا اعتبرت هذه الأدوات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الأصول المالية وعدم القدرة على تحصيلها

على الشركة في تاريخ الميزانية، تقييم ما إذا كانت هناك أية أدلة موضوعية تشير الى انخفاض قيمة أصل، أو مجموعة أصول مالية، بشكل لا يمكن إعادة تعويضه. وان وجدت هذه الحالة على الشركة (المجمع العربي للمحاسبين، 2003: 55-54):

أ- إذا كانت هذه الأصول من ضمن محفظة الاستحقاق، أو تقاس بالتكلفة، يجب قياس انخفاض القيمة على أنها فرق بين القيمة المسجلة، وما بين القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع والمخصوم بسعر الفائدة الفعال الخاص بالأصول المالية عند حملها. والخسارة الناتجة، تعالج في تقرير الدخل مباشرة، أو من خلال حساب مسموحات.

ب-في حال كون الأصول من محفظة المتاح للبيع، فان الخسائر المتراكمة من هذه الأصول تعالج مباشرة في تقرير الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

المبحث الأول: منهجية الدراسة وصدق وثبات الاستبانة

المبحث الثاني: تحليل واختبار الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

منهجية الدراسة وصدق ثبات الاستبانه

تمهيد

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة .

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وكذلك تم استخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الأدبيات التي كتبت في موضوع البحث وكذلك ما تم نشرة من أبحاث علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية اعتمد الباحث على استبانه تم تصميمها وتوزيعها خصيصا لغرض الدراسة، وكذلك تم تفريغ الاستبانة من خلال استخدام برنامج SPSS الإحصائي، كما تم حساب الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع البحث. وسوف تعتمد الدراسة على نوعيين أساسيان من البيانات:

1- البيانات الثانوية.

من خلال استخدام البيانات الثانوية تم الاطلاع على الكتب والدوريات والمنشورات والمقالات والمتخصصة المتعلقة وكذلك الأبحاث والدراسات السابقة، كما تم تصفح العديد من المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت ، ومن خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة فقد تم التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن اخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- البيانات الأولية.

حيث إن المصادر الثانوية غير كافية لتحليل موضوع البحث فقد صممت استبانه صممت خصيصا لهذه الدراسة، وذلك بالاعتماد على نص معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وذلك في عدة محاور من محاور الاستبانة ، وتم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة والمتمثلة في عينة من الإدارات المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك للتعرف على مدى التزام تلك الشركات بتطبيق المعيار رقم (39) ، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science)الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، بالإضافة إلى الرجوع للتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة للفترة من سنة 2006 وحتى 2008. .

مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك لطبيعة الشركات المدرجة وتعدد الأنشطة التي تقوم بها، وكذلك استفائها لشروط الإدراج التي تم إقرارها لتتوافق مع قانون هيئة سوق رأس المال وفق المستوى الذي تم إدراج الشركة به سواء المستوى الأول أو المستوى الثاني حيث أن لكل مستوى شروط خاصة للإدراج فيه، علما بان عدد الشركات المدرجة هو 38 شركة (وذلك حتى تاريخ 2008/10/25 م)

وقد استثنى الباحث عدد 4 شركات وذلك بسبب إيقاف بعضها عن التداول لمخالفتها أنظمة وقوانين السوق وعدم وجود إدارات تنفيذية للبعض الأخر، وعلية أصبحت العينة 34 شركة من مجتمع الدراسة سابقة الذكر، ونظراً لصغر حجم المجتمع فقد تم استخدم أسلوب وقد تم توزيع الاستبانات على أفراد مجتمع الدراسة بواقع استبانتين لكل شركة، وتم استرداد 54 استبانه، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد 3 استبانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 51 استبانة وهي تمثل 75% من مجتمع الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداة الدراسة:

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من بيانات الشركة **و البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من** 9 **فقرات**.

الجزء الثاني: يتناول مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)"الاعتراف والقياس للأدوات المالية " وتم تقسيمه إلى اربعة محاور كما يلي:

المحور الأول : يناقش الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ويتكون من24 فقرة. وينقسم الى المحاور الفرعية التالية:

- متطلبات الاعتراف للأدوات المالية ويتكون من 5 فقرات.
- متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية ويتكون من 5 فقرات.
- متطلبات قياس الأدوات المالية ويتكون من 14 فقرة.

المحور الثاني : يناقش الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39). ويتكون هذا المحور من 6 فقرات.

المحور الثالث : يناقش مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، ويتكون من 5 فقرات.

المحور الرابع : يناقش معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، ويتكون من 4 فقرات.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على الفقرات، حسب ما هو موضح في الجدول رقم (4.1)

جدول رقم (4.1)

مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدق وثبات الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

- **صدق فقرات الاستبيان** : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1- طريقة الأداة:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وكذلك متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

الجدول رقم (4.2) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.2)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	متطلبات الاعتراف للأدوات المالية		
1	يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية فقط عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية	0.387	0.034
2	يتم الاعتراف بالعقد الأجل كالتزام أو أصل في تاريخ الالتزام (متاجرة)	0.624	0.000
3	يتم استخدام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المعتمدة في الشركة بشكل ثابت ولجميع الموجودات المالية.	0.745	0.000
4	تنطبق أحكام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المستخدمة على المطلوبات المالية	0.454	0.012
5	يتم الاعتراف بالضمان المالي النقدي المستلم من شركة على أنة أصل مالي وبنفس الوقت يتم الاعتراف بمبلغ مستحق مساو له للشركة الأخرى	0.551	0.002
	متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية		
6	يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو بجزء منة عندما تفقد الشركة السيطرة على الأصل بالحصول على المنافع المحددة في العقد أو إذا انقضت الحقوق أو تم التنازل عنها	0.598	0.000
7	إن شرط حق السيطرة يعتبر حجر الأساس في تقرير إلغاء أو عدم إلغاء أصل مالي	0.725	0.000
8	عند إلغاء الاعتراف فان الفرق المرحل للأصل (المبلغ والعوائد المستلمة وأي تعديل سابق ليعكس القيمة العادلة لذلك الأصل) والمبلغ المستلم يجب الاعتراف به ضمن قائمة الدخل لتلك الفقرة	0.567	0.001
9	عند بيع الشركة لجزء من أصل مالي تملكه فإنها تعترف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن عملية البيع	0.643	0.000
10	تقوم الشركة باستبعاد التزام مالي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاءه أو انتهاء مدته	0.740	0.000
	متطلبات قياس الأدوات المالية		
11	عند القياس المبدئي لأصل مالي تم الاعتراف به فيتم تسجيل تكلفة الشراء بالإضافة لأي تكاليف إضافية تعزى مباشرة إلى عملية الحيازة	0.610	0.000
12	يتم تصنيف الأدوات المالية المعترف بها داخل التقارير المالية حسب قدرة ونية الشركة .	0.644	0.000
13	يتم إعادة قياس جميع الأصول المالية بمقدار قيمتها العادلة فيما عدا: الاستثمارات	0.662	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط		
14	يمكن قياس أداة حقوق ملكية غير مدرجة بالبورصة بالقيمة العادلة	0.593	0.001
15	لا يتم تصنيف أداة مالية بأنها محتفظ بها للاستحقاق إذا كانت النية في الاحتفاظ بها لفترة غير محدودة فقط	0.612	0.000
16	معظم الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية لا يمكن تصنيفها على أنها استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	0.728	0.000
17	يتم تحويل محفظة الاستثمار حتى الاستحقاق إذا قامت الشركة ببيع جزء من هذه المحفظة قبل للاستحقاق وذلك لظروف تحقيق ربح من عملية البيع	0.501	0.005
18	تقوم الشركة بتقدير نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في كل تاريخ ميزانية	0.439	0.015
19	لا يمكن إعادة تصنيف استثمار صنف في محفظة المتاجرة إلى أي محفظة استثمارية أخرى	0.448	0.013
20	يتم إعادة تصنيف الأصل المالي إلى محفظة المتاجرة فقط عندما يوجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لاستلام ربح قصير الأجل يبرر إعادة التصنيف	0.574	0.001
21	عند تحويل استثمار من محفظة المتاح للبيع إلى محفظة المتاجرة وكانت الشركة قد اعترفت بتغير القيمة العادلة لهذا الاستثمار في حقوق الملكية هذا التغير يتم نقلة مباشرة إلى قائمة الدخل	0.522	0.003
22	يجب أن تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة	0.523	0.003
23	تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا وجد لها سوق مالي نشط	0.526	0.003
24	تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا كان لها نموذج تقييم مناسب وموثوق به	0.609	0.000

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

الجدول رقم (4.3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.3)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تلتزم الشركة بالإفصاح عن الأدوات المالية غير المعترف بها في الإيضاحات أو الجداول الإضافية	0.396	0.030
2	تلتزم الشركة بالإفصاح عن تصنيف الأدوات المالية ضمن فئات مناسبة لطبيعة المعلومات المراد الإفصاح عنها .	0.789	0.000
3	تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات حول مدى وطبيعة الأدوات المالية بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها.	0.837	0.000
4	تلتزم الشركة بالإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة بما في ذلك معيار الاعتراف وأساس القياس المستخدم	0.792	0.000
5	تلتزم الشركة بالإفصاح عن الشروط والإحكام التعاقدية لأنها تؤثر على مبلغ وتوقيت ودرجة التيقن من التدفقات النقدية المستلمة والمدفوعة من قبل أطراف الأداة	0.820	0.000
6	تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات حول الأساس الذي استند إلية في الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف الناجمة عن الأدوات المالية المملوكة لأغراض التحوط	0.850	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

الجدول رقم (4.4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.4)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يؤدي الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى زيادة كفاءة القوائم المالية للشركة	0.904	0.000
2	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات في تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية للشركة	0.903	0.000
3	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في مساعدة الشركة في تسجيل المعاملات المتعلقة بالاستثمارات المالية .	0.865	0.000
4	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الشركات على تصنيف الأدوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة .	0.866	0.000
5	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الشركات على إدراج أسهمها بالأسواق الإقليمية والدولية.	0.769	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الجدول رقم (4.5) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.5)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يمثل الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير أحد المعوقات لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	0.802	0.000
2	عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	0.827	0.000
3	عدم وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات المهنية في الإشراف على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	0.911	0.000
4	عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	0.899	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

الجدول رقم (4.6) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول رقم (4.6)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	0.925	0.000
الثاني	الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	0.770	0.000
الثالث	مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	0.833	0.000
الرابع	معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	0.428	0.018

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (4.7) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان

جدول رقم (4.7)
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	محتوى المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
الأول	الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	24	0.6794	0.8091	0.000
الثاني	الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	6	0.6401	0.7806	0.000
الثالث	مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	5	0.7233	0.8394	0.000
الرابع	معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	4	0.7174	0.8354	0.000
جميع الفقرات الاستبانة		39	0.7562	0.8612	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (4.8) أن معاملات الثبات مرتفعة

جدول رقم (4.8)
معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	24	0.8261
الثاني	الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	6	0.8379
الثالث	مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	5	0.8882
الرابع	معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	4	0.8810
جميع الفقرات الاستبانة		**39**	**0.8979**

المعالجات الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات
2. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
3. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
4. معادلة سبيرمان براون للثبات
5. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S)
6. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصائص عينة الدراسة

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

أولاً: بيانات الشركة

1-القطاع الذي تتبع له الشركة

يبين جدول رقم (4.9) أن 21.6% من الشركات تنتمي إلى قطاع الاستثمار ، و 21.6% من الشركات تنتمي إلى قطاع البنوك ، و 11.8% من الشركات تنتمي إلى قطاع التامين ، و 15.7% من الشركات تنتمي إلى قطاع الخدمات ، و 29.4% من الشركات تنتمي إلى قطاع الصناعة.

جدول رقم (4.9)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع الذي تتبع له الشركة

القطاع الذي تتبع له الشركة	التكرار	النسبة المئوية
قطاع الاستثمار	11	21.6
قطاع البنوك	11	21.6
قطاع التأمين	6	11.8
قطاع الخدمات	8	15.7
قطاع الصناعة	15	29.4
المجموع	**51**	**100.0**

يتضح من الجدول أعلاه، أن عينة الدراسة تشمل كافة القطاعات العاملة في سوق فلسطين للأوراق المالية وبذلك يستطيع الباحث أن يعمم نتائج الدراسة على كافة القطاعات.

2-حقوق الملكية (بالدولار)

يبين جدول رقم (4.10) أن 7.8% من الشركات بلغت حقوق الملكية لها "أقل من 5 مليون دولار أمريكي"،و25.5% من الشركات بلغت حقوق الملكية لها "من 5 إلى أقل من 15 مليون دولار أمريكي"، و25.5% من الشركات بلغت حقوق الملكية لها "من 15 إلى أقل من 30 مليون دولار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمريكي"، و15.7% من الشركات بلغت حقوق الملكية لها "من 30 الى أقل من 50 مليون دولار أمريكي"، و 25.5% من الشركات بلغت حقوق الملكية لها "50 مليون دولار أمريكي فأكثر".

جدول رقم (4.10)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير حقوق الملكية (بالدولار)

حقوق الملكية (بالدولار)	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 مليون دولار أمريكي	4	7.8
من 5 إلى أقل من 15 مليون دولار أمريكي	13	25.5
من 15 إلى أقل من 30 مليون دولار أمريكي	13	25.5
من 30 الى أقل من 50 مليون دولار أمريكي	8	15.7
50 مليون دولار أمريكي فأكثر	13	25.5
المجموع	**51**	**100.0**

يتضح من الجدول أعلاه، أن ما نسبته (58.8%) من عينة الدراسة تتمثل حقوق ملاكها في أقل من 30 مليون دولار أمريكي، مما يشير إلى مدى صغر حجم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، إلا أن البيانات الواردة في الجدول أعلاه تبين وجود خليط من المفردات التي قامت بالإجابة على الاستبانة، وهذا يمثل خليطاً معقولاً للتعرف على مدى التزام الشركات المدرجة بتطبيق بغض النظر عن حجم الشركة.

3-مدة مزاولة نشاط الشركة

يبين من الجدول رقم (4.11) أعلاه أن 11.8% من الشركات بلغت مدة مزاولتها "أقل من 10 سنوات" ، و 72.5% من الشركات بلغت مدة مزاولتها "من 10 إلى أقل من 20 سنه"، و 15.7% من الشركات بلغت مدة مزاولتها "30 سنة فأكثر".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.11)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة نشاط الشركة

مدة مزاولة نشاط الشركة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	6	11.8
من 10 إلى أقل من 20 سنه	37	72.5
30 سنة فأكثر	8	15.7
المجموع	51	100.0

يتضح من الجدول أعلاه، أن ما نسبته (15.7%) من عينة الدراسة لديها خبرة تزيد عن 30 سنة ، بالإضافة إلى أن ما نسبته (72.5%) لديها خبرة تزيد عن 10 سنوات وأقل من 20 سنة، مما يعني أن ما نسبته (88.2%) من عينة الدراسة لديها خبرة أكثر من 10 سنوات، الأمر الذي يعطي هذه الشركات عمقاً زمنياً مناسباً يتيح تكوين خبرات متراكمة في انجاز أعمالها.

4- عمر الشركة من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية

يبين جدول رقم (4.12) أن 7.9% من الشركات بلغت أعمارها من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية "أقل من 3 سنوات" ، و 25.5% من الشركات بلغت أعمارها من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية "من 3 إلى أقل من 6 سنوات" ، و 17.6% من الشركات بلغت أعمارها من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية "من 6 إلى أقل من 9 سنوات" ، 49.0% من الشركات بلغت أعمارها من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية "9 سنوات فأكثر".

جدول رقم (4.12)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر الشركة من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية

عمر الشركة من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	4	7.9
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	13	25.5
من 6 إلى أقل من 9 سنوات	9	17.6
9 سنوات فأكثر	25	49.0
المجموع	**51**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول أعلاه، أن ما نسبته (49%) من الفئة الأولى من عينة الدراسة قد أُدرجت في سوق فلسطين للأوراق المالية لفترة 9 سنوات فأكثر، بالإضافة إلى أن ما نسبته (17.6%) قد أُدرجت خلال فترة من 6 إلى 9 سنوات، مما يعني أن ما نسبته (66.6%) من عينة الدراسة قد أُدرجت في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال فترة 6 سنوات فأكثر، الأمر الذي يعطي هذه الشركات عمقاً زمنياً مناسباً يتيح تكوين خبرات متراكمة تستطيع معها معرفة المعايير والقدرة على تطبيقها.

ثانيا: البيانات الشخصية

1- التخصص العلمي

يبين الجدول رقم (4.13) أدناه، توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4.13)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	47	92.2
مالية ومصارف	2	3.9
إدارة إعمال	2	3.9
اقتصاد	0	0.0
المجموع	**51**	**100.0**

ويتضح من الجدول رقم (4.13) أن معظم أفراد العينة الذين قاموا بتعبئة الاستبانة من المحاسبين ، مما يعزز من فهمهم لموضوع الدراسة وبما يتناسب مع طبيعة أعمالهم وهذا يعطي فرصة أكبر لنتائج دقيقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (4.14) أدناه، توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4.14)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	0	0.0
بكالوريوس	43	84.3
ماجستير	6	11.8
اخرى	2	3.9
المجموع	**51**	**100.0**

ويتضح من الجدول رقم (4.14) أن جميع أفراد العينة هم ممن يحملون مؤهلات دراسية عليا مما يساعدهم في فهم محتويات الاستبانة وتعزيز قدرتهم على إجابة أسئلتها

3-الوظيفة الحالية

يبين الجدول رقم (4.15) أدناه، توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4.15)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	2	3.9
رئيس قسم المحاسبة	19	37.3
مدير مالي	21	41.2
أخرى	9	17.6
المجموع	51	100.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول رقم (4.15) ارتفاع عدد الاستبانات المستردة ممن يشغلون وظيفة مدير مالي ونائب الرئيس للشئون المالية المتضمنة في أخرى ، مما يعزز الحصول على نتائج دقيقة.

3- عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول رقم (4.16) أدناه، توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4.16)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	2	3.9
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	15	29.4
من 10 إلى أقل من 15 سنه	13	25.5
15 سنة الى اقل من 20 سنة	19	37.3
20 سنة فأكثر	2	3.9
المجموع	51	100.0

ويتضح من الجدول رقم (4.16) ارتفاع معدل سنوات الخبرة والتي تزيد عن 10 سنوات وما فوق، مما يعزز الحصول على نتائج دقيقة.

5-العمر

يبين الجدول رقم (4.17) أدناه، توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4.17)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنه	0	0.0
من 25 إلى أقل من 35 سنه	19	37.3
من 35 إلى أقل من 45 سنه	18	35.3
45 سنة فأكثر	14	27.5
المجموع	**51**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول رقم (4.17) أن أكثر من (72.6%) مع قاموا بتعبئة الاستبانة أعمارهم أقل من 45، مما يعزز معرفة المستجوبين بمعايير المحاسبة الدولية والقدرة على تعبئة الاستبانة بوعي وإدراك.

6- الدورات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

يبين جدول رقم (4.18) أن 51.0% من عينة الدراسة تلقت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بينما 49.0% من عينة الدراسة لم تتلقى أي دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (39)،

جدول رقم (4.18)

دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية

دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	26	51.0
لا	25	49.0
المجموع	**51**	**100.0**

ويتضح من الجدول رقم (4.18) أن أكثر من نصف مع قاموا بتعبئة الاستبانة قد تلقوا دورات تتعلق بالمعيار وتعتبر نسبة كبيرة نسبيا تتعلق بدورات تدريبية تتعلق بالمعايير، مما يعزز قدرة المستجوبين على تعبئة الاستبانة بوعي وادراك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S)

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (4.19) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (4.19)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الجزء	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	24	0.991	0.280
الثاني	الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	6	1.080	0.194
الثالث	مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	5	1.179	0.124
الرابع	معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	4	1.087	0.188
	جميع الفقرات	**39**	**1.252**	**0.087**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.01(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05

تحليل فقرات المحور الأول : الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات (**الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم** (39) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

أولا : متطلبات الاعتراف للأدوات المالية

1. في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 79.61%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الاعتراف بالعقد الأجل كالتزام أو أصل في تاريخ الالتزام (متاجرة)" .
2. في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 79.22%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم استخدام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المعتمدة في الشركة بشكل ثابت ولجميع الموجودات المالية " .
3. في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 78.04%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الاعتراف بالضمان المالي النقدي المستلم من شركة على أنة أصل مالي وبنفس الوقت يتم الاعتراف بمبلغ مستحق مساو له للشركة الأخرى " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 77.65%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تنطبق أحكام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المستخدمة على المطلوبات المالية " .
5. في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 67.84%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية فقط عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (متطلبات الاعتراف للأدوات المالية) تساوي 3.82، و الوزن النسبي يساوي 76.47% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 12.442 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن متطلبات الاعتراف للأدوات المالية متوفرة بدرجة جيدة

ثانيا: متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية

1. في الفقرة رقم "9 " بلغ الوزن النسبي " 86.67%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " عند بيع الشركة لجزء من أصل مالي تملكه فإنها تعترف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن عملية البيع " .

2. في الفقرة رقم "10 " بلغ الوزن النسبي " 85.88%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تقوم الشركة باستبعاد التزام مالي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاءه أو انتهاء مدته " .

3. في الفقرة رقم " 8" بلغ الوزن النسبي " 81.18%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " عند إلغاء الاعتراف فان الفرق المرحل للأصل (المبلغ والعوائد المستلمة وأي تعديل سابق ليعكس القيمة العادلة لذلك الأصل) والمبلغ المستلم يجب الاعتراف به ضمن قائمة الدخل لتلك الفقرة " .

4. في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 78.43%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو بجزء منة عندما تفقد الشركة السيطرة على الأصل بالحصول على المنافع المحددة في العقد أو إذا انقضت الحقوق أو تم التنازل عنها " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 77.65%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " إن شرط حق السيطرة يعتبر حجر الأساس في تقرير إلغاء أو عدم إلغاء أصل مالي " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية) تساوي 4.10، و الوزن النسبي يساوي 81.96% وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 16.488 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية متوفرة بدرجة كبيرة جدا.

ثالثا: متطلبات قياس الأدوات المالية

1. في الفقرة رقم " 11" بلغ الوزن النسبي " 87.45%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " عند القياس المبدئي لأصل مالي تم الاعتراف بة فيتم تسجيل تكلفة الشراء بالإضافة لأي تكاليف إضافية تعزى مباشرة إلى عملية الحيازة " .
2. في الفقرة رقم " 13" بلغ الوزن النسبي " 82.75%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم إعادة قياس جميع الأصول المالية بمقدار قيمتها العادلة فيما عدا: الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط " .
3. في الفقرة رقم " 24" بلغ الوزن النسبي " 81.57%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا كان لها نموذج تقييم مناسب وموثوق بة " .
4. في الفقرة رقم " 12" بلغ الوزن النسبي " 81.18%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم تصنيف الأدوات المالية المعترف بها داخل التقارير المالية حسب قدرة ونية الشركة " .
5. في الفقرة رقم " 23" بلغ الوزن النسبي " 80.78%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا وجد لها سوق مالي نشط " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. في الفقرة رقم " 22" بلغ الوزن النسبي " 80.39%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل علـــى أنـــه " يجب أن تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة " .

7. في الفقرة رقم "17 " بلغ الوزن النسبي " 80.00%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم تحويل محفظة الاستثمار حتى الاستحقاق إذا قامت الشركة ببيع جزء من هذه المحفظة قبل للاستحقاق وذلك لظروف تحقيق ربح من عملية البيع " .

8. في الفقرة رقم "15 " بلغ الوزن النسبي " 78.43%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " لا يتم تصنيف أداة مالية بأنها محتفظ بها للاستحقاق إذا كانت النية في الاحتفاظ بها لفترة غير محدودة فقط " .

9. في الفقرة رقم "14 " بلغ الوزن النسبي " 76.47%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يمكن قياس أداة حقوق ملكية غير مدرجة بالبورصة بالقيمة العادلة " .

10. في الفقرة رقم "16 " بلغ الوزن النسبي " 75.29%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " معظم الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية لا يمكن تصنيفها على أنها استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق " .

11. في الفقرة رقم "21 " بلغ الوزن النسبي " 73.73%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " عند تحويل استثمار من محفظة المتاح للبيع إلى محفظة المتاجرة وكانت الشركة قد اعترفت بتغير القيمة العادلة لهذا الاستثمار في حقوق الملكية هذا التغير يتم نقلة مباشرة إلى قائمة الدخل " .

12. في الفقرة رقم "18 " بلغ الوزن النسبي " 72.55%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي اقل مـــن 0.05 ممـــا يـــدل علـــى أنـــه " تقوم الشركة بتقدير نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في كل تاريخ ميزانية " .

13. في الفقرة رقم "20 " بلغ الوزن النسبي " 70.20%" ومستوى الدلالة " 0.001" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنـــه " يتم إعادة تصنيف الأصل المالي إلى محفظة المتاجرة فقط عندما يوجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لاستلام ربح قصير الأجل يبرر إعادة التصنيف " .

14. في الفقرة رقم "19 " بلغ الوزن النسبي " 61.96%" ومستوى الدلالة " 0.569" وهي اكبر من 0.05 مما يدل على أنـــه " يمكن إعادة تصنيف استثمار صنف في محفظة المتاجرة إلى أي محفظة استثمارية أخرى " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (متطلبات قياس الأدوات المالية) تساوي 3.87، و الوزن النسبي يساوي 77.34% وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 11.327 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن متطلبات قياس الأدوات المالية متوفرة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) تساوي 3.91 ، و الوزن النسبي يساوي 78.12% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 15.723 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.20)

تحليل فقرات المحور الأول (الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي	مستوى قيمة t	الدلالة	الرتبة
	متطلبات الاعتراف للأدوات المالية						
1	يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية فقط عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية	3.39	1.313	67.84	2.133	0.038	11
2	يتم الاعتراف بالعقد الأجل كالتزام أو أصل في تاريخ الالتزام (متاجرة)	3.98	0.948	79.61	7.382	0.000	9
3	يتم استخدام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المعتمدة في الشركة بشكل ثابت ولجميع الموجودات المالية.	3.96	0.720	79.22	9.529	0.000	10
4	تتطبق أحكام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المستخدمة على المطلوبات المالية	3.88	0.516	77.65	12.220	0.000	13
5	يتم الاعتراف بالضمان المالي النقدي المستلم من شركة على أنة أصل مالي وبنفس الوقت يتم الاعتراف بمبلغ مستحق مساو له للشركة الأخرى	3.90	0.781	78.04	8.246	0.000	24
	جميع فقرات (متطلبات الاعتراف للأدوات المالية)	3.82	0.473	76.47	12.442	0.000	
	متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية						
6	يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو بجزء منة عندما تفقد الشركة السيطرة على الأصل بالحصول على المنافع المحددة في العقد أو إذا انقضت الحقوق أو تم التنازل عنها	3.92	0.868	78.43	7.581	0.000	8
7	إن شرط حق السيطرة يعتبر حجر الأساس في تقرير إلغاء أو عدم إلغاء أصل مالي	3.88	1.013	77.65	6.221	0.000	12
8	عند إلغاء الاعتراف فان الفرق المرحل للأصل (المبلغ والعوائد المستلمة وأي تعديل سابق ليعكس القيمة العادلة	4.06	0.465	81.18	16.252	0.000	23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي	مستوى قيمة t	الدلالة	الرتبة
	لذلك الأصل) والمبلغ المستلم يجب الاعتراف به ضمن قائمة الدخل لتلك الفقرة						
9	عند بيع الشركة لجزء من أصل مالي تملكه فإنها تعترف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن عملية البيع	4.33	0.554	86.67	17.195	0.000	22
10	تقوم الشركة باستبعاد التزام مالي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاءه أو انتهاء مدته	4.29	0.540	85.88	17.110	0.000	17
	جميع فقرات (متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية)	4.10	0.476	81.96	16.488	0.000	
	متطلبات قياس الأدوات المالية						
11	عند القياس المبدئي لأصل مالي تم الاعتراف به فيتم تسجيل تكلفة الشراء بالإضافة لأي تكاليف إضافية تعزى مباشرة إلى عملية الحيازة	4.37	0.564	87.45	17.370	0.000	2
12	يتم تصنيف الأدوات المالية المعترف بها داخل التقارير المالية حسب قدرة ونية الشركة .	4.06	0.785	81.18	9.631	0.000	3
13	يتم إعادة قياس جميع الأصول المالية بمقدار قيمتها العادلة فيما عدا: الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط	4.14	0.664	82.75	12.233	0.000	15
14	يمكن قياس أداة حقوق ملكية غير مدرجة بالبورصة بالقيمة العادلة	3.82	0.953	76.47	6.171	0.000	6
15	لا يتم تصنيف أداة مالية بأنها محتفظ بها للاستحقاق إذا كانت النية في الاحتفاظ بها لفترة غير محدودة فقط	3.92	0.977	78.43	6.739	0.000	5
16	معظم الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية لا يمكن تصنيفها على أنها استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	3.76	0.929	75.29	5.877	0.000	7
17	يتم تحويل محفظة الاستثمار حتى الاستحقاق إذا قامت الشركة ببيع جزء من هذه المحفظة قبل للاستحقاق وذلك لظروف تحقيق ربح من عملية البيع	4.00	0.748	80.00	9.543	0.000	4
18	تقوم الشركة بتقدير نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في كل تاريخ	3.63	0.958	72.55	4.676	0.000	14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
	ميزانية						
19	لا يمكن إعادة تصنيف استثمار صنف في محفظة المتاجرة إلى أي محفظة استثمارية أخرى	3.10	1.221	61.96	0.574	0.569	16
20	يتم إعادة تصنيف الأصل المالي إلى محفظة المتاجرة فقط عندما يوجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لاستلام ربح قصير الأجل يبرر إعادة التصنيف	3.51	1.027	70.20	3.545	0.001	21
21	عند تحويل استثمار من محفظة المتاح للبيع إلى محفظة المتاجرة وكانت الشركة قد اعترفت بتغير القيمة العادلة لهذا الاستثمار في حقوق الملكية هذا التغير يتم نقلة مباشرة إلى قائمة الدخل	3.69	1.068	73.73	4.591	0.000	18
22	يجب أن تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة	4.02	0.860	80.39	8.467	0.000	20
23	تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا وجد لها سوق مالي نشط	4.04	0.916	80.78	8.105	0.000	1
24	تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا كان لها نموذج تقييم مناسب وموثوق بة	4.08	0.977	81.57	7.886	0.000	19
	جميع فقرات (متطلبات قياس الأدوات المالية)	3.87	0.547	77.34	11.327	0.000	
	جميع فقرات المحور الأول	3.91	0.412	78.12	15.723	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تحليل فقرات المحور الثاني : الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي " 88.63%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تلتزم الشركة بالإفصاح عن تصنيف الأدوات المالية ضمن فئات مناسبة لطبيعة المعلومات المراد الإفصاح عنها.

2- في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 86.27%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " تلتزم الشركة بالإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة بما في ذلك معيار الاعتراف وأساس القياس المستخدم " .

3- في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 83.92%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات حول الأساس الذي استند إلية في الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف الناجمة عن الأدوات المالية المملوكة لأغراض التحوط " .

4- في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 83.14%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات حول مدى وطبيعة الأدوات المالية بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها. " .

5- في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 80.00%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " تلتزم الشركة بالإفصاح عن الأدوات المالية غير المعترف بها في الإيضاحات أو الجداول الإضافية " .

6- في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 80.00%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " تلتزم الشركة بالإفصاح عن الشروط والإحكام التعاقدية لأنها تؤثر على مبلغ وتوقيت ودرجة التيقن من التدفقات النقدية المستلمة والمدفوعة من قبل أطراف الأداة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحـــور الثـــاني (الالتـــزام بمتطلبـــات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) تساوي 4.18، و الوزن النسبي يســـاوي 83.66% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 14.320 وهي اكبر مـــن قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل مـــن 0.05 ممـــا يدل على الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

جدول رقم (4.21)

تحليل فقرات المحور الثاني (الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
1	تلتزم الشركة بالإفصـــاح عـــن الأدوات الماليـــة غيـــر المعترف بها في الإيضاحات أو الجداول الإضافية	4.00	0.849	80.00	8.416	0.000	5
2	تلتزم الشركة بالإفصاح عن تصـــنيف الأدوات الماليـــة ضمن فئات مناسبة لطبيعة المعلومات المـــراد الإفصـــاح عنها .	4.43	0.575	88.63	17.789	0.000	1
3	تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومـــات حـــول مـــدى وطبيعة الأدوات المالية بما في ذلك الشـــروط والأحكـــام ذات الأهمية التي تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها.	4.16	0.834	83.14	9.911	0.000	3
4	تلتزم الشركة بالإفصـــاح عـــن السياســـات والأســـاليب المحاسبية المستخدمة بما في ذلـــك معيـــار الاعتـــراف وأساس القياس المستخدم	4.31	0.735	86.27	12.772	0.000	2
5	تلتزم الشركة بالإفصاح عن الشروط والإحكام التعاقديـــة لأنها تؤثر على مبلغ وتوقيت ودرجة التيقن من التـــدفقات النقدية المستلمة والمدفوعة من قبل أطراف الأداة	4.00	0.894	80.00	7.984	0.000	6
6	تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات حـــول الأســـاس الذي استند إلية في الاعتراف بالإيرادات أو المصـــاريف الناجمة عن الأدوات المالية المملوكة لأغراض التحوط	4.20	0.749	83.92	11.406	0.000	3
	جميع الفقرات	4.18	0.590	83.66	14.320	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تحليل فقرات المحور الثالث : مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي "88.63%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) يؤدي إلى زيادة كفاءة القوائم المالية للشركة " .

2- في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 87.84%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات يساعد في تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية للشركة " .

3- في الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 87.84%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الشركات يساعد على تصنيف الأدوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة " .

4- في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 87.06%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) يساهم في مساعدة الشركة في تسجيل المعاملات المتعلقة بالاستثمارات المالية ." .

5- في الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 83.92%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الشركات يساعد على إدراج أسهمها بالأسواق الإقليمية والدولية " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) تساوي 4.35، و الوزن النسبي يساوي 87.06% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 18.771 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.22)

تحليل فقرات المحور الثالث (مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t مستوى	الدلالة	الرتبة
1	يؤدي الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى زيادة كفاءة القوائم المالية للشركة	4.43	0.575	88.63	17.789	0.000	1
2	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات في تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية للشركة	4.39	0.568	87.84	17.490	0.000	2
3	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في مساعدة الشركة في تسجيل المعاملات المتعلقة بالاستثمارات المالية .	4.35	0.559	87.06	17.272	0.000	4
4	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الشركات على تصنيف الأدوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة .	4.39	0.493	87.84	20.163	0.000	3
5	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الشركات على إدراج أسهمها بالأسواق الإقليمية والدولية.	4.20	0.800	83.92	10.671	0.000	5
	جميع الفقرات	4.35	0.515	87.06	18.771	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.01

4. تحليل فقرات المحور الرابع : معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.23) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- في الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 84.31%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)." .
2- في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 82.35%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يمثل الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير أحد المعوقات لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)." .
3- في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 81.57%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " عدم وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات المهنية في الإشراف على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)." .
4- في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 73.73%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)."

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) تساوي 4.02، و الوزن النسبي يساوي 80.49% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 8.725 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.23)

تحليل فقرات المحور الرابع (معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
1	يمثل الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير أحد المعوقات لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	4.12	0.909	82.35	8.783	0.000	2
2	عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	3.69	1.068	73.73	4.591	0.000	4
3	عدم وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات المهنية في الإشراف على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	4.08	0.997	81.57	7.726	0.000	3
4	عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	4.22	0.966	84.31	8.990	0.000	1
	جميع الفقرات	4.02	0.839	80.49	8.725	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.01

تحليل محاور الدراسة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.24) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل محور ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 4.02 ، و الوزن النسبي يساوي80.36 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 17.410 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)"الاعتراف والقياس للأدوات المالية" بدرجة كبيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.24)
تحليل محاور الدراسة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
1	الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	3.91	0.412	78.12	15.723	0.000	4
2	الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	4.18	0.590	83.66	14.320	0.000	2
3	مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	4.35	0.515	87.06	18.771	0.000	1
4	معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	4.02	0.839	80.49	8.725	0.000	3
	جميع الفقرات	4.02	0.418	80.36	17.410	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.01

اختبار الفرضيات

"لا يتم الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى $a = 0.05$".

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.25) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات " الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 3.91، و الوزن النسبي يساوي 78.12% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 15.723 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية بأنة لا يتم الاعتراف والقياس، أي أنه يتم الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولإثبات النتيجة السابقة قام الباحث بعمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل كأي تربيع للقوائم المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للسنوات المالية 2008,2007,2006، ويبين الجدول رقم (4.26) أن 73.5% تلتزم بتطبيق الاعتراف والقياس بموجب المعيار 11.4% محايدة بخصوص تطبيق المعيار ، و 14.7% لا تطبق المعيار.

جدول رقم (4.25)

الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

المحور	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	3.91	0.412	78.12	15.723	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.26)

الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بموجب تحليل كأي تربيع البيانات المالية للشركات

المتغير	الإحصاءات	الالتزام بالمعيار			
الشركات		يطبق	محايد	لا يطبق	المجموع
الخدمات	العدد	5	2	0	7
	%	%14.7	%5.9	%0.0	%20.6
البنوك	العدد	7	0	0	7
	%	%20.6	%0.0	%0.0	%20.6
التامين	العدد	4	0	0	4
	%	%11.8	%0.0	%0.0	%11.8
الصناعة	العدد	6	2	1	9
	%	%17.6	%5.9	%2.9	%26.5
الاستثمار	العدد	3	0	4	7
	%	%8.8	%0.0	%11.8	%20.6
المجموع	العدد	25	4	5	34
	%	%73.5	%11.8	%14.7	%100.0
كأي تربيع		17.376			.022

ومن خلال مقارنة النتائج التي توصلت لها الاستبانة، والتحليل الإضافي الذي قام به الباحث فقد تم تأكيد نتائج الفرضية الأولى والتي تفيد "بأن هناك التزام بمتطلبات الاعتراف و القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي (39) بنسبة 73.5% وهذه النسبة قريبة لما توصلت له الاستبانة والتي بلغت نسبتها 78.12% بفارق قيمته 4.62%. والفارق مصدرة أن تحليل البيانات أستند إلى جميع الشركات المدرجة باستثناء 4 شركات تم استبعادها أما بخصوص نتائج الاستبانة فان النتائج تعبر عن أراء المستجوبين الذي قاموا بتعبئة الاستبانة ، وكذلك تم الاستناد إلى تقارير المدققين الذين قاموا بتدقيق القوائم المالية للشركات حيث وجد الباحث أن هناك تحفظات في تقارير المدققين، تفيد بان الشركات لا تطبق المعيار وتذكر اثر عدم تطبيق المعيار على القوائم المالية، وبالطبع فان عدم تطبيق المعيار ينتج عن قرار من الإدارات العليا للشركات، ولا يتعلق القرار بعدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيق المعيار بموظفي الإدارات المالية ، وذلك أن خلاف مع المدققين بشان بنود تتعلق بالمعالجات المحاسبية ترجع في النهاية للإدارات العليا في الشركات التي تقرر بشأنها.

"لا يوجد التزام للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) عند مستوى $a = 0.05$".

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.27) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات " التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)" ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 4.18، و الوزن النسبي يساوي 83.66% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 14.320 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية بأنة لا يتم الالتزام بمتطلبات الافصاح، أي أنه يوجد التزام للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ، ولإثبات النتيجة السابقة قام الباحث بعمل تحليل كأي تربيع للقوائم المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للسنوات المالية 2008,2007,2006، ويبين الجدول رقم (4.28) أن 88.2% تلتزم بتطبيق الإفصاح بموجب المعيار 11.8% محايدة بخصوص تطبيق الإفصاح بموجب المعيار 14.7%.

جدول رقم (4.27)

التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)".	4.18	0.590	83.66	14.320	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4.28)

الإفصاح عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بموجب تحليل كأي تربيع البيانات المالية للشركات

المتغير	الإحصاءات	الإفصاح		
الشركات		يطبق	محايد	المجموع
الخدمات	العدد	5	2	7
	%	%14.7	%5.9	%20.6
البنوك	العدد	7	0	7
	%	%20.6	%0.0	%20.6
التامين	العدد	4	0	4
	%	%11.8	%0.0	%11.8
الصناعة	العدد	7	2	9
	%	%20.6	%5.9	%26.5
الاستثمار	العدد	7	0	7
	%	%20.6	%0.0	%20.6
المجموع	العدد	30	4	34
	%	%88.2	%11.8	%100.0
كاي تربيع		**5.346**		**.262**

ومن خلال مقارنة النتائج التي توصلت لها الاستبانة، والتحليل الإضافي الذي قام به الباحث فقد تم تأكيد نتائج الفرضية الأولى والتي تفيد "بأن هناك التزام بمتطلبات الاعتراف و القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي مبينة في جدول رقم (4.28) والتي أكدت النتيجة أن هناك التزام بمتطلبات الإفصاح بموجب معيار المحاسبة الدولي (39) بنسبة 88.2% وهذه النسبة قريبة لما توصلت له الاستبانة والتي بلغت نسبتها 83.66% بفارق قيمته 4.54% مصدرة أن تحليل البيانات أستند إلى جميع الشركات المدرجة باستثناء 4 شركات تم استبعادها أما بخصوص نتائج الاستبانة فان النتائج تعبر عن أراء المستجوبين الذي قاموا بتعبئة الاستبانة ، وكذلك بالاستناد إلى تقارير المدققين وجد هناك إفصاحات في تقارير المدققين ، عن السياسات المتبعة للشركات ومنها الإفصاح عن الاستثمارات بأنواعها ونتائج أعمال الشركات نتيجة الاستثمار بالأوراق المالية بالإضاحات الملحقة للتقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"لا يحقق الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) أية مزايا للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى $a = 0.05$".

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.29) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات " مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 4.35، و الوزن النسبي يساوي 87.06% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 18.771 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية بأنة لا يحقق الالتزام بالمعيار أي مزايا، أي أنه يحقق الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) مزايا للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

جدول رقم (4.29)

مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

المحور	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	4.35	0.515	87.06	18.771	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.01

"لا توجد معوقات تحد من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى $a = 0.05$".

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.30) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات " معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 4.02، و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزن النسبي يساوي 80.49% وهي اقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 8.725 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية بأنة لا توجد معوقات تحد من تطبيق المعيار، أي أنه توجد معوقات تحد من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

جدول رقم (4.30)

معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

المحور	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t مستوى	الدلالة
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	4.02	0.839	80.49	8.725	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 50" تساوي 2.01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: النتائج

توصل الباحث من خلال تحليل ومناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة إلى النتائج التالية:

1. تلتزم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) من وجهة نظر الإدارات المالية بالشركات المدرجة، وكذلك نتيجة التحليل الإضافي للقوائم المالية وتقارير المدققين والمتعلقة بالعمليات للأدوات المالية والإفصاح عنها.
2. يتم الاعتراف والقياس عن متطلبات الاعتراف للأدوات المالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.82) بوزن نسبي 76.47%، مما يدل على التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالمعيار، والمتعلقة بكيفية الاعتراف بالأدوات المالية.
3. يتم الاعتراف والقياس عن متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.10) بوزن نسبي 81.96%، مما يدل على التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالمعيار، والمتعلقة بكيفية إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية.
4. يتم الاعتراف والقياس عن متطلبات قياس الأدوات المالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.87) بوزن نسبي 77.34%، مما يدل على التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالمعيار، والمتعلقة بكيفية قياس الأدوات المالية .
5. تلتزم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.18) بوزن نسبي 83.66%، مما يدل على التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالمعيار، والمتعلقة بكيفية قياس الأدوات المالية .
6. تحقق الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مزايا من تطبيقها لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والتي تشمل تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية، وزيادة كفاءة القوائم المالية، مساعدة الشركات في تسجيل المعاملات، ومساعدة الشركات على تصنيف الأدوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة.
7. توجد معوقات لتطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (39) من وجهة نظر الإدارات المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.02) بوزن نسبي 80.49%، ويعتبر عدم وجود دورات تدريبية لمعدي القوائم المالية، وكذلك عدم وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات المهنية في الإشراف على تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أكثر المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما يمثل اختلاف البيئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير والدول التي تقوم بتطبيقها، وكذلك عدم وجود قوانين تلزم تطبيق المعايير دور في المعوقات لتطبيق هذه المعايير وبخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

8. لا تهتم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، بموضوع كفاءة موظفي الإدارات المالية من ناحية التأهيل المهني وبخاصة الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية والتغيرات التي تطرأ على بنود المعايير.

9. لا يوجد في الشركات المستثمرة في الأوراق المالية لجان متخصصة تناط بها مهام تصنيف تلك الاستثمارات ضمن فئة المعدة للبيع وفئة المعدة للمتاجرة.

ثانياً: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، فان الباحث يوصي بما يلي:

1. على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية أن تقوم بالاهتمام بموضوع كفاءة موظفي الإدارات المالية من ناحية التأهيل المهني وبخاصة الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية والتغيرات التي تطرأ على بنود المعايير، كما حصل في تعديل بعض بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في 2008.
2. ضرورة إعادة تأهيل موظفي الإدارات المالية الذين حصلوا على دورات بمعايير المحاسبة الدولية وبالأخص معيار المحاسبة الدولي رقم (39) نتيجة التطورات الأخيرة التي حدثت بالمعيار والمعايير الأخرى، وكذلك إفساح المجال لمن لم يحصل على دورات تدريبية كي يلتحق بدورات تدريبية وبخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
3. ضرورة قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بتفعيل مهارات وخبرات المحاسبين، عن طريق تنظيم لقاءات وورش عمل ودورات تدريبية لموظفي الإدارات المالية بالشركات لمساعدتهم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وحسب الاستبانة وجد أن ما نسبته 51% من المستجوبين أفادوا بحصولهم على دورة تدريبية وبالأخص بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ، جميعهم من الضفة الغربية .
4. الاستفادة من خبرات الدوال العربية فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية، وبخاصة في مصر والسعودية، حيث إن لهما معاييرهما الوطنية والتي هي ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية وفقا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبيئة الإقليمية لهذه الدول، وذلك لإصدار معايير وطنية فلسطينية تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني.

5. ضرورة أن تشكل الشركات المستثمرة في الأوراق المالية لجان متخصصة تناط بها مهام تصنيف تلك الاستثمارات ضمن فئة المعدة للبيع وفئة المعدة للمتاجرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العلمية باللغة العربية:

ابو زيد، محمد المبروك، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للنشر والتوزيع،القاهرة،2005.

تشوي، فردريك، وفرست، كارول، وميك جاري، **المحاسبة الدولية**، تعريب زايد، محمد عصام الدين،وحجاج، أحمد حامد، دار المريخ للنشر، الرياش، المملكة العربية السعودية، 2004.

التميمي،ارشيد فؤاد، وسلام، اسامة عزمي، **الاستثمار بالاوراق المالية تحليل وادارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبد الله ، **المحاسبة الدولية**، مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

حسين، نظام، **القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان- الأردن، الفترة 22-23 أيلول 2004.

حماد، طارق عبد العال، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث، الادوات المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

_____، **التقارير المالية، اسس الاعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

_____، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث ، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

حمدان، مأمون، **تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا**، بحث منشور على الانترنت، 2008.

خلف،فليح حسن، **الاسواق المالية النقدية**، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خليف، احمد عثمان، دراسة وتقييم معايير المحاسبة الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الممارسة في مصر -دراسة تطبيقية، **مجلة الإدارة العامة**، العدد (37)، 1997.

الدهراوي، كمال الدين، وهلال ، عبد الله ،**المحاسبة في شركات الاموال وفقا للمعايير المحاسبية المصرية والدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.

دهمش، نعيم، **اتجاه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان-الأردن، الفترة 22-23 أيلول 2004.

سابا، ماجد ماهر، **مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين، دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة** " ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة،الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

السعافين، هيثم، القيمة **العادلة في معايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار، المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان-الاردن، الفترة 22-23 ايلول 2004.

السعافين، هيثم، **معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان-الأردن، 28-2005/9/29.

السعافين، هيثم، **معيار المحاسبة الدولي رقم 39**، الطبعة الأولى، بدون ناشر، 2004.

شرويدر، ريتشارد، كلارك، مارتل، وجاك كاثي، **نظرية المحاسبة**، تعريب كاجيجي،خالد ،وفال، ابراهيم دار المريخ، الرياض،2006.

علي، عبد الوهاب نصر، وسالم، أحمد محمد، **المحاسبة عن الادوات والمشتقات المالية وعمليات الشركات متعددة الجنسيات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الدارالجامعية، الاسكندرية،2005.

عوض، مروان، **العملات الاجنبية والاستثمار والتمويل**، معهد الدراسات المصرفية، 1988.

غياضة،سائد نبيل ، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات، "دراسة تحليلية** "،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

فهمي، صلاح الدين، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية IAS، شرح، تحليل، نقد**، الطبعة الاولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاضي، حسين، وحمدان، مامون، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

القشي، ظاهر، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008.

_____، السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.

_____، **مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في الأردن بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومعاير المحاسبة البريطانية**،بحث منشور على الانترنت، 2004.

كريم، عبد الحفيظ محمد، **الادوات المالية: مفهومها وكيفية الاعتراف والافصاح عنها في القوائم المالية**، بحث منشور على الانترنت، 2004.

لطفي، امين السيد، **نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006.

_____، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005.

مطر، محمد، **واقع مهنة المحاسبة في الدول النامية ودورها في عملية التمية الاقتصادية**، المؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1990.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية**، 2003.

المطارنة، غسان فلاح، بشايرة، محمد محمود، مدى التزام الشركات العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (دراسة ميدانية)، **مجلة جامعة دمشق للعلوق الاقتصادية والقانونية**، المجلد22، العدد الثاني، 2006.

الميداني، محمد، الادارة التمويلية في الشركات، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 1989.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسمان ،هاني اسحق، **مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) "اثار التغير في أسعار صرف العملات الاجنبية" (دراسة ميدانية) "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

نور، أحمد، **المحاسبة المالية القياس والتقييم والافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية العربية والمصرية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

هاني، حسين، **الاسواق المالية: طبيعتها وتنظيمها وأدواتها المشتقة**،دار الكندي للنشر، عمان، الطبعة الاولى، 2002.

هندي، منير ابراهيم، **أدوات الاستثمار في أسواق راس المال: الاوراق المالية وصناديق الاستثمار**، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2003.

ثانياً: المراجع العلمية باللغة الإنجليزية:

Branch, Ben**, Invesement**,2nd, ed., Man Publishing, U.S.A, 1989.

Cairns, David , **The Future Of The Implications for UK Companies**, Electronic Version, Web Site, www.cairns.co.uk.1998.

Chand, Parmod, **Impetus to the Success of Harmonization**, Critical Perspective on Accounting, Vol. 16, No.3, 2005.

Choi, **International Accounting**, Perntice-Hall, Fourth edition, 2002.

Ding, Yuan & et al , **Why do national GAAP differ from IAS? The role of culture**, The international Journal of Accounting 40, 2005.

Eckes , Burkhard & Hitchins, John, **The Implementation of IAS 39 in The Banking Industry ,** Tacking the key issues in banking and capital markets, 2003.

Epstien, Barry & Mirza, Abbas, **IAS: 2001 Interpretation and Application**, John Wiley & Sons, Inc, 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Erhard, Ludwig , **The IASC,s Conceptual Frame work. an obstacle to International Harmonization**, Electronic Version, Web Site, www.cairns.co.uk.1998, 2004.

Francis, R Jery , others , **The Role of Firm-Specific Incentives and Country Factors in Explaining Voluntary IAS Adoptions**: Evidence from Private Firms, European Accounting Review, London,Vol (17), Iss. 2 ; pg.331, 2008.

Gray, Robert, **Research Note: Revisiting Fair Value Accounting-Measuring Commercial Banks Liabilities,** Abacus, Vol.39, No.2, 2003.

Halboumi, Sawsan, **An Empirical Investigation of Perecived Suitability of International Accounting Standards for Jordan**, college of Business, University, Journal of Economic & Administrative, sciences, Vol(1),No(1), 2005.

International accounting Standards Committee Foundation , 2009.

Larson, Robert and Sara Kenny, **An Empirical Analysis of International Accounting Standards, Equity Markets**, Journal of International Financial Management and Accounting, Vol.6, No.2, 1995.

Paul, Diaconu , **Harmonization of the International Accounting System** , Electronic Version, 2007.

Saudagaran, M, Shabhrokh, **International Accounting A user Perspective**, South Western College Publishing, 2001.

Stanko, Brian B, **The Case for International Accounting Roles**, Business & Accounting Review, July\September 2000.

Street, Dona and Gray, Sidney, **Observation of International Accounting Standards: Factors explain non-compliance,** The association of Chartered Certified Accountants, London, 2001.

_____and Kimbreley, Shaughnessy, **The evolution of the G4+1 and its impact on international harmonization of accounting standards,** Journal of International Accounting Auditing and Taxation, Vol.7, Issue 7, 1998.

www.manaraa.com

ثالثا: مواقع الانترنت

موقع ديلويت ، http://www.iasplus.com

موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية، www.iasb.org.uk

موقع منتدى المحاسبين العرب، www.acc4arab.com

موقع منتدى ويكلوبيديا ، http://en.wikipedia.oeg/wiki/Developing_country

موقع دليل المحاسبين، www.jps-dir.net

موقع المدير المالي، 17/4/2008 http://financialmanager.wordpress.com

موقع، http://fubabcuaknabager.wirdoress.com

موقع، http:\\dvd4arab.maktoob.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمـــن الرحيـــم

الجامعة الإسلامية– غزة
عمادة الدراسات العليـــا
كـــليـــة التـــجـــــــارة
قسم المحاسبة والتمويل

الموضوع/استبانه

عن مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)"الاعتراف والقياس للأدوات المالية"

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .....

يهدف الباحث من خلال أجراء هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المدرجـــة فـــي سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وأيضـــا التعـــرف علـــى المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا المعيار إن وجدت، وكذلك معرفة الايجابيات أو السلبيات مـــن تطبيق هذا المعيار.

وقد تم تصميم هذه الاستبانة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعـــة الإســـلامية بغزة، راجيا منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة، مع العلم بان هذه البيانات سوف تعامـــل بسرية مطلقة ولن تستخدم لغير إغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث /عدلي زهير الحلو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الأول:

أولا: بيانات الشركة

القطاع الذي تتبع له الشركة

أ -	قطاع الاستثمار		ب -	قطاع البنوك
ج -	قطاع التأمين		د -	قطاع الخدمات
ه -	قطاع الصناعة			

حقوق الملكية (بالدولار)

أ -	أقل من 5 مليون دولار أمريكي		ب -	من 5 إلى أقل من 15 مليون دولار أمريكي
ج -	من 15 إلى أقل من 30 مليون دولار أمريكي		د -	من 30 إلى أقل من 50 مليون دولار أمريكي
ه -	50 مليون دولار أمريكي فأكثر			

مدة مزاولة نشاط الشركة

أ -	أقل من 10 سنوات		ب -	من 10 إلى أقل من 20 سنه
ج -	من 20 إلى أقل من 30 سنه		د -	30 سنة فأكثر

عمر الشركة من حيث الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية

أ -	أقل من 3 سنوات		ب -	من 3 إلى أقل من 6 سنوات
ج -	من 6 إلى أقل من 9 سنوات		د -	9 سنوات فأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: البيانات الشخصية

التخصص العلمي

أ -	محاسبة		ب -	مالية ومصارف
ج -	إدارة إعمال		د -	اقتصاد
ه -	أخرى (الرجاء ذكرها .....)			

المؤهل العلمي

أ -	دبلوم		ب -	بكالوريوس
ج -	ماجستير		د -	اخرى (الرجاء ذكرها .....)

الوظيفة الحالية

أ -	محاسب		ب -	رئيس قسم المحاسبة
ج -	مدير مالي		د -	أخرى (الرجاء ذكرها .....)

عدد سنوات الخبرة

أ -	أقل من 5 سنوات		ب -	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
ج -	من 10 إلى أقل من 15 سنه		د -	15 سنة فأكثر
ه -	12 سنة فأكثر			

العمر

أ -	أقل من 25 سنه		ب -	من 25 إلى أقل من 35 سنه
ج -	من 35 إلى أقل من 45 سنه		د -	45 سنة فأكثر

هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

☐ نعم ☐ لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (39) مبادئ الاعتراف والقياس للأدوات المالية، والتي تشتمل على ثلاث فئات وهي: الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق، الموجودات المالية المتوفرة للبيع والموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

الجزء الثاني:

المحور الأول: الاعتراف والقياس عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)،

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	متطلبات الاعتراف للأدوات المالية					
.1	يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية فقط عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية					
.2	يتم الاعتراف بالعقد الأجل كالتزام أو أصل في تاريخ الالتزام (متاجرة)					
.3	يتم استخدام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المعتمدة في الشركة بشكل ثابت ولجميع الموجودات المالية.					
.4	تنطبق أحكام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المستخدمة على المطلوبات المالية					
.5	يتم الاعتراف بالضمان المالي النقدي المستلم من شركة على أنه أصل مالي وبنفس الوقت يتم الاعتراف به كمبلغ مستحق للشركة الأخرى					
	متطلبات إلغاء الاعتراف للأدوات المالية					
.6	يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو بجزء منة عندما تفقد الشركة السيطرة على الأصل بالحصول على المنافع المحددة في العقد أو إذا انقضت الحقوق أو تم التنازل عنها					
.7	إن شرط حق السيطرة يعتبر حجر الأساس في تقرير					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	إلغاء أو عدم إلغاء أصل مالي					
.8	عند إلغاء الاعتراف فان الفرق المرحل للأصل (المبلغ والعوائد المستلمة وأي تعديل سابق ليعكس القيمة العادلة لذلك الأصل) والمبلغ المستلم يجب الاعتراف به ضمن قائمة الدخل لتلك الفقرة					
.9	عند بيع الشركة لجزء من أصل مالي تملكه فإنها تعترف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن عملية البيع					
.10	تقوم الشركة باستبعاد التزام مالي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاءه أو انتهاء مدته					
	متطلبات قياس الأدوات المالية					
.11	عند القياس المبدئي لأصل مالي تم الاعتراف به فيتم تسجيل تكلفة الشراء بالإضافة لأي تكاليف إضافية تعزى مباشرة إلى عملية الحيازة					
.12	يتم تصنيف الأدوات المالية المعترف بها داخل التقارير المالية حسب قدرة ونية الشركة .					
.13	يتم إعادة قياس جميع الأصول المالية بمقدار قيمتها العادلة فيما عدا: الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط					
.14	يمكن قياس أداة حقوق ملكية غير مدرجة بالبورصة بالقيمة العادلة بناء علي اداة مالية مشابهة لها، متداولة بسوق نشط.					
.15	لا يتم تصنيف أداة مالية بأنها محتفظ بها للاستحقاق إذا كانت النية في الاحتفاظ بها لفترة غير محدودة فقط					
.16	معظم الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية لا يمكن تصنيفها على أنها استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق					
.17	يتم تحويل محفظة الاستثمار حتى الاستحقاق إذا قامت الشركة ببيع جزء من هذه المحفظة قبل الاستحقاق وذلك لظروف تحقيق ربح من عملية البيع					
.18	تقوم الشركة بتقدير نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في كل تاريخ ميزانية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.19	لا يمكن إعادة تصنيف استثمار صنف في محفظة المتاجرة إلى أي محفظة استثمارية أخرى					
.20	يتم إعادة تصنيف الأصل المالي إلى محفظة المتاجرة فقط عندما يوجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لاستلام ربح قصير الأجل يبرر إعادة التصنيف					
.21	عند تحويل استثمار من محفظة المتاح للبيع إلى محفظة المتاجرة وكانت الشركة قد اعترفت بتغير القيمة العادلة لهذا الاستثمار في حقوق الملكية هذا التغير يتم نقلة مباشرة إلى قائمة الدخل					
.22	يجب أن تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة					
.23	تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا وجد لها سوق مالي نشط					
.24	تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا كان لها نموذج تقييم مناسب وموثوق به					

المحور الثاني : الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تلتزم الشركة بالإفصاح عن الأدوات المالية غير المعترف بها(حسابات نظامية) في الإيضاحات أو الجداول الإضافية					
.2	تلتزم الشركة بالإفصاح عن تصنيف الأدوات المالية ضمن فئات مناسبة لطبيعة المعلومات المراد الإفصاح عنها .					
.3	تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات حول مدى وطبيعة الأدوات المالية بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها.					
.4	تلتزم الشركة بالإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة بما في ذلك معيار الاعتراف					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	وأساس القياس المستخدم					
.5	تلتزم الشركة بالإفصاح عن الشروط والإحكام التعاقدية لأنها تؤثر على مبلغ وتوقيت ودرجة التيقن من التدفقات النقدية المستلمة والمدفوعة من قبل أطراف الأداة					
.6	تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات حول الأساس الذي استند إليه في الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف الناجمة عن الأدوات المالية المملوكة لأغراض التحوط					

المحور الثالث: مزايا الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يؤدي الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى زيادة كفاءة القوائم المالية للشركة					
.2	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات في تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية للشركة					
.3	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في مساعدة الشركة في تسجيل المعاملات المتعلقة بالاستثمارات المالية .					
.4	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الشركات على تصنيف الأدوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة .					
.5	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الشركات على إدراج أسهمها بالأسواق الإقليمية والدولية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الرابع: معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يمثل الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير أحد المعوقات لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).					
.2	عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).					
.3	عدم وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات المهنية في الإشراف على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).					
.4	عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com